العقيدة السلفية

والرد على المنحرفين عنها

تأليف
الطيب بن عمر بن الحسين الجكني


العقيدة السلفية
والرد على المنحرفين عنها



بسم الله الرحمن الرحيم

العقيدة السلفية

والرد على المنحرفين عنها

تأليف

الطيب بن عمر بن الحسين الجكني



المكتب الإسلامي

دار ابن حزم

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠

دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧

عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب : ١٤/٦٣٦٦ - تلفون : ٧٠١٩٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فضيلة الدكتور محمد الأمين بن الحسين بن أحمد

الحمد لله الذي له الأسماء الحسنى والصفات العلى لا إله غيره ولا رب سواه والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم أنبيائه ورسله نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن مسائل العقيدة قد حظيت باهتمام العلماء قديماً وحديثاً خاصة ما يتعلق منها بذات الله عز وجل وصفاته العلية حيث كان الحديث في ذلك مثار جدل عنيف حصل بين طوائف الأمة الإسلامية سيما بعد ظهور مدرسة علم الكلام التي أبعدت كثيراً من المسلمين عن مصدر عقيدتهم الصحيحة من الكتاب والسنّة. ومن المعلوم أن القرآن الكريم مكث ينزل على رسول الله ﷺ ثلاثة وعشرين عاماً والرسول ﷺ يبلغه للناس ويبينه حتى كمل الدين وتمّت النعمة، كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾.

وكان الصحابة رضوان الله عليهم يسمعون القرآن ويفهمون معناه، ثم يؤمنون به ويعملون بشرائعه. ومما نزل به القرآن الإخبار عن ذات الله عز وجل وأسمائه وصفاته وأفعاله واليوم الآخر والجنة والنار، ونحن نعتقد أنهم كانوا يفهمون ما يخاطبون به من ذلك كله وإلا سألوا

عنه واستفسروا عن معناه لتعلقه بالجانب الأهم من دينهم، وهو جانب الاعتقاد الذي هو جوهر الدين وأساسه، وهذا الجانب هو الذي كتب فيه فضيلة الشيخ الطيب بن عمر بن الحسين الجكني كتابه المسمى (العقيدة السلفية والرد على المنحرفين عنها) وقد تناول جل المسائل العقدية وأجاد فيه وأفاد، وإنه لكتاب يستحق النشر ليستفيد منه طلبة العلم وتزداد به المكتبة الإسلامية لأنه وفى بالمقصود من غير تطويل ممل ولا اختصار مخل، مع أمانة في النقل وحسن الأسلوب فأوضح مذهب السلف، وأجاد في الرد على المخالف مع عدم التعصب وقرع الحجة بالحجة، لذلك أرى أنه جدير بأن يرى النور نظراً لفائدته وأهميته في نفع عامة المسلمين وإني لأرجو الله عز وجل أن ينفع به أبناء الأمة الإسلامية. والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء الطريق.

د. محمد الأمين بن الحسين بن أحمد
المدرس بالجامعة الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فضيلة الدكتور محمد الخضر الناجي

الحمد لله الذي لم يزل ولا يزال متصفاً بصفات الكمال والجلال، له الأسماء الحسنى، والصفات العليا، استوى على عرشه بلا تمثيل ولا كيف معلوم، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم ولا يحيطون به علماً، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله وصفوته من خلقه، محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب الذي بعثه الله تعالى رحمة للعالمين، مخرجاً للناس من الظلمات إلى النور، ومبيناً لهم دينهم الذي ارتضاه الله لهم، حتى تركهم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وتلقاها عنه أصحابه الكرام، رضي الله عنهم وأرضاهم، وسار عليها التابعون ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن الشيخ الطيب بن عمر بن الحسين الجكني ألّف كتاباً مفيداً بعنوان [**العقيدة السلفية والرد على المنحرفين عنها**] وقرأه علي من أوله إلى آخره، ومبلغ علمي أنه كتاب قيم من حيث استيعابه للأبواب التي وقع فيها كلام لسلفنا الصالح، من غير تطويل ممل، ولا اختصار مخل، ولم يأتِ بشيء من عند نفسه، بل من المصادر الأصلية، مصادر أهل السنّة والجماعة المشهورة المعروفة عند علماء هذه الأمة، المشتملة على كلام جهابذة العلماء، من عهد الصحابة

والتابعين، وتابعيهم من خير القرون، وممن هو متمسك بمنهجهم إلى يومنا هذا.

وعليه، فهذا المختصر يعد في نظري مرجعاً جيداً لطلاب العلم، للوقوف على مبادىء عقيدة أهل السنّة والجماعة، وعقائد الفرق المنحرفة، والرد عليها بالنقول الصحيحة، من الكتاب والسنّة، وأقوال أهل العلم، من الصدر الأول وغيره، ممن سلك طريقهم.

وإني حين أكتب له هذه الأسطر المتواضعة، أوصي نفسي وإياه بتقوى الله عز وجل، والسير على هذا المنهج الذي رسمه في هذا الكتاب المبارك، لأنه هو العروة الوثقى، والطريقة المثلى.

كتبه الفقير إلى رحمة ربه، الدكتور محمد الخضر الناجي بن ضيف الله، الأستاذ بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى بمكة المكرمة في ١٤١٤/٨/٢٠هـ.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة فضيلة الدكتور
عبدالله بن محمد الأمين الشنقيطي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد،

فإني قد قرأت كتاب **[العقيدة السلفية والرد على المنحرفين عنها]** تأليف أخينا العزيز الشيخ الطيب بن عمر بن الحسين الموقر، فوجدته وفِّق في كتابته، حيث وضح مذهب السلف في أسماء الله وصفاته وفي مسمى الإيمان، وفي قضايا مهمة في التوحيد، مع توضيحه لمعنى السلف، والسلفية، والرد على الفرق التي انحرفت عن مذهب السلف، سواء كان انحرافها قليلاً أم كثيراً، كما وضح فضيلته أن الميزان الحقيقي لوزن الأمور الشرعية والعقدية هو الكتاب والسنّة كما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾.. الآية، وقوله ﷺ: «تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي: كتاب الله وسنّتي». وبيّن أن علم الكلام والفلسفة لا خير فيهما، وأن الشريعة غنية عنهما، وبيّن منشأ الخطأ والانحراف في الأمة، كل ذلك بأسلوب سهل واضح، وبعبارات جيدة لا شطط فيها، كما أنه أنصف المخالفين في أغلب عباراته، ورد عليهم بأسلوب توخّى فيه المنهجية والموضوعية.

لذا أرى أن هذا الكتاب يفيد القارىء في موضوعه ويوضح له

أموراً كثيرة مما يستدعي نشره واقتناءه، وأرجو الله جل وعلا أن ينفع به قارئه ومؤلفه وناشره إنه خير مسؤول، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه الدكتور عبدالله بن محمد الأمين الشنقيطي، الأستاذ المساعد بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ٢٧/٨/١٤١٤هـ.



إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، هو الأول بلا بداية، والآخر بلا نهاية، خلق الخلق وأحصاهم عدداً، تكفل بأرزاقهم وعلم أقوالهم وأعمالهم، وحدد لهم آجالهم، شرع لهم دين الإسلام منهجاً ارتضاه لهم ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[1]، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده، وترك أمته على المحجّة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين.

أما بعد،

فقد أرسل الله تعالى الأنبياء والمرسلين مبشرين ومنذرين، وأوحى إليهم الدين الحق، والعقيدة[2] الصحيحة، فأوحى إليهم

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.

(٢) مادة عقد في اللغة تدور على معنى التأكد واللزوم والاستيثاق، قال تعالى في سورة المائدة الآية ٨٩: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغْوِ فِىٓ أَيْمَٰنِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ ٱلْأَيْمَٰنَ﴾ فاليمين المعقدة هي الموثقة بالقصد والعزم والنية.

بالأصول الأولى التي لا تتبدل ولا تتغير باختلاف الرسل، بل تتفق فيها جميع الرسالات السماوية، وفي هذا المعنى يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾[1]، كما أوحى إليهم بالتشريع الذي يتضمن تنظيم الجانب العملي في حياة الإنسان وهدايته في سلوكه وعلاقته بالله، والإنسان، والكون، وهذا هو الجانب العملي الذي يعرف بالشريعة، وفيه اختلفت الرسالات السماوية، تبعاً لاختلاف الأمم والعصور، على ضوء ما يناسب كل أمة وكل عصر من التشريع، وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[2].

لقد بيّن الله تعالى طريقة الأنبياء التي كانوا يدعون بها أممهم، كما قصّ الله عنهم في القرآن الكريم، فقد اتفقت طريقتهم في الدعوة إلى توحيد الله وعبادته وحده، وخاتمهم نبينا محمد ﷺ جاء مقتفياً أثرهم في ذلك، فدعا إلى ما دعت إليه الرسل قبله، من توحيد الله، ومعرفته، فجاء داعياً إلى الإيمان، راسماً طريق الهدى، ومحذراً من طريق الزيغ والضلال..

فقد جاءنا بالقرآن الكريم حاملاً الهداية لمن تمسك به، وبالسنّة النبوية المطهرة المبينة له، ولم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا بعد أن أظهره الله على من عاداه، وأكمل له الدين..

يقول تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾[3]، ومن المعلوم أن الرسول ﷺ بيّن هذا الدين بياناً شافياً لا لبس فيه، حتى استبان الحق من الباطل.

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٨٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.

روى ابن ماجه عن أبي الدرداء قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن نذكر الفقر ونتخوفه فقال: آلفقر تخافون؟ والذي نفسي بيده لتصبن عليكم الدنيا حتى لا يزيغ قلب أحدكم إزاغة إلاهية، وأيم الله، لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء. قال أبو الدرداء: صدق والله رسول الله ﷺ: تركنا على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء»[1].

وقال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾[2].

ولا بد أن يكون الإيمان بالله وأسمائه وصفاته داخلاً في ذلك، بل إنه أوله وأصله وأساسه.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من أمر دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر الله بأنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته، محال مع هذا وغيره أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله، والعلم ملتبساً مشتبهاً، ولم يميز بين ما يجب للّه من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع.

فإن معرفة هذا أصل الدين وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب وحصّلته النفوس وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين، لم يحكموا هذا

---

(١) سنن ابن ماجة ١/ ٤، تعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢) سورة النحل، الآية: ٨٩.

الباب اعتقاداً وقولاً؟»[1].

لقد كان الصحابة رضوان الله عليهم يتلقون من النبي ﷺ نصوص الكتاب والسنّة، في باب الأسماء والصفات، وفي غير ذلك من المسائل العقدية، فيؤمنون بها على ما فهموه منها بمقتضى لغتهم التي نزل بها القرآن الكريم، وعلى وفق المنهج الذي رسمه الله عز وجل، لذلك كانت نصوص الأسماء والصفات من الوضوح والبيان بحيث اتفقوا على فهم المراد منها، ولم يحصل بينهم اختلاف فيها، والدليل على ذلك أنهم نقلوا إلينا آيات وأحاديث الأسماء والصفات نقل مصدق لها، مؤمن بها، غير مرتاب فيها ولا شاك في صدق قائلها، ولم يؤولوها، ولم يشبهوا صفات الله تعالى بصفات المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل إلينا عنهم كما نقل إلينا اختلافهم في بعض مسائل الفروع..

ومضى زمن الرسول ﷺ والخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وكان مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه بداية الفتنة التي امتدت جذورها لتشمل أصول الدين الإسلامي، بما حاكه له أعداؤه، فظهرت الفرق المنحرفة، والمذاهب الكلامية، كل منها يبتدع عقائد وأقوالاً تخالف نصوص الكتاب والسنّة، ونهج السلف الصالح..

فنحن نعلم ما أحدثه الخوارج من انشقاق في الصف الإسلامي، فضلاً عن تكفيرهم لمرتكبي الكبائر، وقتالهم للمسلمين، وظهر التشيع من قبل يهود ومجوس أوقدوا نار الفتنة بين المسلمين، وأظهروا القول بأن للرسول ﷺ وصياً هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه وزعموا أن الصحابة رضي الله عنهم تمالؤوا على ظلمه وكتمان الوصية على حد افترائهم.

---

(١) مجموع الفتاوى ٥/٦، طبعة القاهرة ١٤٠٤ هـ، جمع وترتيب عبدالرحمٰن محمد القاسمي النجدي، ومساعده ابنه محمد.

ولم تزل انحرافات التشيع تزداد وتتشعب، حتى صار ملجأً لكل من يريد أن يحارب الإسلام والمسلمين، وظهر فيه القول بأن القرآن مبدل ومحرف ومزيد فيه ومنقوص منه، وأن أكثر الصحابة ارتدوا ما عدا علي بن أبي طالب، وعدداً قليلاً معه.

وقد اشتهر الفكر الرافضي بالانحراف عن المحجّة البيضاء، وعداء السنّة وأهلها، وهو الذي عششت فيه البدع وباضت وفرخت، وهو الذي مزق وحدة الكيان الإسلامي وفرقه تفرقاً حقيقياً، على مدى التاريخ الإسلامي، ولم يزل هذا التمزق ينخر في كيان الأمة الإسلامية إلى هذا الحين.

وفي أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، ظهر القول بنفي القدر، وأول من عرف بذلك رجل مجوسي يقال له: سنسويه من الأساورة، وإن كان قد اشتهر أن أول من قال به معبد بن خالد الجهني - كما سيأتي - وكانت القدرية علامة على إنكار نص من نصوص الدين، أي الإيمان بالقدر خيره وشره، وأصبح الإرجاء باباً للاستهانة بالعمل، وتشجيعاً للاستهتار بتعاليم الإسلام.

وظلت الفتن تستشري، والخلافات تتسع بين المسلمين شيئاً فشيئاً، حتى كان ظهور الجهم بن صفوان السمرقندي، في نهاية المائة الأولى للهجرة النبوية، فحمل لواء التعطيل، وأصّل مذهب النفي، وتولى كبر المكابرة والجحود والإنكار، فعطل صفات الله تعالى، وحارب تعاليم الإسلام، وانتشرت المذاهب الكلامية بعد ذلك وتوزعت تركته بين أربابها.

وكانت نتيجة ذلك أن ظهر في الوجود منهج عقدي جديد مخالف لمنهج السلف، نسجت عناصره من المصطلحات الكلامية، ومقولات المتكلمين، وأصبح فن علم الكلام يلبس مسوح القدسية بمرور الزمن، حتى لم يعد ممكناً إقناع الكثير من الناس بأن العقيدة يمكن أخذها من الكتاب والسنّة، أو أن في المعقولات الرائجة ما ليس مقبولاً.

وقد نجم عن علم الكلام القائم على المنطق اليوناني القديم انحرافات في العقيدة، وأضرار جسيمة، كان من أهمها أن بعض العلماء انشغل به عن مدارسة الكتاب والسنّة، فضلّ عن النهج القويم.

إن إحالة أصول الدين إلى منهج عقلي ربما بدا لبعض الناس أنه أمر جميل أو بريء على الأقل، ولكنه أمر شديد الخطورة من حيث نتائجه..

إن تحول التوحيد من معرفة بالله عز وجل من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية إلى علوم جدلية لا صلة لها بالإسلام، وتشغل عن مدارسة علومه أمر بالغ الخطورة، ذلك أن علم الكلام المبتدع في الإسلام أدى بأصحابه إلى تقديم العقل على نصوص الكتاب والسنّة، وانتهى بهم إلى الضلال والحيرة، لأن أصولهم متناقضة، وآراؤهم متعارضة.

ولعل من المناسب والمفيد هنا أن نلخص كلاماً جيداً لتقي الدين المقريزي ـ رحمه الله ـ صوّر فيه الحالة العقدية والفكرية ووصف التطورات التي مرت بها لعدة قرون، حيث قال:

«لما بعث الله محمداً ﷺ إلى الناس، وصف لهم ربهم بما وصف به نفسه، فلم يسأله أحد من العرب بأسرهم، قرويهم وبدويهم عن معنى شيء من ذلك، كما كانوا يسألونه عن أمر الصلاة، وشرائع الإسلام، إذ لو سأله أحد منهم عن شيء من الصفات لنقل، كما نقلت أحاديث الأحكام وغيرها.

ومن أمعن النظر في دواوين الحديث والآثار عن السلف، علم أنه لم يرد قط لا من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل النبي ﷺ عن معنى شيءٍ مما وصف الرب سبحانه به نفسه في القرآن، وعلى لسان نبيه ﷺ، بل كلهم فهموا معنى ذلك وسكتوا سكوت فاهم مقتنع، ولم يفرقوا بين صفة وأخرى، ولم يتعرض أحد منهم إلى تأويل شيء

منها، بل أجروا الصفات كما وردت بأجمعهم، ولم يكن عند أحد منهم ما يستدل به سوى كتاب الله، وسنّة رسوله ﷺ.

ومضى عصرهم ـ رضي الله عنهم ـ على هذا، وحدث القول بنفي القدر في عهد آخرهم. وكان أول من فاه بذلك معبد الجهني، أخذه عن رجل من الأساورة، يقال له: أبو يونس سنسويه، ويعرف بالأسواري، وتبرأ من هذه المقالة الصحابة، ثم خرجت الخوارج وكفروا بالذنوب، فقاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وحدث التشيع لعلي وغلا فيه طائفة بدعوة ابن سبأ اليهودي، فحرقهم في النار، كما أحدث ابن سبأ القول بالوصية لعلي بالإمامة من بعد الرسول ﷺ والقول بالرجعة، أي رجعة علي بعد موته، وأن فيه جزءاً من الإلهية..

ومن دعوة هذا اليهودي تشعبت الغلاة من الرافضة، كالإمامية الإثني عشرية، والإسماعيلية، والقرامطة، والنصيرية، وغيرهم، وهو الذي أثار الفتنة على أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه حتى قتل، ولم يزل مذهب الرفض يستفحل حتى ملأ الدنيا فساداً.

ثم حدث مذهب الجهمية وتعطيل الرب ـ تعالى ـ عن صفاته، والقول بخلق القرآن، وغير ذلك من العظائم، وعربت كتب الفلاسفة في عهد المأمون، فعظمت الفتنة والضلال..

ثم ظهر الأشعري، وكان قد أخذ عن الجبائي الاعتزال، ولازمه دهراً طويلاً ثم سلك طريق ابن كلاب في الصفات والقدر وغير ذلك..

وسلك طريقه جماعة من العلماء، مثل الباقلاني، وابن فورك، والاسفراييني، والشيرازي، والغزالي، والشهرستاني، والرازي، وغيرهم، وملؤوا الدنيا بتصانيفهم، يحتجون، ويدعون أن طريقتهم هي طريقة أهل السنّة والجماعة، فانتشر هذا المذهب في البلاد الإسلامية،

وجاءت دولة بني أيوب، وكانوا على هذا المذهب، ثم مواليهم الأتراك، وأخذه ابن تومرت إلى المغرب، ونشره هناك.. فصار هذا المذهب هو المعروف في الأمصار الإسلامية، بحيث نسي ما عداه من المذاهب، أو جهل، حتى لم يبقَ اليوم مذهب يخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة.

حتى جاء تقي الدين أبو العباس ابن تيمية، فتصدى للانتصار لمذهب السلف ورد على الأشاعرة، والرافضة، والصوفية، فافترق الناس فيه فريقان: فريق يقتدي به ويعول على أقواله، ويرى أنه شيخ الإسلام حقاً، ومن أجلّ حفاظ أهل الملة الإسلامية.. وآخر يبدعه، ويضلله ويزري عليه إثبات الصفات وغيرها»[(١)].

لقد قام أئمة السلف ـ رحمهم الله ـ بالذب عن السنّة والدفاع عنها والرد على المخالفين لها على مر العصور، فألفوا الكتب في الرد على الطوائف المنحرفة، وخاصة أهل الكلام، وأبطلوا مذاهبهم ودحضوها، وبينوا زيفها، ومصادمتها للإسلام الصحيح، واتبعوا في ذلك طريقة كانت في غاية الحيطة والحذر، لأن القوم أرادوا أن يجروا أهل السنّة إلى النزول إلى ميدانهم البغيض، الذي اتصف بالجدل والسفسطائية والكلام البعيد عن روح الإسلام.

إلا أن أئمة السنّة سلكوا الطريق الأمثل والأحكم، فردوا عليهم بنصوص الكتاب والسنّة، التي تنطق صراحة بما يخالف مذاهب أولئك الأدعياء، فألفوا الكتب العامة في الرد على بدعهم وضلالاتهم، في جميع مسائل العقيدة وربما أفردوا بعض المسائل بالتأليف لخطورتها ولكثرة الجدل حولها مثل مباحث الصفات والقدر، وأفعال العباد، والوسيلة، وغير ذلك..

---

(١) راجع كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية ٢/٣٥٦ ـ ٣٥٩، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة [د.ت].

وقد شاءت قدرة الله عز وجل أن تسود الطوائف المبتدعة في الأقطار الإسلامية في العصر الذي عاش فيه شيخ الإسلام ابن تيمية، لذلك كان له النصيب الأوفر في الردود على هذه الطوائف، وتفنيد مقالاتها، وفي الوقت ذاته اعتنى بتقرير عقيدة السلف وصياغتها وتوضيحها، انطلاقاً من نصوص القرآن الكريم، والسنّة النبوية المطهرة، التي لا يسع المسلم إلا الإيمان بها، واعتقادها وعدم تجاوزها.

إن من المعروف لدى كل باحث أن شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ وقف يدافع عن السنّة بلسانه وقلمه، وحاول تنقية الإسلام مما علق به من بدع وتصدى لمناهضة الآراء التي تخالف الكتاب والسنّة، وما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم، وأدى به ذلك إلى الاصطدام بالطوائف المنتسبة للإسلام، السائدة في عصره، من متكلمين، ومتصوفة، وفقهاء متعصبين، وغيرهم.

وكانت الغلبة والسطوة حينذاك لتلك الطوائف، فقاموا بإلحاق الأذى به وتشويه دعوته، وتحمل المعاناة في سبيل إحقاق الحق، ودحض الباطل، وتوالت عليه المحن، حتى توفي رحمه الله في سجن قلعة دمشق عام ٧٢٨هـ، على أيدي الظلمة المنحرفين وأعوانهم من أصحاب الهوى، والتعصب، وقاموا بإنزال الأذى بتلاميذه من بعده، تارة بالتعزير، وتارة بالحبس، وخاصة حامل اللواء من بعده شمس الدين ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ تعالى[١].

---

(١) راجع الذهبي: تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ ـ ١٤٩٧، دار الكتب العلمية [د. ت] والمقريزي، الخطط ٢/٣٥٩، ورحلة ابن بطوطة ص ٩٠ ـ ٩١، ومحمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ٦٠٠ ـ ٦٤٨، ومصطفى حلمي، قواعد المنهج السلفي، ص ١١٥، وما بعدها، ومحمد أحمد الهبراوي، عقيدة ابن تيمية الحنبلي، تحقيق للعقيدة السلفية ودراسة للمنهج السلفي التيمي والأشعري، ص ١٧ ـ ٣٩، منشورات دار الحكمة، دمشق.

والنص التالي يلقي الضوء على موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من أهل الكلام، حيث قال مشيراً إلى بعض انحرافاتهم: «ولهذا ذم السلف والأئمة أهل الكلام المحدث المخالف للكتاب والسنّة، إذ كان فيه من الباطل في الأدلة والأحكام ما أوجب تكذيب بعض ما أخبر به الرسول ﷺ وتسلط العدو على أهل الإسلام»[1].

---

(1) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٦٣.

الفصل الأول
تعريف السلف والسلفية

أ ـ السلف والسلفية في اللغة:

اتفق علماء اللغة على أن السلف يطلق على الماضي المتقدم قال الجوهري: «سلف يسلف سلفاً أي: مضى، والقوم السلاف المتقدمون، والجمع أسلاف، وسلاف، والسلف نوع من البيوع يعجل فيه الثمن، وتضبط السلعة بالوصف إلى أجل معلوم، والسالف والسليف المتقدم، والتسليف التقديم»[1].

وقال الرازي في مختار الصحاح: «سلف يسلف بالضم مضى، والقوم السلاف المتقدمون، والجمع أسلاف»[2]، والسلفية نسبة إلى السلف[3].

---

(1) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح في اللغة والعلوم، المجلد الأول ص ٦٠٣ ـ ٦٠٤ تقديم: عبدالله العلايلي، إعداد وتصنيف: نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، الطبعة الأولى، دار الحضارة العربية، بيروت ١٩٧٤م.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح ص ٣٠٩، تحقيق وترتيب حمزة فتح الله ومحمود خاطر، طبعة مؤسسة الرسالة، دار البصائر، دمشق، بيروت ١٤٠٥هـ.

(3) عبدالكريم محمد السمعاني، الأنساب ٣/ ٢٧٣، تقديم وتعليق عبدالله عمر البارودي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.

وفي لسان العرب لابن منظور: «سلف تقدم، والسالف المتقدم، والسلف والسليف والسلفة الجماعة المتقدمون»[1].

وعرف الفيروزآبادي السلف بأنه: «الماضي المتقدم، ثم قال: والسلف محركة، السلم، اسم من الأسلاف، والقرض الذي لا منفعة فيه للمقرض وكل عمل صالح قدمته، وكل من تقدم من آبائك وقرابتك»[2].

وجاء في القرآن الكريم قول الله عز وجل: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِلْآخِرِينَ ﴿٥٦﴾﴾[3].

قال الطبري بعد أن ذكر اختلاف القراءة في قوله تعالى: ﴿سَلَفًا﴾: «أولى القراءات في ذلك بالصواب قراءة من قرأ بفتح السين واللام لأنها اللغة الجوداء، والكلام المعروف عند العرب، وأحق اللغات أن يقرأ بها كتاب الله من لغات العرب أفصحها وأشهرها فيهم، فتأويل الكلام إذن: فجعلنا هؤلاء الذين أغرقناهم من قوم فرعون في البحر مقدمة يتقدمون إلى النار كفار قومك يا محمد من قريش وكفار قومك لهم بالأثر»[4].

وقال القرطبي عند تفسيره لهذه الآية: «سلف تقدم ومضى، وسلف له عمل صالح تقدم، والقوم السلاف المتقدمون، وسلف الرجل آباؤه المتقدمون، والجمع أسلاف»[5].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب ١١/٥٨، طبعة مصورة عن طبعة بولاق بها تصويبات، وفهارس متنوعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، [د.ت].

(٢) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ص ١٠٦٠ ـ ١٠٦١، تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧هـ.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٥٦.

(٤) محمد بن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٥/٨٥، الطبعة الثالثة، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر ١٣٨٨هـ.

(٥) محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٦/٢٠٢، طبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧هـ.

وقال الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن: «السلف المتقدم، ولفلان سلف كريم أي: آباء متقدمون وجمعه أسلاف»[1].

ب ـ مفهوم السلف والسلفية في الاصطلاح:

إن مفهوم السلف والسلفية تتنازعه الفرق الإسلامية حيث تحاول كل فرقة من هذه الفرق أن تنتسب إلى السلف أو تتسمى بأهل السنّة[2] دون غيرها.

ولكن مفهوم السلف ينصرف إلى أهل القرون الثلاثة الأولى التي وصفها النبي ﷺ بأنها خير القرون دون من وصف بالبدعة[3]

---

(١) الحسين بن محمد الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن ص ٢٣٩، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة بيروت [د. ت].

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: السنّة هي ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه اعتقاداً واقتصاداً وقولاً وعملاً، الفتوى الحموية الكبرى ص ١٠٩، تقديم محمد عبدالرزاق حمزة، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية ١٤٠٣هـ «ويذكر أن مصطلح أهل السنّة يطلق ويراد به معنيان: أحدهما المعنى الأعم، وهو ما يقابل الشيعة، وهذا المعنى تدخل فيه الفرق الإسلامية سوى الشيعة، فيقال: المنتسبون للإسلام قسمان: أهل السنّة والشيعة، أما المعنى الأخص، فهو يقابل المبتدعة، وأهل الأهواء عامة، وقد نص الإمام أحمد بن حنبل وعلي بن المديني على أن من خاض في شيء من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنّة والجماعة، وإن أصاب بكلامه السنّة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص» أبو القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي: أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة من الكتاب والسنّة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ١/١٥٧، ١٦٥ ـ ١٦٦، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٢هـ، والدكتور سفر بن عبدالرحمٰن الحوالي: منهج الأشاعرة في العقيدة ص ١٥ ـ ١٦، الطبعة الأولى، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٧هـ.

(٣) البدعة: ويسمى فاعلها مبتدعاً عبارة عن طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشريعة.. الشاطبي، الاعتصام ١/٣٧، دار المعرفة، بيروت [د. ت] وباب بن الشيخ سيدي، الذكر المشروع وغير المشروع، ص ٢، مخطوط شخصي.

كالشيعة(١)، والخوارج(٢)، والقدرية(٣)، ....

(١) الشيعة هم الذين شايعوا علياً بن أبي طالب رضي الله عنه على الخصوص وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، إما جلياً وإما خفياً، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيرهم أو بتقية من عندهم. وقالوا ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة، وإرساله. وقد انقسم الشيعة إلى عدة طوائف يجمعها القول بوجوب التعيين والتنصيص على الإمامة، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي، والتبري، قولاً وفعلاً، وعقلاً إلا في حالة التقية، ويخالفهم بعض الزيدية في ذلك، ويميل بعض طوائفهم في أصول الدين إلى الاعتزال، وبعضهم إلى السنّة، وبعضهم إلى التشبيه» الشهرستاني، الملل والنحل ١/١٤٦ ـ ١٤٧، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٤هـ والأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ١/٦٥، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٩هـ، والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص ٢١ ـ ٢٣، تحقيق محيي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت [د.ت].

(٢) الخوارج: ويقال لهم النواصب، والحزورية نسبة إلى الموضع الذي خرج فيه أولهم على علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بعد أن أجبروه على قبول التحكيم مع معاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهما ـ وعندما قبله طلبوا منه أن يرفضه ويتوب معللين لذلك بأنه كفر بسبب التحكيم، كما كفروا هم وتبايعوا، وقد انقسم الخوارج إلى عشرين فرقة، ويجمعهم القول بالتبري من عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وتكفير أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنّة حقاً واجباً، الشهرستاني: الملل والنحل ١/١١٤ ـ ١١٥، والبغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٤، ٢٧، والمقريزي: كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ٢/ ٣٥٤، مكتبة الثقافة العربية بالقاهرة [د.ت] ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٦٠، دار الفكر العربي [د.ت].

(٣) القدرية نفاة القدر نسبوا إلى القدر لنفيهم إياه حيث قالوا: إن الأمر أنف أي أن الله تعالى لم يقدر على خلقه شيئاً مما هم عليه، وقد حدثت هذه البدعة في زمان المتأخرين من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ على يد معبد بن خالد الجهني البصري، وقد أخرج مسلم في صحيحه القصة في ذلك عن يحيى بن يعمر قال: «أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، قال: فانطلقت أنا =

والمرجئة[1]، والجبرية[2]، والجهمية[3]، ....

= وحميد بن عبدالرحمٰن الحميري حاجين أو معتمرين، وذكر اجتماعهما بعبدالله ابن عمر وأنه سأل عمن يقول بهذه المقالة فقال ابن عمر: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم برآء مني، والذي يحلف به عبدالله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر» صحيح مسلم بشرح النووي ١/ ١٥٠ ـ ١٥١، ٥٥ ـ ١٥٦، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، [د.ت] وراجع خطط المقريزي ٢/ ٣٥٦، وابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٩٢، ٥٩٣، حققها جماعة من العلماء، وخرّج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩١هـ.

(١) الإرجاء على معنيين: أحدهما بمعنى التأخير، والثاني: إعطاء الرجاء، وإطلاق اسم المرجئة على هذه الجماعة بالمعنى الأول صحيح، لأنهم يقولون لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة، وقيل: الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار، وقيل: الإرجاء تأخير علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ من الدرجة الأولى إلى الدرجة الرابعة، والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة. الشهرستاني. الملل والنحل ١/ ١٣٩، والمقريزي، الخطط ٢/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠، والبغدادي الفرق بين الفرق ص ٢٠٣.

(٢) الجبرية هم الغلاة في نفي استطاعة العبد على الفعل، وإضافته إلى الرب تعالى، وهم أصناف: الجبرية الخالصة، وهي التي لا تثبت للعبد فعلاً، ولا قدرة على الفعل أصلاً، والجبرية المتوسطة، وهي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً، ويرى البعض أن الأشاعرة من أصناف الجبرية، وقد نفى الشهرستاني ذلك بقوله: فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثراً ما في الفعل وسمى ذلك كسباً فليس بجبري» الملل والنحل ١/ ٨٥، وراجع خطط المقريزي ٢/ ٣٤٩.

(٣) الجهمية أتباع جهم بن صفوان السمرقندي، الذي قال بالإجبار والاضطرار إلى الأعمال، وأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان وأن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى فقط، والكفر هو الجهل بالله تعالى فقط، وأنه لا فعل ولا عمل لأحد غير الله عز وجل، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على سبيل المجاز، كما يقال تحركت الشجرة ودارت الرحى، وزعم أن علم الله تعالى حادث، وامتنع من وصف الله تعالى بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد، وقال: لا أصفه بوصف =

والمعتزلة[1]، وحين دار النزاع في أصول الدين بين الفرق الإسلامية، وحاول الجميع الانتساب للسلف، أصبح مدلول السلفية اصطلاحاً خاصاً يطلق على من تمسك بالكتاب والسنّة، واقتدى بالسلف الصالح في فهم الإسلام وتطبيقه.

وقد اختلف في تحديد مدلول كلمة السلف، فيرى البعض أن السلف (كل من يقلد مذهبه في الدين ويتبع أثره)[2].

وذهب البعض إلى تحديد السلف زمنياً «بأنهم من عاشوا في الفترة ما بين القرن الأول من الهجرة النبوية إلى القرن الخامس، والخلف ما كان بعد ذلك»[3].

= يجوز إطلاقه على غيره. الأشعري، مقالات الإسلاميين ١/٣٣٨، والبغدادي، الفرق بين الفرق ص ٢١١ ـ ٢١٢، والشهرستاني، الملل والنحل ١/٨٦ـ٨٧.

(١) المعتزلة ويتسمون بأصحاب التوحيد، ويلقبون بالقدرية، والعدلية، واختلف في وقت ظهور المعتزلة، فيرى البعض أن ظهورهم بدأ في قوم من أصحاب علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ حيث تنازل الحسن بن علي عن الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان ـ رضي الله عنهم ـ فاعتزلوا السياسة، وانصرفوا إلى العقائد، وأكثر العلماء على أن رأس المعتزلة واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد وأصحابهما، وتنبني عقيدة المعتزلة على أصولهم الخمسة وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإثبات الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد افترق المعتزلة إلى عشرين فرقة، كل فرقة تكفر سائر الفرق الأخرى. الأشعري: مقالات الإسلاميين ٢/٣٣٧ ـ ٣٣٨، والبغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٤ ـ ١١٤، والشهرستاني: الملل والنحل ١/٤٣ ـ ٤٤، والمقريزي: الخطط ٢/٣٤٥، وابن أبي العز: في شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٨٨ ـ ٥٨٩، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٢٤ ـ ١٥٩.

(٢) محمد علي التهانوني: كشاف اصطلاحات الفنون ٤/١٥ وحققه الدكتور لطفي عبدالبديع، وترجم نصوصه الفارسية الدكتور عبدالنعيم محمد، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.

(٣) حاشية أحمد بن محمد الصاوي: الخلوتي في تفسير الجلالين: ٣/٤٩، دار الفكر ١٣٩٣هـ، وحسن المشاط: رفع الأستار على طلعة الأنوار ص ١٣، الطبعة الأولى بدون تحديد تاريخ ولا مكان.

وهذان القولان بعد البحث والتنقيب لم أقف لهما على دليل يعتضدان به، مع أنه يترتب عليهما أن يكون أئمة الشيعة، والخوارج، والجهمية، والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم من الطوائف المبتدعة، داخلين في مفهوم السلف، وهذا باطل لأن هذه الطوائف خرجت عن مذهب السلف[1].

ويحدد القاضي عياض في ترتيب المدارك السلف بالصحابة والتابعين[2].

وذهب آخرون إلى أن السلف هم الصحابة والتابعون وتابعوهم[3].

وهذا القول هو الراجح، للحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه وفيه أن رسول الله ﷺ سئل: [أي الناس خير؟ قال: قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..][4] الحديث.

---

(١) ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥/ ٣٣، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر، والدكتور عبدالرحمٰن عميرة، دار الجيل، بيروت ١٤٠٥هـ، والبغدادي: الفرق بين الفرق ص ٣١٣، والدكتور محمد أحمد خفاجي في: العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة، تحليل ونقد ١/ ٢١، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة [د.ت] والدكتور مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٢٥٣، الطبعة الثانية، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية ١٤٠٥هـ.

(٢) القاضي عياض: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك ٢/ ٣٩، تحقيق: عبدالقادر الصحراوي، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤٠٣هـ.

(٣) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ١١٩، تحقيق: الدكتور علي سامي النشار، والسيدة سعاد عبدالرزاق، الطبعة الثانية، مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر ١٣٨٩هـ، والشوكاني: التحف في مذاهب السلف ص ٤٥، تقديم وتعليق سليم بن عيد الهلالي، وعلي حسن علي عبدالحميد، مكتبة ابن الجوزي، الأحساء ١٤٠٩هـ، ومحمد أحمد الشنقيطي: شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنّة ص ٨٩، دار العلم للجميع [د.ت].

(٤) صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ١١/ ٥٤٢، الطبعة السلفية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع [د.ت].

وأما من قال: إن السلف هم الصحابة، والتابعون، فالظاهر أن ذلك داخل في الحديث.

وليس مجرد هذا التحديد الزمني كافياً في الانتساب الصحيح للسلف، بل لا بد أن يضاف إلى ذلك موافقة الكتاب والسنّة في العقيدة والشريعة والسلوك، فمن خالف رأيه ما جاء في القرآن الكريم، وما ثبت في السنّة النبوية المطهرة، فليس بسلفى، وإن عاش في القرن الأول للهجرة، ذلك أننا نجد بعض من عاشوا في زمن الصحابة - رضي الله عنهم - وهم ضلال مضلون بعيدون كل البعد عن عقيدة السلف ومنهجهم، أمثال عبدالله بن سبأ[١] الذي قال لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنت الإله حقاً وزعم أن علياً لم يمت، ولم يقتل، وأن فيه الجزء الإلهي، ولا يجوز أن يستولى عليه، وأنه هو الذي يأتي في السحاب، والرعد صوته، والبرق سوطه، وابتسامته، وأنه سينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً[٢].

ونافع بن الأزرق[٣] الذي تبرأ من عثمان بن عفان وعلي بن أبي

---

(١) هو عبدالله بن سبأ الضال المضل، ويقال له: ابن السوداء، يهودي من أهل صنعاء، أظهر الدخول في الإسلام في زمن خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجول في بعض الأقطار الإسلامية، وبث في المسلمين أفكاره المنحرفة المضلة، فكان رأس الفتنة، وموقدها، ومؤجج نارها، وجامع حطبها من أشتات الناس، ورذالهم، البغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٢٥، ٢٣٣ - ٢٣٤، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٢٩ - ٣٠.

(٢) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٨٤ - ٨٨، والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١٧٤، والمقريزي: الخطط ٢/٣٥٦ - ٣٥٧.

(٣) هو نافع بن الأزرق الحنفي خرج من البصرة في عهد عبدالله بن الزبير، واشتدت شوكته، وكثرت جموعه، فبعث إليه عبدالله بن الحارث جيشاً كثيفاً بقيادة مسلم بن عبس بن كريز بن ربيعة، واشتد القتال بين الطرفين حتى قتل مسلم أمير الجيش، وقتل أمير الخوارج نافع بن الأزرق، وكان ذلك في عام ٦٠هـ، وقيل في عام ٦٥هـ، الشهرستاني: الملل والنحل ١/١١٨ - ١١٩، والبغدادي: الفرق بين الفرق ٨٢ - ٨٣.

طالب رضي الله عنهما، وكفّر مخالفيه من المسلمين، واستحل دماءهم، وأنكر رجم الزاني المحصن[1].

ومعبد بن خالد الجهني[2] الذي ظهرت بدعته في القدر في زمان المتأخرين من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ كما تقدم قبل قليل.

لذلك ينبغي أن نتثبت في كل ما لدينا من أخبار وآراء نقلت إلينا على أنها تمثل مذهب السلف حتى نعرضها على الكتاب والسنّة، وما ثبت عن السلف الصالح رضي الله عنهم، فمن كان على هذا النهج فهو سلفي، وإن عاش في عصور متأخرة، ومن خالفه فهو غير سلفي وإن عاش في زمن الصحابة رضي الله عنهم.

وعلى ذلك فإن السلفية كما عرفها بعض العلماء المعاصرين هي: «ما كان عليه الصحابة الكرام رضوان الله عليهم، والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين، وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد له بالإمامة، وعرف عظم شأنه في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلفاً عن سلف، كالأئمة الأربعة، وسفيان الثوري، والليث بن سعد، وابن المبارك، والنخعي، والبخاري، ومسلم، وسائر أصحاب السنن، دون من رمي ببدعة، أو اشتهر بلقب غير مرض مثل الخوارج،

---

(١) المقريزي: الخطط ٢/ ٣٥٤، والأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ١٦٨ ـ ١٧٤، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٢) هو معبد بن خالد الجهني، البصري، سمع الحديث من ابن عباس، وابن عمر، ومعاوية، وعمران بن حصين، وغيرهم، وشهد يوم التحكيم، وهو أول من تكلم في القدر في الإسلام، ويذكر أنه أخذ ذلك عن رجل من النصارى من أهل العراق، يقال له [سوسن] وقد كانت لمعبد عبادة، وفيه زهادة، وقد وثقه ابن معين وغيره في حديثه. ووصفه الحسن البصري بأنه ضال مضل، واختلفوا في موته، فقيل: صلبه عبدالملك بن مروان، وقيل: خرج مع ابن الأشعث فأخذه الحجاج بن يوسف فعذبه بأنواع من العذاب ثم قتله وأرخوا موته في سنة ٨٠هـ ويقال بعدها. البغدادي: الفرق بين الفرق ص ١٨، وابن كثير: البداية والنهاية ٩/ ٣٤، مكتبة المعارف، بيروت [د.ت].

والروافض(١)، والمرجئة، والجبرية، والجهمية، والمعتزلة(٢).

أما كتب الفرق، فغالبية أصحابها يعرفون السلفيين ومذهبهم باسم: أهل الحديث والسنّة، وربما ذكروهم باسم [الصفاتية].

يقول الأشعري في بداية كلامه عن مذهب السلف: «جملة ما عليه أهل الحديث والسنّة: الإقرار بالله وملائكته وكتبه، ورسله، وما جاء من عند الله، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ، لا يردون من ذلك شيئاً، وأن الله سبحانه إله واحد فرد صمد لا إله غيره لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن الجنة حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، وأنه سبحانه على عرشه»(٣).

ويذكر البغدادي السلفيين باسم أهل السنّة، والصفاتية معاً، فيقول: «من أهل السنّة أئمة الفقه، فريقي الرأي والحديث الذين اعتقدوا في أصول الدين مذاهب الصفاتية في الله، وفي صفاته الأزلية،

---

(١) الروافض: هم الغلاة في حب علي بن أبي طالب وبغض أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة ومعاوية، وآخرين من الصحابة، رضي الله عنهم، وسموا بالروافض لأن زيد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم امتنع من لعن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وقال: هما وزيرا جدي محمد ﷺ فرفضوا رأيه، فسموا بالروافض، وقيل: سموا بالروافض لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وقيل: سموا رافضة لكونهم رفضوا الدين، وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك، وأعلنه، وأن أكثر الصحابة رضي الله عنهم ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ وأن الإمامة لا تكون إلا بنص، وتوقيف، وأن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس وأن علياً كان مصيباً في جميع أحواله، الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٨٨ ـ ٨٩، والمقريزي: الخطط ٢/ ٣٥١، والشهرستاني في الملل والنحل ١/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢) أحمد بن حجر: العقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية ١/ ٦، طبعة بيروت.

(٣) الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/ ٣٤٥، والإبانة عن أصول الديانة: ص ٥٣، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، الطبعة الثانية، مركز شؤون الدعوة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ.

وتبرؤوا من القدر، والاعتزال، وأثبتوا رؤية الله بالأبصار من غير تشبيه ولا تعطيل، وأثبتوا الحشر من القبور، مع إثبات السؤال في القبر، ومع إثبات الحوض، والصراط، والشفاعة، وغفران الذنوب التي دون الشرك، وقالوا بدوام نعيم الجنة على أهلها، ودوام عذاب النار على الكفرة، وقالوا بإمامة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وتبرؤوا من أهل الأهواء الضالة، وأوجبوا استنباط أحكام الشريعة من الكتاب والسنّة، وإجماع الصحابة، وأوجبوا طاعة السلطان فيما ليس بمعصية.

ويدخل في هذه الجماعة أئمة المذاهب الأربعة، أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأصحابهم، وسائر الفقهاء الذين اعتقدوا في الأبواب العقلية أصول الصفاتية، ولم يخلطوا فقهه بشيء من بدع أهل الأهواء الضالة»[1].

أما الشهرستاني فقد ذكر السلفيين باسم أصحاب الحديث[2]، وعنون لهم فصلاً بالصفاتية، ثم قال: اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون للّه تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والجلال، والإكرام، والجود، والإنعام، والعزة، والعظمة، لا يفرقون بين صفات الذات وصفات الفعل، بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً، وكذلك يثبون صفات خبرية مثل: اليدين، والوجه، ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون هذه الصفات قد وردت في الشرع فنسميها صفات خبرية.

ولما كانت المعتزلة ينفون الصفات، والسلف يثبتون، سمى السلف صفاتية، والمعتزلة معطلة»[3].

وقد أطلق على السلفيين في بعض المراحل بعد اشتهار مذهب

---

(١) الفرق بين الفرق ص ٣١٣ ـ ٣١٥.
(٢) الملل والنحل: ١/ ١٠٣.
(٣) المصدر السابق نفسه ١/ ٩٢.

الأشعري وانتشاره اسم [الحنابلة] لأنه لم يبق على مذهب السلف في هذا الدور إلا الحنابلة(١) أتباع الإمام أحمد بن حنبل، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات(٢).

وفي الحقيقة، أن الفرق الإسلامية المختلفة ظلت على مدى التاريخ تعلق ارتباطها بالسنّة، وكل طائفة تدعي أنها على النهج القويم، والطريق المستقيم، وتحاول الانتساب للسلف، حتى إن لفظ السلف أصبح يطلق في عرف كثير من المتأخرين من علماء الكلام والتفسير على أئمة المذاهب المختلفة الذين ينتمون إليها، ويوجبون على جميع الناس تقليد هؤلاء الأئمة فيما ذهبوا إليه من آراء، ومعتقدات.

ولهذا كان سلف الأشاعرة(٣) غير سلف المعتزلة، وسلف

---

(١) تذكر بعض المراجع أن مذهب السلف لم يبقَ متمسكاً به بعد اشتهار المذهب الأشعري وانتشاره إلا الحنابلة والذي أراه أن مذهب السلف لم ينقرض بالكلية في أتباع أصحاب المذاهب الأخرى، بل إن جماعة من العلماء من مختلف المذاهب ظلت متمسكة بعقيدة السلف ومنهجهم وإن كانت هذه الجماعة قليلة متفرقة في الأمصار الإسلامية، والله أعلم.

(٢) المقريزي: الخطط ٢/ ٣٥٩، والدكتور مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٣١. وراجع كتاب ابن حجر فتح الباري ٣/ ٤٠١ ـ ٤٠٢، ١٣/ ٤٥٥.

(٣) ينتسب الأشاعرة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري البصري، المولود عام ٢٦٠هـ صاحب التصانيف الكثيرة، ومنها: [الإبانة عن أصول الديانة]، و[مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين]، وقد توفي الأشعري عام ٣٢٤هـ على قول الأكثرين، وكان معتزلياً فرجع عن الاعتزال، ورد على المعتزلة وبيّن تناقضهم.

ومن مذهبه: أن الواجبات كلها سمعية، وأن العقل لا يوجب شيئاً، وأن لله صفات أزلية قائمة بذاته تعالى، دلت أفعاله عليها، لا يمكن جحدها، ككونه تعالى عالم بعلم، قادر بقدرة، حي بحياة، مريد بإرادة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، والكلام عنده: معنى قائم بالنفس سوى العبارة، والعبارة دلالة عليه من الإنسان، فالمتكلم عنده من قام به الكلام، والأشاعرة يتفقون على إثبات الصفات الذاتية بالعقل بدون تأويل، ويختلفون في صفات الفعل =

الشيعة، غير سلف الخوارج، وأصبحت كلمة السلف واسعة المدلول[1].

ولكن إذا أردنا أن نميز بين السلفيين والفرق الأخرى المنتسبة للإسلام، بصفة دقيقة ـ فلا بد من ضوابط موضوعية تكون مقياساً للانتساب الصحيح للسلف خاصة وأن مفهوم السلف تثار حوله نزاعات حيث تحاول كل فرقة أن تنتسب إلى السلف، أو تتسمى باسم أهل

= والصفات الخبرية، كالاستواء، والنزول، والمجيء، واليد، والوجه، على فرقتين:
ـ فرقة تؤول جميع ذلك.
ـ وفرقة تفوض فيه، ولم تتعرض للتأويل، ويقال لهم الأشعرية الأسرية، والإيمان عند الأشعري هو التصديق بالجنان، والقول باللسان، والعمل بالأركان فروع الإيمان.
أما أفعال العباد، فإن الأشعري يقول فيها: والعبد قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات الرعدة والرعشة، وبين حركات الاختيار والإرادة، ويسمي هذا الفعل كسباً فيكون خلقاً من الله تعالى، إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد، حصل تحت قدرته.
وقد أعلن الأشاعرة أنهم يدافعون عن العقيدة السلفية بواسطة علم الكلام، أو بالطرق العقلية، وأنهم يعدون امتداداً للسلف، وأطلقوا على أنفسهم اسم [الخلف]، تمييزاً عن من سبق أبا الحسن الأشعري.
الشهرستاني: الملل والنحل ١/ ٩٤/ ١٠٣، والمقريزي: الخطط ٢/ ٣٥٨ ـ ٣٦٠، وابن عساكر: تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ص ٣٤ ـ ٣٥، ١٤٧، تقديم وتعليق محمد زاهد الكوثري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٩هـ، وابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ٦٥، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى، مكتبة دار البيان، دمشق، بيروت ١٤٠٥هـ، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٦٠ ـ ١٧٢، ومصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي، ص ٣٢١.

(١) الدكتور محمد السيد الجلنيد: الإمام ابن تيمية وقضية التأويل: ص ٥٢، الناشر: شركة عكاظ بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ والدكتور: محمود أحمد خفاجي في: العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة ص ٢٠.

السنّة، أو تدعي أنها لا تخالف منهج السلف وعقيدتهم على الأقل.

ولا شك أن من تتبع المنهج العقدي عند شيوخ المدرسة السلفية سوف يجد ضوابط موضوعية تجمع بين فكر السلفيين في القديم والحديث، فهم في العقائد يتمسكون بفهم الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ المنقول بواسطة المحدثين، هذا الفهم الذي وصفه المقريزي بقوله:

«ومن أمعن النظر في دواوين الحديث النبوي ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم على اختلاف طبقاتهم وكثرة عددهم أنه سأل رسول الله ﷺ عن شيء مما وصف الله به نفسه الكريمة، وعلى لسان نبيه محمد ﷺ بل كلهم فهموا ذلك وسكتوا عن الكلام في الصفات، ولا فرّق أحد منهم بين كونها صفة ذات أو صفة فعل، وإنما أثبتوا للّه تعالى صفات أزلية من العلم، والقدرة، والحياة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والوجه، واليد، ونحو ذلك، مع نفي مماثلته للمخلوقين.

فأثبتوا ـ رضي الله عنهم ـ بلا تشبيه، ونزهوا من غير تعطيل، ولم يتعرض أحد منهم إلى تأويل شيء من ذلك، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت»[1].

إن أبرز سمات السلفيين التي تميزهم عن الفرق الإسلامية الأخرى في القديم والحديث هي: «تقديم النقل على العقل، ورفض التأويل الكلامي، والاستدلال بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والوقوف عند النص»[2].

هذه هي قواعد المنهج السلفي في الفكر الإسلامي، وهي تعتبر عنواناً مؤشراً على اتباع مذهب السلف، والاقتداء بهم، في فهم

---

(١) الخطط: ٢/٢٢٦.

(٢) مصطفى حلمي: قواعد المنهجي السلفي ص ٢٥٣ ـ ٢٦٣.

الإسلام، ولذلك: فإن مدلول السلفية: أصبح مع التطور التاريخي لظهور الفرق الإسلامية منحصراً في المدرسة السلفية التي حافظت على العقيدة والمنهج الإسلامي طبقاً لفهم الأوائل الذين تلقوه جيلاً بعد جيل، وأبرز سماتهم التمسك بمنهج النقل»[١].

هذا ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن السلف هم: «أهل القرون الثلاثة التي وصفها النبي ﷺ بأنها خير القرون، دون المبتدعين، ثم أصبح مدلول السلفية اصطلاحاً يطلق على من تمسك بمذهب السلف، وترك مذاهب المبتدعة، ولذا فإن مذهب السلف غير منحصر في مرحلة زمنية معينة كما زعم الدكتور البوطي[٢]، ولكنه ممتد إلى العصر الحاضر، ولله الحمد حيث ما تزال توجد إلى الآن جماعة مؤمنة بدين الله عز وجل وفق عقيدة السلف الصالح ومنهجهم، وسوف يستمر ذلك ويزداد بإذن الله تعالى حتى يرث الله الأرض ومن عليها. والله الموفق.

---

(١) محمد الهبراوي: عقيدة ابن تيمية الحنبلي: تحقيق للعقيدة السلفية ودراسة للمنهج السلفي التيمي والأشعري ص ٤٤ ـ ٤٥، منشورات دار الحكمة، دمشق، بيروت، [د.ت]، ومصطفى حلمي: ابن تيمية والتصوف ص ٧، دار الدعوة، الإسكندرية، [د.ت] وقواعد المنهج السلفي ص ٢٣.

(٢) ألّف الدكتور سعيد رمضان البوطي كتاباً بعنوان: السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، وقد رد الدكتور صالح بن فوزان بن عبدالله الفوزان على هذا الكتاب بكتاب آخر سماه: نظرات وتعقيبات على ما في كتاب السلفية لمحمد سعيد رمضان، من الهفوات، وتضمن هذا الكتاب ـ على الرغم من صغر حجمه ـ ردوداً قوية على كتاب الدكتور البوطي واعتمد مؤلفه في ردوده على الكتاب والسنّة، وأقوال السلف، وعلماء السنة، وقد طبع الكتاب للمرة الثانية في الرياض عام ١٤١١هـ فليراجعه من أراد التوسع في هذا الموضوع.

الفصل الثاني
منهج السلف في دراسة العقيدة

لقد جرى عمل السلف الصالح في حياة الرسول ﷺ على اتباع كتاب الله المنزل، وسنّة رسوله الكريم ﷺ، والرجوع إليه في كل ما شجر بينهم، معتصمون بحبل الله، لا يقدمون بين يدي الله ورسوله، وإذا أراد أحدهم معرفة شيء في الدين والإسلام، نظر فيما قاله الله ورسوله، فمنه يتعلم، وبه يتكلم، وفيه ينظر ويتفكر، وبه يستدل»[(١)].

وقد نهى النبي ﷺ أصحابه عن الجدل، وصرفهم عنه إلى ما يتصل بالأمور النافعة.

فقد أخرج الإمام أحمد رحمه الله في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: جلست أنا وأخي مجلساً ما أحب أن لي به حمر النعم: أقبلت أنا وأخي وإذا مشيخة من صحابة رسول الله ﷺ جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرق بينهم، فجلسنا عجزة إذ ذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله ﷺ مغضباً قد احمر وجهه يرميهم بالتراب ويقول: مهلاً يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم باختلافهم على أنبيائهم، وضرب الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم يتنزل يُكَذِّب

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ٤١، وانظر: تاريخ المذاهب الإسلامية، المرجع السابق ص ٩٨.

بعضه بعضاً، بل يصدِّق بعضه بعضاً، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتهم فردوه إلى عالمه»[1].

وقد أخرجه البخاري في كتابه خلق أفعال العباد بلفظ آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال: «سمع النبي ﷺ قوماً يتدارؤون[2]. فقال: إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ضربوا كتاب الله بعضه ببعض وإنما نزل كتاب الله يصدِّق بعضه بعضاً فلا تضربوا بعضه ببعض، ما علمتم منه فقولوا، وما لا فكلوه إلى عالمه»[3].

وأخرج الترمذي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: [ما ضل قوم بعد هدًى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل] ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[4].

على هذا المنهج الذي رسمه رسول الله ﷺ والذي يعتمد على الكتاب والسنّة، والوقوف عند نصوصهما، والابتعاد عن الجدل في

---

(١) مسند الإمام أحمد: تحقيق أحمد محمد شاكر رقم ٦٧٠٢، ٢٢٨/١٠، طبعة دار المعارف بمصر ١٣٧٠هـ ١٩٥١م. قال أحمد محمد شاكر إسناده صحيح وهو أيضاً رقم: ٦٦٦٨، بلفظ: خرج رسول الله ﷺ ذات يوم والناس يتكلمون. . .، قال أحمد محمد شاكر إسناده صحيح.

(٢) التدارؤ: التدافع والاختلاف، ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث ١٠٩/٢، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ.

(٣) خلق أفعال العباد ضمن عقائد السلف: ص ١٥٤، تحقيق علي ماضي النشار، وعمار جمعي الطالبي، الناشر: منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٧١م.

(٤) سنن الترمذي ٥٥/٥، مراجعة عبدالرحمٰن محمد عثمان، الطبعة الثالثة، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م، ومسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ٢٥٦/٥، فهرس محمد ناصر الدين لرواته من الصحابة، الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م، وابن عبدالبر جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحمله ١١٩/٢، طبعة دار الفكر، بيروت [د.ت] والآية رقم ٥٨ من سورة الزخرف.

الدين، سار سلف هذه الأمة، فابتعدوا عن المناقشات الجدلية، وكرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، فلم يتكلموا إلا في ما جاء فيه العلم، وبيّنه الرسول ﷺ(١).

ويذكر المقريزي ذلك بقوله: «ولم يكن عند أحد منهم ـ أي الصحابة ـ رضي الله عنهم ما يستدل به على وحدانية الله تعالى وعلى إثبات نبوة محمد ﷺ، سوى كتاب الله، ولا عرف أحد منهم شيئاً من الطرق الكلامية، ولا مسائل الفلسفة، ومضى عصر الصحابة رضي الله عنهم على هذا»(٢).

ويصور الشهرستاني موقف السلفيين وتمسكهم بالكتاب والسنّة عند ظهور بدع المعتزلة بقوله: إن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام، ومخالفة السنّة التي عهدوها من الأئمة الراشدين، تمسكوا بمنهاج المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث، منهم مالك بن أنس، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، فسلكوا طريق السلامة، وقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنّة، ولا نتعرض للتأويل(٣)، بل نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبهه شيء من

---

(١) البخاري: خلق أفعال العباد ضمن عقائد السلف ١٥٤.

(٢) المقريزي: الخطط ٢/٣٥٦.

(٣) لفظ التأويل: يستعمل في ثلاثة معان:

أحدها: أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، لدليل يقترن به، وهذا المعنى للتأويل هو المقصود هنا، وهو الذي اصطلح عليه كثير من متأخري المتكلمين والأصوليين.

المعنى الثاني: أن التأويل بمعنى التفسير، وهذا هو الغالب في اصطلاح المفسرين للقرآن الكريم. كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير: واختلف علماء التأويل.

والمعنى الثالث: من معاني التأويل: هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، كما قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ ...﴾ سورة الأعراف الآية: ٥٣، شيخ الإسلام ابن تيمية: =

المخلوقات وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره»[1].

هذا هو نهج الصحابة - رضي الله عنهم - وأئمة الإسلام الذين ساروا على طريقتهم في دراسة العقيدة، وفي تلقي الإسلام وفهمه، وتطبيقه، فكانوا جميعاً لا يتجاوزون الكتاب والسنّة، ولا يبحثون عن الدليل في الطرق الكلامية، ولا مسائل الفلسفة، لتصديقهم بأن ما جاء به الرسول ﷺ هو الحق، وهو ما كان عليه المؤمنون الأولون من المهاجرين والأنصار.

لذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولم يستوعب الحق إلا من اتبع المهاجرين والأنصار، وآمن بما جاء به الرسول ﷺ على وجهه»[2].

وقد درج علماء المدرسة السلفية على هذا النهج على امتداد التاريخ الإسلامي لإيمانهم - العميق - بأنه لا نجاة إلا باتباع الكتاب والسنّة، وما أجمع عليه سلف الأمة، وما استجد بعد ذلك من أصول عند المتأخرين، محدث مبتدع في الإسلام مسبوق بإجماع السلف على خلافه، والنزاع الحادث بعد إجماع السلف مقطوع بخطئه[3].

وبهذا المنهج الذي يعتمد على الكتاب والسنّة، وقف علماء المدرسة السلفية في وجه المتكلمين والفلاسفة، واستعاضوا بأدلة القرآن

= الرسالة التدمرية ص ٢٩، الطبعة الثالثة، نشر قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ١٤٠٠هـ، والفتوى الحموية الكبرى ص ٤٠ - ٤٢، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٢ - ٤٣٥.

(١) الملل والنحل: ١/١٠٣ - ١٠٤.

(٢) الفرقان بين الحق والباطل ص ٨٥، وراجع: عقيدة باب بن الشيخ سيدي ص ٤، مخطوط عندي صورة منه.

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ١٦، ٤١ - ٤٢، وبداه ابن البصيري: الدر النضير في علم الكلام وحقيقة التوحيد ص ١، مخطوط عندي صورة منه.

والحديث عن التأويلات الكلامية لدى شيوخ المعتزلة والأشاعرة(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن العلوم الإلهية والدينية سمعيها وعقليها إنما تؤخذ من الرسول ﷺ ويجعل ما جاء به هو الأصول لدلالة الأدلة اليقينية البرهانية على أن ما قاله حق جملة وتفصيلاً.

وأيضاً فإن الأنبياء والرسل إنما بعثوا بتعريف هذا. فهم أعلم الناس به، وأحقهم بقيامه، وأولاهم بالحق فيه»(٢).

وقد أكمل الله عز وجل هذا الدين وأتمه في حياة الرسول ﷺ فلم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد بين كل ما يحتاج إليه الناس في أمر الدين وبلغه البلاغ المبين، يقول تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾(٣).

قال ابن عباس في تفسير هذه الآية: «أخبر الله نبيه والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً وقد أتمه فلا ينقصه أبداً، وقد رضيه فلا يسخطه أبداً»(٤).

وكان من أبرز ما تميز به علماء المدرسة السلفية هو: «أنهم طوعوا المفاهيم العقلية لنصوص الكتاب والسنّة لإيمانهم الراسخ بأن الرسول ﷺ جاء بالهدى ودين الحق، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم، وأنه ما من مسألة من مسائل الدين التي بعث الله بها رسوله ﷺ إلا وقد جاء بيانها في الكتاب أو السنّة وكان للسلف الصالح فيها كلام»(٥).

---

(١) مصطفى حلمي قواعد المنهج السلفي ص ٢٦٣.

(٢) راجع الفرقان بين الحق والباطل المصدر السابق ص ٩٢.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٤) رواه ابن جرير الطبري بسنده، راجع تفسيره: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٦٩/٦.

(٥) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ١٧ ـ ١٨، والفتوى الحموية الكبرى ص ١١ ـ ١٢، والرسالة التدمرية ص ٢٢.

قال الخطابي - رحمه الله تعالى - في رسالة الغنية عن الكلام ما نصه: «لم يترك رسول الله ﷺ شيئاً من أمر الدين قواعده، وأصوله، وشرائعه، وفصوله، إلا بينه، وبلغه على كماله وتمامه»(١).

وسنلقي الضوء فيما يأتي على الفوارق الأساسية التي يتميز بها منهج السلف عن المناهج الكلامية، وهي: التمسك بنصوص الكتاب والسنّة والوقوف عندها، ورفض التأويل الكلامي، والعمل بكل ما صح عن النبي ﷺ في أصول الدين، وفروعه، لا يفرقون في ذلك بين الأحاديث المتواترة، وأحاديث الآحاد، والأخذ بأقوال الصحابة - رضي الله عنهم - وتقديمها على أقوال من جاء بعدهم، وفيما يلي بيان ذلك.

الفوارق الأساسية
التي تميز منهج السلف عن المناهج الكلامية

إن من المعلوم أن جميع المنتسبين للإسلام متفقون على الاستدلال بالقرآن الكريم في العقيدة وفي غيرها، غير أن المتكلمين يؤولون كثيراً من الآيات القرآنية، وخاصة ما فيه ذكر للصفات الإلهية.

يقول محمد بن أحمد الشنقيطي: «والنص من القرآن أو الحديث إن أدخل في الوهم معنى غير لائق بالله»(٢). فاصرفه عن ظاهره بإجماع

---

(١) الخطابي: الغنية عن الكلام، تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٤١.

(٢) يستحيل أن يصف الله تعالى نفسه أو يصفه رسوله ﷺ بما ظاهره غير لائق بجلاله وكماله، إذ لا أحد أعلم بالله من الله، كما قال عز وجل: ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ البقرة: ١٤٠، ولا أحد أعلم بالله بعد الله من رسوله ﷺ الذي قال في حقه: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ النجم: ٣ - ٤، ولا شك أن النبي ﷺ بيّن الدين لأمته أبلغ بيان وأتمه امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ...﴾ النحل: ٤٤.
ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن السلف الصالح وأئمة المسلمين لا يرضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً، والله أعلم وأحكم من أن يكون =

السلف[1] والخلف[2].

وهذا الكلام السالف الذكر، يتبين لنا من خلاله المنهج الذي سار عليه المتكلمون وهو تقديم العقل على النقل في الاستدلال حيث أنهم يشترطون في الاستدلال بالنصوص الشرعية، من الكتاب والسنّة، بألا يعارضها ما يسمونه بالقواطع العقلية.

وقد بين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في قوله: «إن الاستدلال بالسمع مشروط عند المتكلمين بألا يعارضه قاطع عقلي، فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه»[3].

أما أصحاب المدرسة السلفية فإنهم يجانبون تأويل النصوص الشرعية بما يخالف ظاهرها ولا يخبرون عن شيء من صفات الله عز وجل ولا غير صفاته إلا بعد أن يخبر الله تعالى بما يخبرون به

= كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال. انظر الرسالة التدمرية ص ٢٣.

(١) هذه الدعوى التي هي إجماع السلف والخلف على وجوب صرف اللفظ المزعوم أنه غير لائق بالله تعالى عن ظاهره: مردودة، يقول ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ الأعراف: ٥٤، إنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه، وليس كمثله شيء، تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠، ٣/ ١٤٢، طبعة دار المعرفة، بيروت ١٣٨٨هـ، والنووي على صحيح مسلم ١٢/ ٢١١، الطبعة المصرية [د.ت] وبداه بن البصيري: تنبيه الخلف الحاضر على أن تفويض السلف لا ينافي الاجراء على الظواهر، ص ١، الطبعة الأولى، نواكشوط ١٤١٠هـ.

(٢) محمد بن أحمد الشنقيطي، شرح إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنّة لأحمد المقري ص ٨٨.

(٣) الفرقان بين الحق والباطل ص ٩١.

فيكون خبرهم وقولهم تبعاً لخبره[1].

ولا يرون تعارضاً بين العقل الصريح، والنقل الصحيح[2]، ولذلك فإن من أبرز السمات التي تتجلى فيها الأصول الثابتة لعقيدة السلف هي: الإيمان بأسماء الله وصفاته من غير زيادة عليها ولا نقص منها، ولا تأويل لها، بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل أمروها كما جاءت في كتاب الله، أو على لسان رسوله ﷺ.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ نفياً وإثباتاً، فيثبت للّه ما أثبته لنفسه، وينفى عنه ما نفاه عن نفسه، وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها إثبات ما أثبته الله من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل، وكذلك ينفون عنه ما نفاه عن نفسه»[3].

والدليل على أن هذا هو مذهب السلف الصالح ـ رضي الله عنهم ـ أنهم نقلوا إلينا القرآن، وأخبار الرسول ﷺ، نقل مصدق مؤمن بها، قابل لها غير مرتاب فيها، ولا شاك في صدق قائلها، ولم يؤولوا ما يتعلق بالصفات منها، ولم يشبهوه بصفات

---

(١) انظر المصدر السابق نفسه ص ٤٠، وابن عبدالبر، جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٧.

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية، الحموية الكبرى ص ٣٥، ومن المعروف أن ابن تيمية، ألّف كتاباً مفيداً مشهوراً سماه: درء تعارض العقل والنقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

(٣) الرسالة التدمرية ص ٤، والحموية الكبرى ص ٣١ ـ ٣٢، وابن رجب الحنبلي: فضل علم السلف على علم الخلف ص ٣٣، تحقيق محمد بن ناصر العجمي، الطبعة الأولى، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت ١٤٠٤هـ، والشوكاني: التحف في مذاهب السلف ص ٣٥ ـ ٣٦، وابن عبدالر: جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٣.

المخلوقين، إذ لو فعلوا شيئاً من ذلك لنقل إلينا عنهم، كما نقل إلينا اختلافهم في بعض مسائل الفروع[1]. كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في مقدمة هذا الكتاب.

وأما الاستدلال بالأحاديث النبوية في مسائل العقيدة، فإن أهل السنّة والجماعة يستدلون بكل ما صح عن النبي ﷺ لا يردون شيئاً منه، ولا يؤولونه، ولا يفرقون في ذلك بين الخبر المتواتر، والآحاد[2] ويستشهدون على ذلك بالأدلة التي تأمر بتصديق الله تعالى، فيما أخبر به، وطاعته فيما أمر به، مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾[3]، وما في معناها من الآيات.

كما استدلوا بعمل الرسول ﷺ في أنه كان يرسل واحداً واحداً

---

(١) الخطابي: الغنية عن الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٤٢، والمقريزي: الخطط ٢/٣٥٦، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٩٨ - ٩٩.

(٢) المتواتر: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات سنده إلى منتهاه، بشرط أن يكون مستند انتهائهم الحس، الرؤية أو السماع أو الشم أو الذوق أو اللمس، والآحاد: هو الخبر الذي لم ينته إلى حد التواتر، ولم يقصر عن درجة الاحتجاج به، وإن روته جماعة، للتوسع في تعريف المتواتر والآحاد وما يفيده كل واحد منها، راجع كتاب ابن حجر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر مع شرحه ص ٨ - ١١، ٣٠ - ٣١، راجعه وقدم له الدكتور محمد عوض، وعلق عليه محمد غياث الصباغ، الطبعة الثانية، مكتبة الغزالي، دمشق: ١٤١٠هـ ١٩٩٠م، وأحمد محمد شاكر: الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لابن كثير ص ٢٩ - ٣٠، تقديم محمد عبدالرزاق حمزة، الطبعة الثالثة، مكتبة دار التراث ١٣٩٩هـ والأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد في الأحكام والعقائد ص ٤٣ - ٤٤، الطبعة الأولى، دار المطبوعات الحديثة، جدة ١٤١٠هـ. والدكتور أحمد محمود عبدالوهاب: خبر الواحد وحجيته، ص ٥٩، وما بعدها، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت في قسم الدراسات العليا بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة، جامعة الملك عبدالعزيز ١٣٩٧هـ ١٩٧٧م.

(٣) سورة النساء، الآية: ٥٩.

من أصحابه إلى الملوك والأمراء والقبائل، والجهات.

وقد بوب البخاري لذلك فقال: «باب: كان يبعث النبي ﷺ الأمراء والرسل واحداً بعد واحد»[1].

وقد أخرج البخاري أيضاً عن حذيفة أن النبي ﷺ قال لأهل نجران: «لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين فاستشرف لها أصحاب النبي ﷺ فبعث أبا عبيدة»[2].

وأخرج أيضاً عن ابن عباس أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال: [ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم][3].

ولو لم يكن خبر الواحد ملزماً للحجة ومثبتاً للعقائد لما اقتصر ﷺ على واحد في ذلك.

وبهذا يثبت أن خبر الواحد إذا صح وتلقته الأمة بالقبول، يجب العمل به في العقائد، والأحكام، وهو منهج السلف، وقول جمهور العلماء، من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأكثر أصحاب الأشعري[4].

يقول ابن عبدالبر: إن جماعة أهل الأثر والفقه، كلهم يدين الله

---

(١) صحيح البخاري ٨/١٣٦، الدار العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت [د.ت].

(٢) المصدر السابق نفسه ٨/ ١٣٤.

(٣) المصدر السابق نفسه ٨/١٠٨.

(٤) شيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٨/٤١، جمع وترتيب عبدالرحمٰن بن قاسم العاصمي الحنبلي، وابنه محمد، طبع في القاهرة ١٤٠٤هـ، وراجع كتاب الدكتور عمر الأشقر، العقيدة في الله ص ٤٩ ـ ٥٠، الطبعة الخامسة، مكتبة الفلاح بالكويت ١٩٨٤م.

عز وجل بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده، وعلى ذلك جماعة أهل السنّة[1].

وقد صرح أبو المظفر السمعاني بأن خبر الواحد يوجب العلم[2] عند عامة أهل الحديث إذا صح، وتلقته الأمة بالقبول، حيث قال:

«إن خبر الواحد إذا صح وتلقته الأمة بالقبول يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث، والمتقنين من القائمين على السنّة، والمقولة التي تذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم بحال شيء اخترعته القدرية، والمعتزلة، وكان قصدهم منه رد الأخبار، وتلقفه منهم بعض الفقهاء الذين لم يكن لهم في العلم قدم ثابت، ولم يقفوا على مقصودهم من هذا القول»[3].

وإذا كان منهج السلف هو الإيمان والتصديق بكل ما صح عن

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد ٨/١، تحقيق: مصطفى بن أحمد، ومحمد عبدالكبير، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، ١٤٠٢هـ وراجع لابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله ١١٧/٢ ـ ١١٨، ولأبي المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث، تلخيص السيوطي في صون المنطق ٢١٣/١ ـ ٢١٤، وكتاب الأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد المرجع السابق ص ٤٩ وما بعدها.

(٢) قال أحمد محمد شاكر: اختلفوا في الحديث الصحيح هل يوجب العلم القطعي اليقيني وهي مسألة دقيقة: فذهب بعضهم إلى أنه لا يفيد العلم، بل هو ظني الثبوت، وهو الذي رجحه النووي في التقريب، وذهب آخرون إلى أنه يفيد العلم اليقيني، وهو مذهب داوود الظاهري، والحسين بن علي الكرابسي، والحارث بن أسد المحاسبي، وحكي عن مالك، وهو اختيار ابن حزم، والحق الذي ترجحه الأدلة الصحيحة أن الحديث الصحيح يفيد العلم القطعي سواء كان في أحد الصحيحين أو في غيرهما، الباعث الحثيث، المرجع السابق ص ٢٩ ـ ٣٠، وراجع كتاب الأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد المرجع السابق ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣) أبو المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث، تلخيص السيوطي في صون المنطق: ٢١٢/١.

النبي ﷺ والعمل بمقتضاه في أصول الدين، وفروعه، لا يفرقون في ذلك بين الخبر المتواتر، وخبر الآحاد، فإن بعض المتكلمين، وعلى رأسهم المعتزلة، قد أسرفوا في تقرير سلطان العقل، وتقديمه على النص، حيث اعتمدوا في الاستدلال لإثبات العقائد على القضايا العقلية، فكل مسألة يعرضونها على العقل فما قبله أقروه، وما لم يقبله رفضوه»[1].

وقد رد المعتزلة خبر الآحاد في مسائل الاعتقاد، لأنه لا يفيد العلم القطعي عندهم، واشترطوا في قبوله أن يكون موافقاً لحجج العقول، فإن لم يكن موافقاً لها فالواجب أن يرد بتأول[2].

واحتجوا لذلك بأنه لا بد من اليقين في المسائل العقدية، لأن الله عز وجل ذم المشركين على اتباعهم الظن[3] في قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾[4] وما في معناها من الآيات التي ذم الله فيها المشركين على اتباعهم الظن، وفات عليهم أن الظن المذكور هو الذي ليس له مستند إلا حسن ظن هؤلاء المشركين بآبائهم الأقدمين وتعظيمهم[5].

فهذا هو الظن الذي عابه الله على المشركين، أما الظن الغالب الذي يفيده خبر الآحاد عند من يقول بإفادته للظن فلا يدخل في

---

(١) محمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، ص ١٢٩، والدكتور محمد أحمد خفاجي: في العقيدة الإسلامية بين السلفية والمعتزلة ١/ ٥٢.

(٢) عبدالجبار بن أحمد: شرح الأصول الخمسة ص ٧٧٠، تعليق أحمد بن الحصين بن أبي هاشم، تحقيق الدكتور عبدالكريم عثمان، الطبعة الأولى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.

(٣) قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ص ١٥٦٦: الظن: التردد الراجح بين طرفي الاعتقاد غير الجازم وقد يوضع موضع العلم.

(٤) سورة النجم، الآية: ٢٣.

(٥) راجع تفسير ابن كثير ٤/ ٢٤٥، وتفسير الشوكاني فتح القدير ٥/ ١٠٩، طبعة بيروت [د.ت].

ذلك[1].

ولو كان الظن الذي عابه الله على المشركين هو الظن الغالب الذي يفيده خبر الآحاد لكان لا يجوز الأخذ به في الأحكام الشرعية أيضاً، لأن الله عز وجل أنكر على المشركين الأخذ بالظن إنكاراً مطلقاً ولم يخصه بالعقيدة دون الأحكام[2].

ثم إننا لا نسلِّم أن خبر الآحاد إذا صح وتلقته الأمة بالقبول لا يفيد إلا الظن، بل هو يفيد العلم عند كثير من العلماء، كما تقدم قبل قليل.

وأما الأخذ بأقوال الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ أو تقديمها على أقوال من جاء بعدهم، فإن المرجع في ذلك يعود إلى ما خصهم الله به من صحبة رسول الله ﷺ ومعاصرتهم للوحي الإلهي، فهم خير القرون، وأفضل الأمة، وأكرم الخلق على الله بعد النبيين، خصهم بما خصهم به من الفضائل الكثيرة.

قال عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «من كان منكم متأسياً فليتأسَّ بأصحاب محمد ﷺ فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدي المستقيم»[3].

هذا مع ما يمتازون به من الفهم اللغوي لنصوص القرآن الكريم، والسنّة النبوية المطهرة، فهم أعرف الناس بما يليق بالله تعالى، وما ينزه عنه جل وعلا، ذلك أنهم الجيل المثالي في فهم الإسلام،

---

(١) الأمين الحاج: حجية أحاديث الآحاد، المرجع السابق ص ٦٩.

(٢) عمر الأشقر: العقيدة في الله ٤٨ ـ ٤٩.

(٣) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله ١٩/٢، وابن تيمية: الرسالة التدمرية ص ٦٥.

وتطبيقه، وقد بلغوا الذروة في ذلك استيعاباً وتنفيذاً[1].

(١) راجع في هذا الموضوع خطط المقريزي ٢/٣٥٦، وتاريخ المذاهب الإسلامية، المرجع السابق ٩٨، والدكتور مصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٣٩.

الفصل الثالث

موقف السلف من الخوض في علم الكلام[1]

لقد وقف السلف من علم الكلام موقفاً معارضاً فحرموا الاشتغال به، والخوض فيه، وكرهوا مناظرة أهله، وذموه، وسار على هذا الدرب علماء المدرسة السلفية على امتداد التاريخ الإسلامي، وذلك لكون هذا العلم لم يرد الأمر به في كتاب ولا سنّة، ولا وجد في السلف البحث فيه[2]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه قد يؤدي بصاحبه إلى الانسلاخ من الدين[3].

ولذلك زجروا عنه، وعدوه من المحدثات والبدع[4]، وسنورد من أقوال أئمة السلف ما يلقي الضوء على موقفهم في هذا العلم.

---

(١) علم الكلام: هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف، وأهل السنّة. ابن خلدون: المقدمة ص ٤٥٨، الطبعة الخامسة، دار القلم، بيروت ١٩٨٤م، وعرفه بداه بن البصيري بقوله: هو ما تنصب فيه الأدلة العقلية، أو ينقل فيه أقوال الفلاسفة. الدر النضير في علم الكلام وحقيقة التوحيد ص ٩.

(٢) السيوطي: صون المنطق ١/ ٦٤.

(٣) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١١٩، وابن الجوزي: تلبيس إبليس ٨٢ ـ ٨٥، تصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية، بمساعدة بعض علماء الأزهر، طبعة دار الفكر [د.ت].

(٤) السيوطي: صون المنطق ١/ ٢١١.

فقد أخرج الهروي بسنده عن عكرمة بن عبدالله مولى ابن عباس أن نجدة بن عامر[1] قال لعبدالله بن عباس: كيف معرفتك بربك؟ فقال ابن عباس: إن من ينصب دينه للقياس من لا يزال الدهر في التباس مائلاً عن المنهاج طاعناً في الاعوجاج، أعرفه بما عرف به نفسه، ومن غير روية وأصفه بما وصف به نفسه»[2].

وأخرج ابن عبدالبر بسنده عن الحسن البصري: «لا تجالسوا أهل الأهواء[3] ولا تجادلوهم ولا تسمعوا منهم»[4].

وأخرج الهروي بسنده عن نوح الجامح قال: «قلت لأبي حنيفة ـ رحمه الله ـ ما تقول فيما أحدث الناس من الكلام في الأعراض والأجسام؟ فقال: مقالات الفلاسفة عليك بالأثر، وطريقة السلف،

---

(١) نجدة بن عامر الحنفي زعيم فرقة من الخوارج، وكان السبب في زعامته أن جماعة من أتباع نافع بن الأزرق نقموا عليه أشياء، فذهبوا إلى اليمامة، وأخبروا بذلك نجدة بن عامر، وبايعوه وأكفروا من قال بإمامة نافع بن الأزرق، وأقاموا على إمامة نجدة إلى أن اختلفوا عليه في أمور نقموها عليه فقتلوه عام ٦٩هـ. بعد أن استولى على اليمامة والبحرين، عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، الفرق بين الفرق: ص ٨٧ ـ ٩٠، والشهرستاني: الملل والنحل ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣، ومحمد أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ص ٧٤ ـ ٧٦.

(٢) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/ ٨٨.

(٣) رأس الأهواء: القدر، والإرجاء، ورأي الحرورية، والرافضة، أبو المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث، تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/ ٢٠٥، وأصل الهوى في اللغة العشق، وإرادة النفس، قال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ص ١٧٣٥: والهوى بالقصر العشق، يكون في الخير والشر، وإرادة النفس، وقال الشوكاني عند تفسيره للآية ٢٣ من سورة النجم: وهي قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ قال: المعنى: «تميل إليه وتشتهيه من غير التفات إلى ما هو الحق الذي يجب الاتباع له» فتح القدير ٥/ ١١٩، وانظر المرجع السابق نفسه ٢/ ٢٦٥.

(٤) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١١٨، والهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ٩١.

وإياك وكل محدثة»[1].

وسئل أبو حنيفة مرة أخرى عن الكلام في الأعراض والأجسام فقال: «لعن الله عمرو بن عبيد فإنه هو الذي فتح على الناس الكلام في هذا»[2].

وقال محمد بن الحسن: «كان أبو حنيفة يحثنا على الفقه وينهانا عن الكلام»[3].

وقال أبو يوسف: «العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام قيل له زنديقٌ»[4].

ومراده ـ رحمه الله ـ بالجهل عن اعتقاد عدم صحته لأن ذلك علم نافع[5].

وقال أبو يوسف أيضاً: «من طلب العلم بالكلام تزندق»[6].

وقال مالك ـ رحمه الله ـ: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه، وينهون عنه نحو الكلام في رأي جهم، والقدر، وكل ما أشبه ذلك ولا أحب الكلام إلا فيما تحته عمل»[7].

وقد أورد ابن عبدالبر ـ رحمه الله ـ هذا النص وعلق عليه بقوله: «إن الذي قاله مالك هو الذي عليه جماعة الفقهاء، والعلماء، قديماً

(١) المصدر السابق نفسه ١/ ٩٩ ـ ١٠٠.
(٢) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٩٢.
(٣) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ١٠١.
(٤) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ١٠٠، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٢.
(٥) المرجع السابق نفسه والصفحة نفسها.
(٦) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ٩٦/١، وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٢، وبداه بن البصيري، الدر النضير ص ٦ ـ ٧.
(٧) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله.

وحديثاً من أهل الحديث والفتوى»[1].

وأخرج الهروي بسنده عن مالك أنه قال: «إياكم والبدع، قيل: يا أبا عبدالله وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله، وصفاته، وكلامه، وعلمه، وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة، والتابعون»[2].

وكان مالك ـ رحمه الله ـ يقول: «من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس، ومن طلب غريب الحديث كذب»[3].

وقال مالك أيضاً: أرأيت إن جاء من هو أجدل منه أيدع دينه كل يوم لدين جديد[4]؟.

وأخرج الهروي بسنده عن عبدالرحمٰن بن مهدي أنه قال: دخلت على مالك وعنده رجل يسأله عن القرآن فقال: لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد لعن الله عمرو بن عبيد فإنه ابتدع هذه البدع من الكلام، ولو كان الكلام علماً لتكلم به الصحابة، والتابعون كما تكلموا في الأحكام، وهي: كون الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ والتابعين لهم لم يتكلموا به.

وقد ذكر ابن عبدالبر عن الإمام مالك أنه قال: لا تجوز الإجارات في شيء من كتب الأهواء والبدع ثم قال: وأهل البدع عند مالك أهل الكلام، فكل متكلم، فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعرياً

---

(١) المصدر السابق نفسه، والصفحة نفسها، وبداه بن البصيري: الدر النضير ص ٧.

(٢) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/٩٦.

(٣) عبدالغني الدقر: الإمام مالك بن أنس ص ٢٨٥، دار القلم، الطبعة الثانية، دمشق ١٤١٠هـ وبداه بن البصيري: الدر النضير ص ٦، وراجع الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/٩٦.

(٤) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٦، والهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/٩٦.

كان أو غير أشعري[1].

ونقل ابن الجوزي عن مالك أيضاً أنه قال: «من قال القرآن مخلوق فيستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه»[2].

وقال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال ويطاف بهم في العشائر، والقبائل، وينادى هذا جزاء من ترك الكتاب والسنّة، وأخذ في الكلام»[3].

وهذا النص من الإمام الشافعي يدل على أن من الأسباب التي ذم بها أهل السنّة علم الكلام هي: أنه يؤدي إلى ترك الكتاب والسنّة، وكان الشافعي رحمه الله من أكثر علماء السلف كراهية لعلم الكلام، وذماً له، ولأهله.

وقد روي عنه أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى، والشيء غير الشيء، فاشهدوا عليه بالزندقة[4].

وقال: حكمي في أهل الكلام حكم عمر في صبيغ[5].

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٧.

(٢) تلبيس إبليس ص ٨٩.

(٣) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٠٦، وابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٢ ـ ٨٣. وابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٢، وبداه بن البصيري: الدر النضير ص ٥.

(٤) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٠٦، وابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٢.

(٥) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٠٦، وصبيغ رجل قدم إلى المدينة في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وصار يسأل عن متشابه القرآن، فدعاه عمر وضربه بعراجين النخل حتى أدماه ثم تركه حتى برىء فعاد له بمثل ذلك، ونفاه إلى البصرة، وأرسل إلى واليها أبي موسى الأشعري يأمره بأن يحرم عطاءه ورزقه وأن لا يُجَالس وإذا مرض فلا يعاد، وإذا مات فلا يشهد، السيوطي صون المنطق ١/٥٠ ـ ٥١، ١١٣.

وهذا الكلام من الشافعي ـ رحمه الله ـ يدل على أنه لا يرى فرقاً بين الخوض في متشابه القرآن والخوض في علم الكلام، فكل منهما بدعة مذمومة عند السلف قد تؤدي إلى المروق من الدين والعياذ بالله تعالى.

وقال أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ: لا تجالسوا أهل الكلام وإن ذبوا عن السنّة[1].

وقال ـ رحمه الله ـ: لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل[2].

وقال أيضاً: لا يخلو من نظر في الكلام إلا تجهم[3]. ووصف علماء الكلام بأنهم زنادقة[4].

وموقف الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ من علم الكلام وأهله وتمسكه بالكتاب والسنّة، والتزامه بنهج السلف الصالح، أمر مشهور لا يحتاج إلى تطويل، وهذا ما يصوره لنا النص الآتي:

«فقد أخرج الهروي بسنده عن عبدالله بن أحمد بن حنبل أنه قال: «كتب أبي إلى عبيدالله بن يحيى بن خاقان يقول: لست بصاحب كلام، ولا أرى الكلام في شيء من هذا إلا ما كان من كتاب الله أو

---

(1) ابن الجوزي: مناقب الإمام أحمد بن حنبل ص ٢٠٥، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، والدكتور علي محمد عمر، الطبعة الأولى مكتبة الخانجي بمصر ١٣٩٩هـ وابن رجب الحنبلي: بيان فضل علم السلف على علم الخلف ص ٤٣ ـ ٤٤.

(2) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله ١١٦/٢، وراجع كتاب ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٣، وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ص ١٢٩١: الدغل محركة دخل في الأمر مفسد، والشجر الكثير الملتف، واشتباك النبت، وكثرته، والموضع يخاف فيه الاغتيال.

(3) ابن رجب الحنبلي: فضل علم السلف على علم الخلف ص ٤٣.

(4) ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٣.

في حديث عن رسول الله ﷺ فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود»[1].

وقال أبو عمر بن عبدالبر: «أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في جميع طبقات العلماء وإنما العلماء أهل الأثر، والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم»[2].

وذكر ابن الجوزي أن علم الكلام أدى ببعض أهله إلى الإلحاد حيث قال: «ومن الناس من حسن له إبليس الخوض في علم الكلام، والنظر في أوضاع الفلاسفة ليخرج بزعمه من غمار العوام، وقد تنوعت أحوال المتكلمين وأفضى الكلام بأكثرهم إلى الشكوك، وببعضهم إلى الإلحاد، ثم قال.. أعوذ بالله من نظر وعلوم، أوجبت هذه المذاهب القبيحة»[3].

ووصف ابن رجب الحنبلي علم الكلام والفلسفة بالشر حيث قال: «فأما الدخول في كلام المتكلمين، أو الفلاسفة فشر محض، وقلّ من دخل في شيء من ذلك إلا وتلطخ ببعض أوضارهم»[4].

وهنا ربما تساءل البعض قائلاً: إذا كان الجدال مذموماً في مسائل الاعتقاد فلماذا لا يكون كذلك في مسائل فروع الدين؟..

والجواب كالتالي:

مما لا شك فيه أن السلف تناظروا في الفقه وتجادلوا فيه، لأنه

---

(١) الهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/١٠٨.

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٧.

(٣) تلبيس إبليس: ص ٨٢، ٨٤ ـ ٨٥.

(٤) بيان فضل علم السلف على علم الخلف ص ٨٣، وقال الفيروزآبادي في القاموس المحيط ص ٦٣٣ ـ ٦٣٤: الوضر محركة: وسخ الدسم، أو غسالة السقاء، والقصعة ونحوهما.

علم يحتاج فيه إلى رد الفروع على الأصول، لأن الحوادث في المعاملات متجددة وبالناس حاجة إلى معرفة الحكم فيها، وليس الاعتقاد كذلك[1].

ومن هنا استحبوا المناظرة في المسائل الفقهية، وكرهوا الجدال في مسائل الاعتقاد[2].

وليس ذلك لمجرد ما في علم الكلام من اصطلاحات ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، وإنما لما اشتمل عليه من أمور كاذبة، مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنّة، ولاشتمال مقدماته على الحق والباطل كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد عن ذلك من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال[3].

لقد أسرف المتكلمون في الاعتماد على الأدلة العقلية، حتى عارضوا بها نصوص الكتاب والسنّة، فضلوا عن سواء السبيل.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن نفاة الصفات أو بعضها يعتمدون على ما يظنونه أدلة عقلية يعارضون بها ما جاء به الرسول ﷺ وحقيقة قولهم، أن الرسول ﷺ لم يذكر في ذلك ما يرجع إليه لا من سمع ولا من عقل، فلم يخبر بذلك خبراً يبين به الحق على زعمهم ولا ذكر أدلة عقلية تبين الصواب في ذلك على حد زعمهم فاحتاج الناس إلى التأويل أو التفويض»[4].

---

(١) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٣، وأبو المظفر السمعاني: الانتصار لأهل الحديث تلخيص السيوطي في صون المنطق ١/ ١١٠، وما بعدها، وبداه بن البصيري: الدر النضير ص ٢٣.

(٢) ابن عبدالبر: جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٩ ـ ١٢٠، وبداه بن البصيري: الدر النضير في علم الكلام وحقيقة التوحيد ص ٢٣.

(٣) ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٤.

(٤) الفرقان بين الحق والباطل ص ١١، والحموية الكبرى ص ٢٠ ـ ٢١، وراجع أقوال العلماء في معنى التفويض في خطط المقريزي ٢/ ٣٦٠، وللتوسع في هذا =

ويكفي في الاستدلال على فساد قول هؤلاء أنه ليس عندهم قاعدة ثابتة مطردة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل يجيز أو يوجب ما يدعي الآخر أن العقل يحيله[1].

وقد انعكس هذا الاضطراب في المنهج على المتكلمين ويظهر ذلك جلياً حين ينظر المرء إلى فرق المتكلمين، فربما وجد الفرقة الواحدة منقسمة شيعاً وأحزاباً، وكل طائفة منها تكفر أو تضلل الطوائف الأخرى وتتبرأ منهم[2].

وفي الحقيقة: إن الالتزام بمنهج السلف هو الذي يضمن السلامة للمسلمين في دينهم ودنياهم، ولذلك فقد عصم الله أهل السنّة والجماعة من الاختلاف والتفرق الذي وقع فيه المتكلمون وغيرهم من الفرق المنحرفة، المنتسبة للإسلام، وكان السبب في ذلك أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسنّة، وطريق النقل فأورثهم الاتفاق، والائتلاف[3].

بخلاف المتكلمين فإنهم أخذوا الدين من المعقولات، والآراء فأورثهم ذلك الافتراق والاختلاف وضعف اليقين والمعرفة[4].

وقد ناقش شيخ الإسلام ابن تيمية آراء الفرق الكلامية مناقشة مستفيضة وانتقدها ورد عليها، وأظهر تناقضها ثم قال:

= الموضوع انظر: ابن العربي: قانون التأويل ص ٦٦٦ ـ ٦٦٧، تحقيق محمد السليماني الطبعة الأولى، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ١٤٠٦هـ وشيخ الإسلام ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٥/ ٤١ ـ ٤٢.

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية: الحموية الكبرى ص ٣٤.

(٢) راجع: صون المنطق: المصدر السابق ١/ ٢٢٠.

(٣) المصدر السابق نفسه والصفحة نفسها.

(٤) راجع ابن أبي العز الحنفي: شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٤، والسيوطي: صون المنطق ١/ ٢٢٠.

«... وهذا يبين لك أن من خرج عن الكتاب والسنّة فليس معه علم لا عقلي ولا سمعي لا سيما في هذا المطلوب الأعظم»[1].

ويقصد شيخ الإسلام بالمطلوب الأعظم ما يتعلق بالذات الإلهية وصفاتها العلية، ولو أن المتكلمين الذين أقحموا العقل في غير ميدانه، وأسرفوا في تقدير سلطانه، رجعوا إلى الكتاب والسنّة لوجدوا أن الرسول ﷺ بلغ البلاغ المبين، فمن المحال أن يترك تعليم الناس فيما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه في قلوبهم»[2].

ولو تدبروا كتاب الله تعالى لوجدوا فيه الأدلة العقلية التي تدل على الحق بأوجز عبارة، وأبلغها، ولوجدوا أن الرسول ﷺ أعرف الناس بالأمور الإلهية، والمعارف الدينية، وأنه بيّن للناس أمر هذا الدين أكمل بيان، تارة بالأدلة السمعية، وتارة بالأدلة العقلية، ولا خلاف بين النظار من جميع الطوائف أن القرآن الكريم اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية[3].

وإذا كان الله عز وجل قد أكمل الدين، وبلغه الرسول ﷺ البلاغ المبين، وهو الغاية في الفصاحة، والعلم، والقدرة على البلاغ، وإذا كان القرآن العظيم قد اشتمل على الأدلة العقلية في المطالب الدينية التي تدل على الحق بأبلغ عبارة، وأوجزها، فإن أدلة المتكلمين سريعة التهافت كثيرة التناقض، فما من كلام تسمعه لفرقة منهم، إلا وتجد لخصومهم عليه كلاماً يوازيه، أو يقاربه كل بكل مقابل، وبعض ببعض معارض»[4].

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص ١١٨، والرسالة التدمرية ص ١٥.

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية: الحموية الكبرى ص ١٢، والهروي: ذم الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/ ١٠٤. وبداه بن البصيري: الدر النضير ص ٥.

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ٩٠، وعقيدة باب بن الشيخ سيدي، المرجع السابق ص ٤.

(٤) الخطابي: الغنية عن الكلام تلخيص السيوطي في صون المنطق: ١/ ١٤٥، وبداه بن البصيري: الدر النضير ص ٤٣.

وقبل نهاية هذا المبحث، ينبغي التنبيه على أمرين:

أولهما: أن السلف لم يذموا جنس الكلام، فإن كل آدمي يتكلم ولا ذموا الاستدلال، والنظر والجدل الذي أمر الله تعالى به، ولا ذموا كلاماً هو حق، وإنما ذموا الكلام الباطل المخالف للشرع والعقل(١).

الأمر الثاني: أن السلف لم يسكتوا عن الكلام عجزاً ولكنهم رأوا أنه لا يروي غليلاً، ولا يشفي عليلاً، بل يرد الصحيح عليلاً، فأمسكوا عنه، ونهوا عن الخوض فيه(٢).

وإذا كان هذا هو موقف السلف وعلماء السنّة من علم الكلام، فإن عدداً من كبار علماء المتكلمين قد رجعوا إلى عقيدة السلف، وأقلعوا عن علم الكلام لما رأوا من قبح غوائله(٣).

وأقروا في نهاية المطاف بأن الصواب في الرجوع إلى مذهب السلف وترك الخوض في طرق المتكلمين ومناهجهم العقلية التي أدت بهم إلى الانحراف عن النهج القويم، كما ذكر علماء السنّة ومنهم: الشوكاني، الذي وصفهم بقوله: «إنهم - أي المتكلمون - لم يقفوا حيث أوقفهم الله، ودخلوا في أبواب لم يأذن الله لهم بدخولها، فحاولوا علم شيء استأثر الله بعلمه»(٤).

وبذلك فإنهم لم يقنعوا بالتسليم لنصوص الكتاب والسنّة، ولم يقفوا عندها، بل ذهبوا في ظلب التعليلات العقلية التي لم يدركوها مما ابتعد بهم عن النهج الإسلامي السليم(٥).

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية: الفرقان بين الحق والباطل ص ٩٦.

(٢) ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٢، وراجع كتاب ابن عبدالبر، جامع بيان العلم وفضله: ١٨/٢.

(٣) راجع كتاب ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٤.

(٤) التحف في مذاهب السلف ص ٣٩.

(٥) ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٩.

ومن ثم فإن البناء العقلي لهذا العلم قد تلاشى، وسوف أسوق هنا أمثلة مما حدث من انقلاب فكري لبعض كبار المتعمقين في هذا العلم في مواقفهم الأخيرة بعد رحلة وتجارب طويلة، وعثرات كثيرة، حيث أعلنوا البراءة منه، ورجعوا إلى منهج السلف.

فهذا أبو الحسن الأشعري الذي نشأ في حجر أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة في عصره، وظل على مذهب المعتزلة أربعين عاماً، قضاها في الدراسة والبحث، حتى تصدر المعتزلة، رجع عن الاعتزال، وأعلن ذلك للناس على منبر جامع البصرة، وفي آخر مطافه قرر الرجوع إلى عقيدة السلف بعد طول فكر وإمعان نظر، ودوّن عقيدته التي استقر عليها أمره أخيراً في كتابه: الإبانة عن أصول الديانة[1].

وهذا أيضاً إمام الحرمين أبو المعالي الجويني الذي تعمق في هذا العلم يقول عن نفسه: «لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، كل ذلك طلباً للحق، وهرباً من التقليد، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لفلان، وها أنا أموت على عقيدة أمي»[2].

ومن أكثر المتكلمين تعمقاً في علم الكلام فخر الدين الرازي، وهو كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن أعظم الناس طعناً في الأدلة السمعية حتى ابتدع قولاً ما عرف به قائل مشهور غيره، وهو

---

(١) راجع كتاب ابن عساكر: تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري ص ٣٨ ـ ٨٣، ومصطفى حلمي: قواعد المنهج السلفي ص ٣٠، ومحمد الهبراوي المرجع السابق ص ٥٣ ـ ٦١، ومقدمة حماد الأنصاري لكتاب الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري ص ٧ وما بعدها.

(٢) ابن الجوزي: تلبيس إبليس ص ٨٤ ـ ٨٥، وابن تيمية: الحموية الكبرى ص ١٥، وصون المنطق المصدر السابق ١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٧، وبداه بن البصيري: الدر النضير ص ١٩ ـ ٢٠، ٢٨، ٣٠، وعقيدة باب بن الشيخ سيدي المرجع السابق ص ٦، وراجع كتاب الشوكاني: التحف في مذاهب السلف، تجد فيه بحثاً قيماً في هذا الموضوع ص ٤٢ ـ ٤٣.

أنها لا تفيد اليقين»[1]، ومع هذا فإنه صرح في مرض موته بما يدل على أنه رجع إلى عقيدة السلف حيث قال:

«لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي غليلاً ولا تروي عليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن أقرأ في الإثبات، ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾[2]، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[3]، واقرأ في النفي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[4] ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»[5].

وقد رجع هؤلاء وغيرهم عن الخوض في علم الكلام، وقرروا الوقوف عند نصوص الكتاب والسنّة، بعد أن انتهوا إلى غاية التدقيق في النظر، وأذعنت عقولهم أنها لن تدرك الحقيقة الإلهية وصفاتها العلية.

وأخيراً، فإن مما تجدر ملاحظته أنه لا خير في مذهب قد رجع عنه رؤوسه وسجل المتعمقون فيه براءتهم منه في آخر حياتهم.

---

(١) الفرقان بين الحق والباطل ص ٩٢.

(٢) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٣) سورة طه، الآية: ٥.

(٤) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٥) ابن تيمية، الحموية الكبرى ص ١٥، والنبوات ص ١٥٩، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ، وابن قيم الجوزية: اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ص ١٢١ ـ ١٢٢، طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة [د.ت] وابن أبي العز الحنفي شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

الفصل الرابع

لمحة عامة عن عقيدة أهل السنّة والجماعة [السلفيون]

إن الطريق الوحيد إلى العقيدة عند أهل السنّة والجماعة هو طريق السلف الصالح ومنهجهم المتمثل في الأخذ بما جاء في الكتاب والسنّة، وإثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ، ونفي ما نفاه الله سبحانه عن نفسه وما نفاه عنه رسوله عليه الصلاة والسلام، والسير في هذا المسار، فهم يعتقدون بقلوبهم، ويشهدون بألسنتهم، أن الله تعالى لا إله غيره، وأن نبينا محمداً ﷺ عبده ورسوله، ويؤمنون بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره من الله عز وجل، لا يؤولون شيئاً من ذلك ولا يصرفونه عن ظاهره، ويثبتون للّه عز وجل أسماءه الحسنى، وصفاته العليا، على الوجه اللائق به تعالى، من غير تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تحريف، على حد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، ويؤمنون بأن الله تعالى إله واحد، لا إله غيره، ولا شبيه له، ولا نظير ولا والد ولا ولد ولا صاحبة ولا شريك، ليس لأوليته ابتداء، وليس لآخريته انقضاء، لا يبلغ كنه صفته الواصفون، ولا يحيط بأمره المتفكرون، كما أخبر الله عز وجل بذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

﴿وَٱلْأَرْضَ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ﴾[1]، لا يشبهه سبحانه أحد من خلقه لا في ذاته ولا في صفاته، بل له الوحدانية المطلقة، فهو واحد في ذاته، وواحد في صفاته.

ويعتقد أهل السنّة والجماعة أن الله عز وجل مستو على عرشه بائن من جميع المخلوقات، وعلمه في كل مكان ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[2].

خلق الإنسان، ويعلم ما توسوس به نفسه، وهو ﴿أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾[3]، ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[4]، على العرش استوى، وعلى الملك احتوى، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه، تعالى أن تكون صفاته مخلوقة وأسماؤه محدثة، كلم موسى بكلامه، وكلامه صفة من صفاته، لا خلق من خلقه، وتجلى للجبل فصار دكاً من جلاله، والقرآن كلام الله، ليس بمخلوق ولا صفة لمخلوق، فينفد أو يبيد، ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾[5].

ويؤمنون أن الله قدر كل شيء ومقادير الأمور بيده، وتصدر عن قضائه وقدره، علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره ولا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به، يقول عز وجل: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾[6].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٥.
(٢) اقتباس من الآية رقم ٣، من سورة سبأ.
(٣) اقتباس من الآية رقم ١٦، من سورة ق.
(٤) اقتباس من الآية رقم ٥٩، من سورة الأنعام.
(٥) اقتباس من الآية رقم ٢٧، من سورة لقمان.
(٦) سورة الملك، الآية: ١٤.

يضل من يشاء، فيخذله بعدله يهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من علمه وقدره، من شقي أو سعيد، ولا يكون في ملكه إلا ما يريد، وهو رب العباد، الذي خلقهم وخلق أعمالهم، وهو المقدر لحركاتهم وآجالهم، وباعث الرسل إليهم لإقامة الحجة عليهم.

وقد ختم سبحانه وتعالى الرسالة والنبوة بنبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، فلا نبوة بعده ولا رسالة، وقد أنزل عليه القرآن الكريم، وبين به دينه القويم، وهدى به إلى الصراط المستقيم، ﴿صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[1].

ويعتقد السلفيون ﴿وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٧﴾﴾[2]، ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾[3]، وأن الله عز وجل يضاعف الحسنات للمؤمنين من عباده، يصفح لهم بالتوبة عن كبائر الذنوب، ويغفر لهم الصغائر باجتناب الكبائر، ويجعل من لم يتب من الكبائر إلى مشيئته سبحانه، على غرار قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[4].

فمن عاقبه منهم بناره أخرجه منها بإيمانه، فأدخله جنته، ويخرج من النار كذلك من يشفع فيهم رسول الله ﷺ من أهل المعاصي من الأمة المحمدية.

ويؤمن السلفيون بأن الله عز وجل خلق الجنة وأعدها دار خلود لأوليائه وأكرمهم فيها بالنظر إلى وجهه الكريم، كما قال تعالى في محكم كتابه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[5].

---

(١) اقتباس من الآية رقم ٥٣، من سورة الشورى.

(٢) اقتباس من الآية رقم ٧، من سورة الحج.

(٣) اقتباس من الآية رقم ١٩، من سورة الأعراف.

(٤) سورة النساء، الآية: ١١٦.

(٥) سورة القيامة، الآيتان: ٢٢ ـ ٢٣.

وهذه الجنة هي التي أهبط منها نبيه آدم عليه الصلاة والسلام إلى أرضه، وخلق النار فأعدها دار خلود لمن كفر به وكذب رسله وأنبياءه.

ويقرر السلفيون أن الله عز وجل يجيء يوم القيامة والملك صفاً صفاً لعرض الأمم وحسابها وعقابها وثوابها، وأن الموازين القسط توضع لوزن أعمال العباد ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٢﴾ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فِى جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴿١٠٣﴾﴾[1].

وأن العباد إذا بعثوا من قبورهم يؤتون صحائف أعمالهم ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ مَسْرُورًا ﴿٩﴾ وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُوا۟ ثُبُورًا ﴿١١﴾ وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾﴾[2].

وأنه يدخل من أمة نبينا محمد ﷺ الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ولا عقاب وهم الذين لا يتطيرون ولا يكتوون ولا يسترقون وعلى ربهم يتوكلون، ومنهم عكاشة بن محصن ـ رضي الله عنه ـ.

ويعتقد أهل السنة أن الصراط يجوزه العباد بقدر أعمالهم، فناجون مسلمون متفاوتون في سرعة النجاة عليه، وآخرون أوبقتهم أعمالهم فسقطوا في جهنم، ويؤمنون بأن حوض النبي ﷺ حق ترده أمته لا يظمأ من شرب منه، ويذاد عنه من بدَّل أو غيَّر في دين الله عز وجل.

ومن أصول أهل السنّة أن الإيمان قول واعتقاد وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وأن الله لا يقبل من أحد عملاً إلا بشرطين:

الأول: أن يكون خالصاً للّه عز وجل.

---

(١) سورة المؤمنون، الآيتان: ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) سورة الانشقاق، الآيات: ٧ ـ ١٢.

والثاني: أن يكون مطابقاً لما جاء به الرسول ﷺ من عند الله تعالى.

وهم مع ذلك لا يكفرون أهل القبلة بمطلق المعاصي والكبائر، كما يفعله الخوارج، بل الأخوة الإيمانية ثابتة مع المعاصي، كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾[1]، وقال عز وجل: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩﴾[2]، فلا يسلبون عن الفاسق الإسلام بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، وإنما يقولون هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم، فلا يكفر بالمعاصي عند أهل السنّة، ولا يحكم على صاحبها بالخلود في النار، بل هو تحت مشيئة الله تعالى، فإن شاء عذبه بعدله فأدخله النار ثم أخرجه منها، وإن شاء غفر له بفضله، فلا يرون تكفير إلا من حكم الله عليهم بالكفر، أو حكم عليهم رسوله ﷺ به كذلك.

ويؤمنون أن الشهداء ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ۝١٦٩ فَرِحِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[3] وأرواح أهل السعادة باقية ناعمة إلى يومهم الذي يبعثون فيه، وأرواح أهل الشقاوة معذبة إلى يوم القيامة، وأن المؤمنين يسألون في قبورهم فـ ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ﴾[4].

ويقرر أهل السنّة أن على العباد حفظة يكتبون أعمالهم ولا يخفى شيء من ذلك عن علم ربهم جل من عليم، وأن ملك الموت يقبض الأرواح بإذن الله تعالى.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٨.

(٢) سورة الحجرات، الآية: ٩.

(٣) اقتباس من الآيتين رقم ١٦٩ ـ ١٧٠، من سورة آل عمران.

(٤) اقتباس من الآية رقم ٢٧، من سورة إبراهيم.

ويعتقد أهل السنّة والجماعة أن خير القرون القرن الذين رأوا رسول الله ﷺ وآمنوا به، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.

ومن أصولهم سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله به في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾[1].

وطاعة النبي ﷺ في قوله: [لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه]، ويقبلون ما جاء به الكتاب والسنّة والإجماع من فضائلهم، ومراتبهم، ويفضلون من أنفق من قبل الفتح ـ وهو صلح الحديبية ـ وقاتل على من أنفق من بعد وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار، ويؤمنون بأن الله قال لأهل بدر: (اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم)، وبأنه لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة، كما أخبر به النبي ﷺ، بل لقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، ويشهدون بالجنة لمن شهد له رسول الله ﷺ كالعشرة، وثابت بن قيس بن شماس، وغيرهم من الصحابة، ويقرون بما تواتر به النقل عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وغيره من أن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ويثلثون بعثمان، ويربعون بعلي رضي الله عنهم، ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ حيث قال يوم غدير خم: [أذكركم الله في أهل بيتي]، ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل.

ويمسكون عما شجر بين الصحابة ويقولون إن الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب ومنها ما قد زيد فيه ونقص، وغيّر عن وجهه، والصحيح منه هم فيه معذورون، فيلتمس لهم أحسن

(١) سورة الحشر، الآية: ١٠.

المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب.

ويعتقد أهل السنّة والجماعة أن الجهاد في سبيل الله حق، مع البر والفاجر من أئمة المسلمين، كما أنه يصلى خلف البر والفاجر من هؤلاء الأئمة، وأن طاعة ولاة أمور المسلمين واجبة إلا في معصية الله تعالى. ويجب الاقتداء بالسلف الصالح واقتفاء آثارهم، والاستغفار لهم، وترك المراء والجدال في الدين، والابتعاد عن البدع والمحدثات، إذ كل خير في اتباع من سلف، وكل شر في ابتداع من خلف.

ومن أصول أهل السنّة التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله عز وجل على أيديهم من خوارق العادات، وقد تواترت نصوص الكتاب والسنّة، ودلت الوقائع قديماً وحديثاً على وقوع كرامات الله لأوليائه المتبعين لهدي أنبيائهم، والكرامة أمر خارق للعادة يجريه الله تعالى على يد ولي من أوليائه، معونة له على أمر ديني، أو دنيوي، ويفرق بينها وبين المعجزة، بأن المعجزة تكون مقرونة بدعوى الرسالة، بخلاف الكرامة.

ولم تزل الكرامات موجودة لم تنقطع في هذه الأمة إلى يوم القيامة، والمشاهدة أكبر دليل على ذلك، وأنكر الفلاسفة كرامات الأولياء، كما أنكروا معجزات الأنبياء، وأنكر الكرامات أيضاً المعتزلة، وبعض الأشاعرة، بدعوى التباسها بالمعجزة، وهي دعوى باطلة، لأن الكرامة كما قلت ـ لا تقترن بدعوى الرسالة، ويجب التنبيه هنا إلى أن ما يقوم به الدجاجلة والمشعوذون من أعمال ومخاريق شيطانية، كدخول النار، وضرب أنفسهم بالسلاح، والإمساك بالثعابين والإخبار ببعض الأمور التي يظن أنها غيبية، إلى غير ذلك، ليس من الكرامات في شيء، لأن الكرامة إنما تكون لأولياء الله بحق، وهؤلاء أولياء الشيطان، الذين تنكبوا طريق الحق، وحالفوا الضلالة، نسأل الله عز وجل أن يرزقنا وإياهم التوبة والإنابة إلى الله تعالى، والالتزام

بهدي الكتاب والسنّة، والاقتداء بالسلف الصالح في فهم الإسلام وتطبيقه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.



الفصل الخامس

توحيد الله عزّ وجل

توحيد الله تعالى هو أول دعوة الرسل عليهم الصلاة والسلام، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل، وهو أصل الدين وجوهره، وفيه تتفق جميع الرسالات السماوية، وفي هذا المعنى يقول الله عز وجل: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ...﴾[1].

قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية: الدين الذي جاءت به الرسل كلهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، كما قل عز وجل: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[2]، وفي الحديث: [نحن معشر الأنبياء أولاد علات، ديننا واحد] أي القدر المشترك بينهم هو عبادة الله وحده لا شريك له، وإن اختلفت شرائعهم ومناهجهم، كقوله جل جلاله: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا...﴾[3].

---

(١) سورة الشورى، الآية: ١٣.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

(٣) تفسير ابن كثير ٤/١١١، مكتبة العلوم والحكم، المملكة العربية السعودية، المدينة المنورة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، والآية من سورة المائدة، الآية رقم: ٤٨.

فالتوحيد هو أصل كل سعادة، ومفتاح كل خير، والعلم بالله تعالى أصل كل علم، والعمل له أصل كل عمل، وليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته، وبذلك تتم لهم السعادة الأبدية في الدنيا والآخرة، فالتوحيد أساس الإسلام، وهو أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: [من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة][1].

فهو أول واجب وآخر واجب، فمنه البداية، وإليه النهاية، فالعبد لا يكون مسلماً إلا بالتوحيد ولا يدخل الجنة إلا بالتوحيد، ولا يخرج من النار إلا بالتوحيد، وقد أطبقت جميع الرسل بدعواتهم على التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾[2].. بل الغاية التي خلق الله العباد من أجلها هي التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[3].

فالرسل دعوا إلى التوحيد، والكتب المنزلة عليهم أمرت بالتوحيد وأوجبته، بل هو أصل الدعوة ومقصودها وغايتها، وقد أخبر الله عز وجل في كتابه العزيز أنه أحبط الأعمال الصالحة بزوال التوحيد، كما قال تعالى: ﴿مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ۖ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ۖ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ﴿١٨﴾﴾[4].

وقد بعث الله تعالى نبيه محمداً ﷺ داعياً إلى الإيمان، راسماً طريق الهدى، ومحذراً من طريق الزيغ والضلال، فقد جاءنا بالقرآن

---

(١) قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني: حديث حسن أو صحيح، رواه الحاكم وغيره، وقد خرجته في إرواء الغليل، راجع تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٥.

(٢) سورة النحل، الآية: ٣٦.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

(٤) سورة إبراهيم، الآية: ١٨.

الكريم، حاملاً الهداية لمن تمسك به، وإن مما جاء به القرآن الكريم ذلك المنهج القويم في توحيد الله عز وجل، وقد هدى فيه للتي هي أقوم الطرق وأعدلها، وهي توحيده عز وجل في ربوبيته، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء، وتوحيده في ألوهيته ونعني به استحقاقه جل شأنه أن يعبد وحده لا شريك له، وتوحيده سبحانه في أسمائه وصفاته.

ولقد أحسن الشنقيطي - كعادته - في بيانه لأقسام التوحيد حيث قال:

«وقد دل استقراء القرآن العظيم على أن توحيد الله ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: توحيده في ربوبيته، وهذا النوع من التوحيد جبلت عليه فطر العقلاء، قال تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ...﴾[1]، وقال: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَن يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ (٣١)﴾[2]، وإنكار فرعون لهذا النوع من التوحيد في قوله: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (٢٣)﴾[3]، تجاهل من عارف أنه عبد مربوب، بدليل قوله تعالى: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنزَلَ هَٰؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ... بَصَائِرَ﴾[4]، وقوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾[5]، وهذا النوع من التوحيد لا ينفع إلا بإخلاص العبادة لله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ (١٠٦)﴾[6]

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٨٧.

(٢) سورة يونس، الآية: ٣١.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٢٣.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠٢.

(٥) سورة النمل، الآية: ١٤.

(٦) سورة يوسف، الآية: ١٠٦.

والآيات الدالة على ذلك كثيرة جداً.

ويكثر في القرآن العظيم الاستدلال على الكفار باعترافهم بربوبيته جل وعلا على وجوب توحيده في عبادته، ولذلك يخاطبهم في توحيد الربوبية باستفهام التقرير.. فإذا أقروا بربوبيته احتج بها عليهم على أنه هو المستحق لأن يعبد وحده، ووبخهم منكراً عليهم شركهم به غيره، مع اعترافهم بأنه هو الرب وحده، لأن من اعترف بأنه هو الرب وحده لزمه الاعتراف بأنه هو المستحق لأن يعبد وحده.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ إلى قوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾، فلما أقروا بربوبيته وبّخهم منكراً عليهم شركهم به غيره، بقوله: ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾[1].

الثاني: توحيده جل وعلا في عبادته، وضابط هذا النوع من التوحيد هو تحقيق معنى «لا إله إلا الله» وهي متركبة من نفي وإثبات، فمعنى النفي منها: خلع جميع أنواع المعبودات غير الله كائنة ما كانت في جميع أنواع العبادات كائنة ما كانت، ومعنى الإثبات منها: إفراد الله جل وعلا وحده بجميع أنواع العبادات بإخلاص على الوجه الذي شرعه على ألسنة رسله عليهم الصلاة والسلام، وأكثر آيات القرآن في هذا النوع من التوحيد، وهو الذي فيه المعارك بين الرسل وأممهم ﴿أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[2].

ومن الآيات الدالة على هذا النوع من التوحيد قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾[3]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[4]. وقوله: ﴿وَمَآ

---

(١) سورة يونس، الآية: ٣١.

(٢) سورة ص، الآية: ٥.

(٣) سورة محمد، الآية: ١٩.

(٤) سورة النحل، الآية: ٣٦.

أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾[1]، وقوله: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴿٤٥﴾﴾[2]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٨﴾﴾[3].

فقد أمر في هذه الآية الكريمة أن يقول: إنما أوحي إليه محصور في هذا النوع من التوحيد، لشمول كلمة «لا إله إلا الله» لجميع ما جاء في الكتب، لأنها تقتضي طاعة الله بعبادته وحده، فيشمل ذلك جميع العقائد والأوامر والنواهي، وما يتبع ذلك من ثواب وعقاب، والآيات في هذا النوع من التوحيد كثيرة.

النوع الثالث: توحيده جل وعلا في أسمائه وصفاته، وهذا النوع من التوحيد ينبني على أصلين:

الأول: تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾.

والثاني: الإيمان بما وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ على الوجه اللائق بكماله وجلاله، كما قال بعد قوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، مع قطع الطمع عن إدراك كيفية الاتصاف، قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾»[4].

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٤٥.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٨.

(٤) سورة طه، الآية: ١٠١، راجع هذا الموضوع في مؤلفات الشنقيطي: محمد الأمين بن محمد المختار التالية: أضواء البيان ٣/ ٤١٠ ـ ٤١٢، عالم الكتب، بيروت [د.ت] رحلة الحج إلى بيت الله الحرام، ص ٧٣ ـ ٨٦، دار الشروق جدة، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، ص ١٢٧ ـ ١٢٨، دار ابن تيمية للطباعة والنشر، القاهرة، [د.ت] منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، ص ٣ وما بعدها، طبعة الجامعة الإسلامية، ١٤٠٠هـ.

وهذا القسم الأخير هو أصعب أنواع التوحيد وأدقها مسلكاً، لما فيه من الشبه بين النفي والإثبات، ولذلك زلت فيه أقدام كثير من العلماء ولا سيما بعد فتح أبواب الترجمة للمنطق والفلسفة وإدخالهما في أسماء الله تعالى وصفاته، لإجراء القوانين المنطقية عليها، وقد نتج عن ذلك ـ وللأسف ـ القول بالتأويل في أسماء الله وصفاته، وأصبحت السمة العامة عند طوائف المتكلمين هي تقديم العقل على النقل، فجعلوا الكتابَ والسنّة تابعين للعقل، فما وافقه منهما أخذوا به، وما خالفه ردوه أو أولوه(١).

لقد أسرف المتكلمون في تقدير سلطان العقل، والإعجاب بمناهجهم الكلامية، حتى اشتهرت عنهم العبارة المعروفة وهي قولهم: [طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم](٢).

وهذه العبارة بينة السقوط، وافتراء مخالف للواقع، وأصحابها محجوجون بما عرف عن السلف من المهارة في العلوم الإسلامية، والبعد عن التكلف، وكمال البصائر.. قال ابن أبي العز الحنفي: تالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء، فالمتأخرون في شأن والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدراً(٣).

(١) راجع شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ٥٢٠، وكتاب محمد المهابة بن سيدي محمد الشنقيطي، مذهب السلف في التفويض في آيات الصفات وأحاديثها، ص ١٤، تقديم الطالب أحمد بن سيدي حمود، مكتوب على الحاسب الآلي في جدة ١٤١٠هـ، وتاريخ المذاهب الإسلامية، للشيخ محمد أبو زهرة، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) راجع شيخ الإسلام ابن تيمية، الفتوى الحموية الكبرى ص ٣، وابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٣، والشنقيطي: آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني، ص ١٢٦، ومحمد المهابة بن سيدي محمد: مذهب السلف، المرجع السابق، ص ٥٩.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص ٧٣.

وفي الحقيقة أن قضية التأويل من أخطر المسائل التي نشب فيها الخلاف بين السلفيين والمتكلمين، وكان الميزان عند السلفيين في قضايا الدين عموماً، وفي الجانب العقدي خصوصاً، هو الكتاب والسنّة، فجعلوهما مقياساً لكل ما يقبل أو يرفض من آراء، فما اتفق مع القرآن الكريم أو السنّة النبوية المطهرة، أقروه ونبهوا عليه، وما لم يتفق معهما شددوا القول في إنكاره، ودحضوه بالدليل، مهما كانت مكانة قائله[١].

أما المتكلمون، فالميزان عندهم في المعتقدات هو العقل، ويتفاوتون في الاعتماد عليه[٢].

وخلاصة مذهب السلف في باب الصفات، أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله ﷺ مع تنزيهه عز وجل وذاته العلية عن أن تشبه الذوات، وتتصف بصفات المخلوقين، فهو سبحانه وتعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله.

وكما نعلم يقينا أن لله تعالى ذاتاً حقيقية، تليق به فكذلك له صفات حقيقية تليق به، وكل ما أوجب نقصاً أو حدوثاً فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه تعالى مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث سابقة العدم، ولافتقار المحدث إلى محدث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى.

---

(١) قال ابن أبي العز الحنفي: طريق أهل السنّة أن لا يعدلوا عن النص الصحيح ولا يعارضوه بمعقول ولا قول فلان، شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٣٩٩.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: أهل البدع تجعل العقليات أعظم من الشرعيات، راجع بحثاً قيماً في هذا الموضوع في التفسير الكبير ٢/ ٣٢، وما بعدها، تحقيق الدكتور عبدالرحمٰن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.

فمذهب السلف وسط بين مذهبي التعطيل والتمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات مخلوقاته، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فيعطلوا صفاته العليا، ويحرفوا الكلم عن مواضعه، ويلحدوا في أسماء الله وصفاته.

أما المعطلة فلم يفهموا من أسماء الله تعالى وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق، ثم شرعوا في نفي هذا المفهوم، فمثلوا أولاً وعطلوا ثانياً، وليس في العقل الصريح ولا في شيء من النقل الصحيح ما يوجب خلاف طريقة السلف الصالح، لكن المتكلمين جاءوا بشبهات باطلة وفاسدة، ويكفي في الدليل على فسادها أنه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة، فيما يحيله العقل بل منهم من يزعم أن العقل جوز وأوجب ما يدعي الآخر أن العقل أحاله، كما مرت الإشارة إليه.

وسوف نأتي بنماذج من أقوال أئمة السنّة تبين موقفهم من صفات الله عز وجل التي جاءت بها الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

نماذج من أقوال أئمة السنّة في الصفات:

لقد آثرت الإتيان ببعض ما ظفرت به من أقوال أهل العلم المتفق على إمامتهم وعلو منزلتهم في العلم والدين، فالله تبارك وتعالى علم إخلاصهم له ولرسوله صلوات الله عليه، فأضفى على كلامهم إشراقاً وبهاءً، وزينة بالقبول والنفع، فدعوا إلى الرشاد ودلوا على النهج، وفتحوا باب اليمن والبركة.

قول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري [ت ٢٢٩هـ]

قال رحمه الله: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه ولا تمثيل[1].

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠، وشرح العقيدة الواسطية، ص ٢٣.

قول شيخ أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل طيب الله ثراه [ت ٢٤١هـ]:

قال رحمه الله: لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ لا يتجاوز القرآن والحديث(١).

قول أبي عبدالله محمد بن أبي زمنين [ت ٣٣٩هـ]:

قال رحمه الله في كتابه [أصول السنّة] باب في الإيمان بصفات الله وأسمائه(٢): واعلم أن أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يخبر به تبارك وتعالى عن نفسه علماً، والعجز عن ما لم يدع إليه إيماناً، وأنهم إنما ينتهون من وصفه بصفاته وأسمائه إلى حيث انتهى في كتابه، وعلى لسان نبيه، وقد قال وهو أصدق القائلين: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾(٣)، وقال: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾(٤)، وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾(٥)، وقال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾(٦)، وقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾(٧)، وقال: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾(٨)، وقال: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾(٩)، وقال: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى ٥/٢٦، ومحمد خليل هراس، شرح العقيدة الواسطية ص ٢٣.

(٢) راجع الكتب التالية لشيخ الإسلام ابن تيمية: موافقة صحيح المنقول ١/ ١٤ - ١٥، والرد على المنطقيين ص ١٥٤، وبيان تلبيس الجهمية ١/ ٣٢٨.

(٣) سورة القصص، الآية: ٨٨.

(٤) سورة الطور، الآية: ٤٧.

(٥) سورة طه، الآية: ٣٩.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٦٦.

(٧) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٨) سورة طه، الآية: ٤٥.

(٩) سورة النور، الآية: ٣٥.

﴿تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[1]، وقـال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾[2]، ومثل هذا في القرآن كثير.. فهو تبارك وتعالى نور السموات والأرض كما أخبر عن نفسه، وله وجه ونفس وغير ذلك، كما وصف به نفسه، ويسمع، ويرى، ويتكلم، الأول ولا شيء قبله، والآخر الباقي إلى غير نهاية، لا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء، وهو بكل شيء عليم، قيوم، حي ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[3].

قلت: وبعد هذه المقدمة يسوق المؤلف رحمه الله الأحاديث الدالة على إثبات الصفات ثم يختمها بقوله: «فهذه صفات ربنا التي وَصف بها نفسه في كتابه، ووصفه بها نبيه ﷺ، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾، لم تره العيون فتحده كيف هو كينونيته [كذا] لكن رأته القلوب في حقائق الإيمان به»[4].

قول الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي [ت ٤٦٣هـ]:

قال رحمه الله في رسالته [الصفات]: ... وأما الكلام في الصفات فإن ما روي منها في السنن الصحاح، فمذهب السلف رضي الله عنهم إثباتها وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها، والأصل في هذا أن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، ونحتذي في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلوماً أن إثبات رب العالمين عز وجل إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: يد وسمع وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله تعالى لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدر،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٣.

(٣) اقتباس من الآية ٢٣٨، من سورة البقرة.

(٤) ابن أبي زمنين، أصول اعتقاد أهل السنّة ص ٣ ـ ٤، مخطوط عندي صورة منه.

ولا إن معنى السمع والبصر العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات للفعل، ولا نشبهها بالأيدي والأسماع والأبصار، التي هي أدوات وجوارح للفعل.. ونقول: إنما وجب إثباتها لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾[2].

قول الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر القرطبي [ت ٤٦٣هـ]:

قال رحمه الله في كتابه [التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد]: أهل السنّة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنّة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة، وأما أهل البدع والجهمية والمعتزلة كلها والخوارج، فكلهم ينكرها، ولا يحمل شيئاً منها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقر بها مشبه، وهم عند من أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتاب الله وسنّة رسوله، وهم أئمة الجماعة والحمد لله[3].

قول الإمام أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني [ت ٤٧٨هـ]:

قال رحمه الله في [العقيدة النظامية]: قد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنّة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي ﷺ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه.

---

(١) سورة الشورى، الآية: ٩.

(٢) رسالة الصفات لوحة ٤٣ ـ ٤٤، صورة من مخطوط المكتبة الظاهرية، والآية من سورة الإخلاص، رقم: ٤.

(٣) التمهيد: ٦/ ١٤٥.

والذي نرتضيه رأياً وندين الله به عقداً: اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأئمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب النبي ﷺ على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، فلو كان تأويل هذه الآي والظواهر سائغاً أو محتوماً لأوشك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين على الإضراب عن التأويل، وكان ذلك قاطعاً بأنه الوجه المتبع بحق، فعلى ذي الدين أن يعتقد تنزيه الرب عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها إلى الرب تعالى... ومما استحسن من إمام دار الهجرة مالك بن أنس أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فلتجر آية الاستواء والمجيء، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾[1]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ۝٢٧﴾[2] وقوله: ﴿تَجۡرِي بِأَعۡيُنِنَا﴾[3]، وما صح من أخبار الرسول ﷺ كخبر النزول وغيره، على ما ذكرنا فهذا بيان ما يجب لله تعالى[4].

ومن تأمل كلام أبي المعالي عبدالملك الجويني الآنف الذكر وفهمه، تبين له بما لا يدع مجالاً للشك أنه رحمه الله رجع إلى عقيدة السلف ونبذ طرق المتكلمين وراء ظهره، ومما يؤكد ذلك أن الإمام الذهبي اعتبره من المثبتين للصفات بعامة، ولصفة العلو بخاصة[5].

---

(١) سورة ص، الآية: ٧٤.

(٢) سورة الرحمٰن، الآية: ٢٧.

(٣) سورة القمر، الآية: ١٤.

(٤) الجويني، العقيدة النظامية، ص ٢٣ ـ ٢٥.

(٥) راجع كتابه: العلو للعلي الغفار ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

قول الإمام العلاّمة شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني [ت ٧٢٨هـ]:

لقد ناقش رحمه الله طوائف المتكلمين والفلاسفة وغيرهم من المبتدعة وأفحم كل من تسول له نفسه أن يتهم سلف هذه الأمة بالميل إلى التشبيه لكونهم وصفوا الله تعالى بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، يقول رحمه الله: «كما يجب تنزيه الرب عن كل نقص وعيب، يجب تنزيهه عن أن يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفات الكمال الثابتة له، فالنقائص جنسها منفي عن الله تعالى، وكل ما اختص به المخلوق فهو من النقائص التي يجب تنزيه الرب عنها، بخلاف ما يوصف به الرب، ويوصف العبد بما يليق به مثل العلم والقدرة والرحمة ونحو ذلك، فإن هذه ليست نقائص، بل ما يثبت للعبد من هذه المعاني فإنه يثبت للّه على وجه لا يقاربه فيه أحد من المخلوقات، فضلاً عن أن يماثله فيه...»(١).

ويقول في موضع آخر...: فمن المعلوم أن ما يتصف به الرب سبحانه من صفات الكمال مباين لصفات خلقه أعظم من مباينة مخلوق لمخلوق(٢).

ويقول في تفسيره لسورة الإخلاص: والمقصود هنا أن صفات التنزيه يجمعها هذان المعنيان المذكوران في هذه السورة:

أحدهما: نفي النقائص عنه، وذلك من لوازم إثبات صفات الكمال، فمن ثبت له الكمال التام انتفى النقصان المضاد له، والكمال من مدلول اسمه الصمد.

والثاني: أنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال الثابتة، وهذا

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية، تفسير سورة الإخلاص، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٢) شيخ الإسلام ابن تيمية، منهاج السنّة ٢٤٩/١، طبعة دار المعرفة، وراجع الرسالة التدمرية ص ٧ وما بعدها.

من مدلول اسمه الأحد، فهذان الاسمان العظيمان: [الأحد، والصمد] يتضمنان تنزيهه عن كل نقص وعيب، وتنزيهه في صفات الكمال، أن لا يكون له مماثل في شيء منها[1].

قول الإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي [ت ٧٧٤هـ]:

قال رحمه الله بعد أن ذكر أنه يسلك طريقة السلف في مسألة الاستواء خاصة وفي الصفات عامة، قال: «فمن أثبت للّه ما وردت به الآيات الصريحة والآخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى»[2].

والواقع أن كلام أئمة السنّة يفهم منه أن السلف كانوا يعتقدون أن الله تعالى لما كان لا يشبه المخلوقات، لا في ذاته ولا في صفاته بأي وجه من وجوه المشابهة، ولما وجب أن يتصف سبحانه بصفات الكمال، وأن ينزه عن كل صفات العيب والنقص، فإنه يجب إثبات كل الصفات الواردة في الكتاب والسنّة للّه عز وجل، بدون تشبيه، ولا تأويل، إثباتاً بلا تمثيل، وتنزيهاً بلا تعطيل، وقالوا: بإمرار آيات الصفات وأحاديثها كما جاءت ورفضوا التأويل الكلامي..

يقول شيخ الإسلام: ومذهب سلف الأمة وأئمتها أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون للّه ما أثبته من الصفات، وينفون عنه مشابهة المخلوقات، ويثبتون له صفات الكمال، وينفون عنه ضروب الأمثال، وينزهونه عن النقص والتعطيل، وعن التشبيه والتمثيل، إثباتاً بلا تعطيل، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على المشبهة، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ رد على المعطلة، ومن جعل صفات

---

(١) التفسير الكبير ٧/ ٢١٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٢/ ٢٢٠.

الخالق مثل صفات المخلوق فهو المشبه المبطل المذموم[1].

هذه نماذج من أقوال أئمة السنّة في صفات الله عز وجل، التي جاءت في الكتاب والسنّة، وهي تلقي الضوء على منهج السلف الصالح في صفات الجلال والكمال، ألا وهو منهج الإثبات المقرون بمنهج التنزيه الذي اشتمل عليه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

أما آراء الفرق الأخرى فسنجمل الحديث عنها فيما يلي:

لمحة عن آراء الفرق المنحرفة في باب الصفات:

رأي المشبهة:

والمشبهة[2]، يسمون بأسماء مختلفة، ومنها: الهشامية، والكرامية، والحشوية، وكلهم مجمعون على تشبيه الخالق عز وجل بالمخلوق، فجوزوا عليه الجسمية فقالوا: إنه جثة على صورة إنسان وأنه من دم ولحم، وله أعضاء من يد ورجل ورأس وساق، وجوزوا عليه الانتقال والمصافحة، وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة، ويروى عن داود الجورابي المشبه أنه كان يقول: اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما بدا لكم، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

وهذه الخزعبلات فيها من التنفير وسوء المقالة، وقلة الأدب، ما يمنع الباحث من الاسترسال معهم سواء بعرض آرائهم أو الرد عليهم، فمذهبهم ساقط لا يقول به عاقل.

---

(١) منهاج السنّة ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣.

(٢) وهم الهشامية أتباع هشام بن الحكم الرافضي، والمغيرية أتباع المغيرة بن سعيد العجلي الهالك سنة ١١٩هـ، والكرامية أتباع محمد بن كرام، وغيرهم من الفرق الضالة التي شبهت ذات الله تعالى بذات خلقه، انظر الأشعري: مقالات الإسلاميين ١/٢٥٩، والشهرستاني، الملل والنحل ١/ ١٠٥، والبغدادي: الفرق بين الفرق ص ٢٣٣.

رأي الفلاسفة:

أجمع فلاسفة الإسلام ـ والإسلام منهم براء ـ مثل ابن سينا والفارابي وغيرهما، على نفي الصفات الإلهية نفياً تاماً، لأن إثباتها في نظرهم يوجب التعدد ويدخل الكثرة في الذات الإلهية[1]، وهكذا جعلوا الإله فكرة مجردة لا مضمون لها، ولذلك فإن إجماعهم هذا باطل وخطأ واضح، والله أعلم.

رأي المعتزلة:

يذهب المعتزلة إلى نفي الصفات الإلهية بعامة، وإلى نفي الصفات الخبرية بخاصة، وتأويل الآيات والأخبار التي وردت في هذا الموضوع، لأن إثباتها في نظرهم يؤدي إلى جسمية الله تعالى، فهم يؤولون قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ بقولهم إن الاستواء هو الاستيلاء والاقتدار[2]، كما يؤولون الوجه بالذات[3]، واليد بالقدرة إلى غير ذلك من هذه التأويلات الباطلة[4].

فنقول للمعتزلة: لا فرق بين إثبات الأسماء وإثبات الصفات، فإنكم إن قلتم: إن إثبات الحياة والقدرة والغضب والنزول يقتضي التشبيه أو التجسيم لأنا لم نجد متصفاً بالصفات إلا وهو جسم، قلنا: وكذلك في الأسماء إذ لا نجد ما هو مسمى بحي وعليم وقدير إلا ما هو جسم، فانفوا أسماء الله، فإن قالوا: هذه الأسماء تليق بكماله وجلاله، قلنا: وكذلك الصفات[5].

---

(١) راجع الغزالي: مقاصد الفلاسفة ص ٢٢٣.

(٢) عبدالجبار: متشابه القرآن ١/ ٧٢.

(٣) الزمخشري: الكشاف ٤/ ٤٦.

(٤) انظر: عبدالجبار، متشابه القرآن ١/ ٧٢، وشرح الأصول الخمسة ٢٢٧، وانظر ما ذكره عنهم الأشعري في: مقالات الإسلاميين ١/ ٢٣٥.

(٥) للتوسع في الرد على المعتزلة في هذا الموضوع، راجع الرسالة التدمرية، المرجع السابق ص ١٣ ـ ١٥.

ثم نقول لهم: إنكم تؤولون الصفات بقصد التنزيه ونفي التشبيه، ولكن السؤال المطروح هو: عن أي شيء تنزهونه؟ هل تنزهونه عن النقائص أو عن الكمالات؟ فستقولون ننزهه عن النقائص، فهل تعتبرون وصفه بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله ﷺ من النقائص؟ في رأينا أن مذهب المعتزلة في الصفات مذهب متهافت لا حجة معه:

رأي الأشاعرة:

من المعروف أن الأشاعرة يثبتون بعض الصفات للّه تعالى كالحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة(١)، ويجعلونها صفات حقيقية، ثم ينازعون في الصفات الخبرية فيؤلونها أو يفوضون معناها إلى الله سبحانه وتعالى(٢).

قلت: ويا ليت المتأخرين من متكلمي الأشاعرة تقيدوا بعقيدة

---

(١) أما عند الماتريدية فالصفات ثمانية لأنهم يزيدون صفة التكوين فهي عندهم قديمة بذاته تعالى ونسب الشيخ علي القاري ذلك لعلماء الحنفية بقوله: «فاعلم أن التكوين أثبته علماؤنا الحنفية صفة للّه تعالى زائدة على القدرة والإرادة وقالوا بقدمه وفسروه بإخراج المعدوم من العدم إلى الوجود والمراد مبدأ الإخراج لا نفسه لأن نفس الإخراج وصف إضافي حادث وقديم» وعند غيرهم صفة التكوين من صفات الفعل الحادثة المتجددة بتجدد الأفعال، ومن المعروف لدى الباحثين في علم أصول الدين أن الخلاف بين الأشعرية والماتريدية قليل وقد ذكر الإمام علي القاري أن الخلاف بينهما لفظي حيث قال: «وما وقع من الخلاف بين الأشعرية والماتريدية في مسائل فهي ترجع إلى الفروع في الحقيقة فإنها ظنيات فلم تكن من الاعتقاديات المبنية على اليقينيات بل قال بعض المحققين أن الخلاف بينهما في الكل لفظي» مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١/ ٢٥٠ مكتبة إمدادية ملتان باكستان [د.ت] وانظر ضوء المعالي على منظومة بدء الأمالي ص ٤٢، ١٥١ تحقيق عبداللطيف صالح فرفور الطبعة الثانية مكتبة المعارف علي عيسى [د.ت].

(٢) تقدمت الإشارة إلى أن الإمام أبا الحسن الأشعري الذي ينتسب إليه الأشاعرة، رجع إلى عقيدة السلف التي دوّنها في كتابه الإبانة عن أصول الديانة، وتاب من معتقداته التي أخذها من علم الكلام.

السلف ومنهجهم الذي انتهى إليه تفكير إمامهم بعد رحلة وتجارب طويلة، وعثرات كثيرة، والتزموا بمنهاج علماء السنّة الذين يثبتون جميع صفات الجلال والكمال للّه عز وجل، على الوجه اللائق به تعالى. والواقع أن الكثير من علماء المدرسة السلفية تصدوا للرد على الأشاعرة وغيرهم من المتكلمين الذين يفرقون بين الصفات الإلهية فيثبتون بعضها ويؤولون البعض الآخر.

ومن أبرز من تصدى للرد عليهم شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله وطيب ثراه ـ ومن جملة ردوده عليهم قوله في الرسالة التدمرية: إن القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فإن كان المخاطب ممن يقول بأن الله تعالى حي بحياة عليم بعلم قدير بقدرة، سميع بسمع، بصير ببصر، متكلم بكلام، مريد بإرادة، ويجعل ذلك كله حقيقة وينازع في محبته ورضاه وغضبه، فيجعل ذلك مجازاً أو يفسره إما بالإرادة وإما ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته وما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر، فإن قلت: إن إرادته مثل إرادة المخلوق، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل، وإن قلت له إرادة تليق به كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك، كذلك له محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به...[1].

والحقيقة أن المسلم عليه أن يصف الله عز وجل بكل ما وصف به نفسه في كتابه العزيز، أو وصفه به رسوله ﷺ في الذي صح عنه من سنته، على الوجه اللائق بكماله وجلاله.

قلت: فإن كل واحد من النفاة لما أخبر به الرسول ﷺ من الصفات لا ينفي شيئاً فراراً مما هو محذور إلا وقد أثبت ما يلزمه فيه نظير ما فر منه.

---

(١) راجع الرسالة التدمرية ص ١١ ـ ٢٢.

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: أن من أثبت شيئاً من الصفات ونفى شيئاً بالعقل ألزم فيما نفاه نظير ما يلزمه فيما أثبته، ولو طولب بالفرق بين المحذور في هذا وهذا لم يجد بينهما فرقاً ولهذا لا يوجد لنفاة بعض الصفات قانون مستقيم فإذا قيل لهم لمَ تأولتم هذا وأقررتم هذا، والسؤال فيهما واحد؟ لم يكن لهم جواب صحيح، فهذا تناقضهم في النفي، وكذا تناقضهم في الإثبات، فإن من تأول النصوص على معنى من المعاني التي يثبتها، فإنهم إذا صرفوا النص عن المعنى الذي هو مقتضاه إلى معنى آخر لزمهم في المعنى المصروف إليه ما كان يلزمهم في المعنى المصروف عنه[1]. وأختم هذا الفصل بعبارات جميلة للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، اقتطفتها من بعض مؤلفاته.

قال رحمه الله في أول محاضرته القيمة: [منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات]: اعلموا أن كثرة الخوض والتعمق في البحث في آيات الصفات، وكثرة الأسئلة في ذلك الموضوع من البدع التي يكرهها السلف، واعلموا أن مبحث آيات الصفات دل القرآن العظيم أنه يتركز على ثلاثة أسس، ومن جاء بها كلها فقد وافق الصواب وكان على الاعتقاد الذي كان عليه النبي ﷺ وأصحابه والسلف الصالح، ومن أخل بواحد من تلك الأسس الثلاثة فقد ضل.

وكل هذه الأسس يدل عليها قرآن عظيم، وهي:

١ ـ تنزيه الله عن مشابهة الخلق.

٢ ـ والإيمان بالصفات الثابتة بالكتاب والسنّة وعدم التعرض لنفيها وعدم التهجم على الله بنفي ما أثبته لنفسه.

٣ ـ وقطع الطمع عن إدراك الكيفية[2].

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٥ ـ ١٦.

(٢) منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات، ص ٣ ـ ٢٥، طبعة الجامعة الإسلامية ١٤٠٠هـ.

وفي كتابه آداب البحث والمناظرة، الذي بين فيه عقيدة السلف، بياناً شافياً ورد على الفرق المخالفة لأهل السنّة والجماعة، عرض لهذه الأسس الثلاثة أيضاً، حيث قال: اعلم أن المعتقد الصحيح المنجي عند الله في آيات الصفات هو ما كان عيه السلف الصالح - رضي الله عنهم - وهو مقتضى نصوص القرآن العظيم.. وينبني على ثلاثة أسس كلها صرح الله بها في كتابه عن نفسه، وصرح بها رسوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة، وهذه الأسس:

أولها: تنزيه خالق السموات والأرض جل وعلا عن مشابهة خلقه في شيء من ذواتهم أو صفاتهم أو أفعالهم.

ثانيها: تصديق الله فيما أثنى به على نفسه، وتصديق رسوله ﷺ فيما أثنى على ربه، والإيمان بتلك الصفات الثابتة في القرآن العظيم، والسنّة الصحيحة، إيماناً مبنياً على أساس ذلك التنزيه.

ثالثها: هو أن تعلم أن العقول البشرية عاجزة عن إدراك كيفية اتصاف الله جل وعلا بتلك الصفات(١).

(١) آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني ص ١٢٧ - ١٢٨، طبعة دار ابن تيمية، للطباعة والنشر، القاهرة [د.ت].

الفصل السادس

أمثلة من مسائل الصفات التي احتدم فيها النزاع بين السلفيين والمتكلمين



المثال الأول: مسألة الاستواء[1]:

أهل السنّة والجماعة يؤمنون بما أخبر الله عز وجل به عن نفسه في الاستواء، في سبع آيات من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[2]، من أنه سبحانه مستو على عرشه، بائن من خلقه بالكيفية التي يعلمها هو جل شأنه.

والمنقول عن السلف وأئمة السنّة في هذا الباب كثير طيب مبارك فيه وسنذكر بعض عباراتهم في هذا المعنى على سبيل المثال لا الحصر فقد ثبت عن الإمام مالك ـ رحمه الله ـ أنه رد على من سأله عن الاستواء في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استوى؟ بقوله: سألت عن غير مجهول، وتكلمت في غير معقول، إنك امرؤ سوء أخرجوه، فأخذوا بضبعيه فأخرجوه[3].

---

(١) راجع أقوال أئمة السلف في مسألة الاستواء عند ظهور الجهم بن صفوان السمرقندي ومقالته في كتاب الذهبي: العلو للعلي الغفار، ص ١٠١، وما بعدها، الطبعة الثانية، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٨هـ.

(٢) سورة طه، الآية: ٥.

(٣) ابن عبدالبر، التمهيد ٧/ ١٥١، تحقيق: عبدالله بن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف =

ونقل يوسف بن موسى القطان شيخ أبي بكر الخلال عن شيخ الإسلام حامل لواء السنّة والصابر في المحنة الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ أنه قيل له: يا أبا عبدالله: الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكل مكان؟ قال: نعم، هو على عرشه ولا يخلو شيء من علمه[1].

قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: مقالة السلف وأئمة السنّة بل والصحابة والله ورسوله والمؤمنون ـ أن الله عز وجل في السماء، وأن الله على العرش، وأن الله فوق سماواته، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وحجتهم على ذلك النصوص والآثار.

ومقالة الجهمية أن الله تبارك وتعالى في جميع الأمكنة، تعالى الله عن قولهم بل هو معنا أينما كنا بعلمه.

ومقال متأخري المتكلمين: أن الله تعالى ليس في السماء، ولا على العرش، ولا على السموات، ولا في الأرض، ولا داخل العالم، ولا خارج العالم، ولا هو بائن عن خلقه، ولا متصل بهم، وقالوا جميع هذه الأشياء صفات الأجسام، والله تعالى منزه عن الجسم.

قال لهم أهل السنّة والأثر: نحن لا نخوض في ذلك، ونقول ما ذكرناه اتباعاً للنصوص، وإن زعمتم... ولا نقول بقولكم، فإن هذا السلوب نعوت المعدوم، تعالى الله جل جلاله عن العدم، بل هو موجود، متميز عن خلقه، موصوف بما وصف به نفسه من أنه فوق العرش بلا كيف[2].

وقد تصدى الكثيرون من علماء المدرسة السلفية على مر العصور

= والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٣٩٩هـ والقاضي عياض ترتيب المدارك ٢/٣٩.

(١) الذهبي، العلو للعلي الغفار ص ١٣٠.

(٢) المصدر السابق نفس ص ١٠٧.

للرد على الجهمية والمتكلمين عامة.

ومن أبرز من تصدى للرد عليهم في العصر الحديث الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي - رحمه الله - ومن جملة ردوده عليهم في هذه المسألة قوله:

«فصل في إيضاح طرق مناظرة المتكلمين، والأدلة التي جاءوا بها ونفوا بها بعض صفات الله الثابتة في الكتاب والسنّة الصحيحة، ويكفينا في هذا البحث تطبيقه على مثال واحد وهو: استواء الله جل وعلا على عرشه، فالمتكلمون النافون لبعض الصفات ينفون استواءه جل وعلا على عرشه، فيقولون: لم يستو على العرش، وهذه الدعوى المخالفة لصريح القرآن في سبع مواضع منه ينتجونها من قياس منطقي، فيقولون: لو كان مستوياً على العرش لكان مشابهاً للمخلوقات، لأن الاستواء على المخلوق من صفات المخلوق، لكنه غير مشابه للمخلوقات، ينتج عندهم هو ليس مستوياً على العرش، وهذه النتيجة من أعظم الافتراء على الله، وأشنع الكذب لأنها تكذب سبع آيات من القرآن العظيم، وإيضاح إبطال هذا الدليل من أوجه:

الأول: منع كبراه، وهي الشرطية، فقولكم: لو كان مستوياً على العرش لكان مشابهاً للمخلوق شرطية متصلة كاذبة لأن الربط بين مقدمها وتاليها غير صحيح، ومدار صدق الشرطية على صدق الربط، فإذا كان الربط بين المقدم والتالي غير صحيح كما هنا، كانت الشرطية غير صحيحة، ولذلك أنتجت نقيض آيات القرآن، والتالي في هذه الشرطية أخص من المقدم، والحكم بالأخص على الأعم لا يصدق إلا جزئياً سلباً كان أو إيجاباً، سواء كان الحكم معلقاً كما في الشرطيات، أو غير معلق كما في الحمليات، بل هو تعالى مستو على عرشه، كما قال، مع التنزيه التام عن مشابهة المخلوق في استوائه كسائر صفاته[1].

---

(١) آداب البحث والمناظرة، القسم الثاني ص ١٢٢ - ١٢٣، بتصرف، ومنهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ص ١٤، ١٥، ٢٣.

المثال الثاني: مسألة النزول:

اتفق سلف هذه الأمة وأئمة أهل السنّة والجماعة على مر العصور على أن الله عز وجل ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر كما ثبت في حديث أبي هريرة المتفق عليه، ولفظه: [ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له](١).

قال ابن عبد البر ـ رحمه الله ـ: قد روينا عن مالك بن أنس، والأوزاعي، وسفيان بن سعيد، وسفيان بن عيينة، ومعمر بن راشد في الأحاديث في الصفات، أنهم كلهم قالوا أمروها كما جاءت مثل حديث النزول، وغيره من أحاديث الصفات(٢).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقد استفاضت السنّة بذلك عن النبي ﷺ، واتفق سلف الأمة وأئمتها وأهل العلم بالسنّة والحديث على تصديق ذلك وتلقيه بالقبول، ومن قال ما قاله الرسول ﷺ فقوله حق وصدق وإن كان لا يعرف حقيقة ما اشتمل عليه من المعاني، فإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، والنبي ﷺ قال هذا الكلام وأمثاله علانية وبلغه للأمة، تبليغاً عاماً لم يخص به أحداً دون أحد، ولا كتمه عن أحد. وكانت الصحابة والتابعون تذكره وتأثره وتبلغه وترويه في المجالس الخاصة والعامة، واشتملت عليه كتب الإسلام التي تقرأ في المجالس الخاصة والعامة، كصحيحي البخاري ومسلم، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وأمثال ذلك من كتب المسلمين.

لكن من فهم من حديث النزول وأمثاله ما يجب تنزيه الله عنه

---

(١) صحيح البخاري مع الفتح ٣/٢٩، وصحيح مسلم مع شرح النووي له ٦/٣٦.

(٢) راجع جامع بيان العلم وفضله ٢/١١٨.

كتمثيله بصفات المخلوقين، ووصفه بالنقص المنافي لكماله الذي يستحقه، فقد أخطأ في ذلك، وإن أظهر ذلك منع منه، وإن زعم أن الحديث يدل على ذلك ويقتضيه فقد أخطأ أيضاً في ذلك، فإن وصفه سبحانه وتعالى في هذا الحديث بالنزول هو كوصفه بسائر الصفات.

ومذهب سلف الأمة وأئمتها أنهم يصفونه بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله ﷺ في النفي والإثبات[1].

وإذا صح الحديث عن النبي ﷺ فيجب الوقوف عنده، والاقتداء بالسلف الصالح في فهمه، ولا مجال لمن تنكبوا طريق الحق، وجانبوا الهدى والإنصاف، خاصة وأن أحاديث النزول بلغت درجة التواتر.

يقول الإمام الذهبي في كتابه العلو للعلي الغفار: إن أحاديث النزول متواترة تفيد القطع[2].

فالنزول صفة ثابتة للّه تعالى، على ما يليق بجلاله وكماله وعظمته، فهو لا يماثل نزول مخلوقاته، كما أن استواءه لا يماثل استواء مخلوقاته.

وهذا النهج هو الذي درج عليه أهل السنّة وذبوا عنه على مدى التاريخ الإسلامي، وخلاصة مذهبهم في ذلك أنهم يؤمنون بالنزول صفة حقيقية للّه تعالى، على الكيفية التي يشاء، فيثبتون النزول كما يثبتون جميع الصفات التي وردت في القرآن الكريم، وصحت في السنّة النبوية المطهرة، ويقفون عند ذلك، فلا يكيفون، ولا يمثلون، ولا ينفون، ولا يعطلون، ويقولون إن النبي ﷺ أخبرنا بنزول الله عز وجل ولكنه لم يخبرنا كيف ينزل، وقد علمنا أنه فعال لما يريد، وأنه على كل شيء قدير.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في شرحه لحديث النزول: إن

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٥.

(٢) نقلاً عن الشيخ محمد خليل هراس في شرح العقيدة الواسطية ص ١٠٣.

وصفه تعالى في هذا الحديث بالنزول هو كوصفه بسائر الصفات، كوصفه بالاستواء إلى السماء وهي دخان، ووصفه بأنه خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، ووصفه بالإتيان والمجيء. وأمثال ذلك من الأفعال التي وصف الله تعالى بها نفسه.

ومذهب السلف والأئمة إثباتها ونفي مماثلتها لصفات المخلوقات، فالله تعالى موصوف بصفات الكمال التي لا نقص فيها، منزه عن صفات النقص مطلقاً، ومنزه عن أن يماثله غيره في صفات كماله[1].

المثال الثالث: مسألة كلام الله تعالى:

مسألة الكلام من المسائل الغامضة التي احتدم فيها النزاع بين أهل السنّة، وفرق المتكلمين قديماً وحديثاً[2].

وخلاصة مذهب أهل السنّة فيها أن الله عز وجل لم يزل متكلماً إذا شاء وأن الكلام صفة له قائمة بذاته يتكلم بها بمشيئته وقدرته، فهو تعالى - لم يزل ولا يزال متكلماً إذا شاء -.

وما تكلم الله به فهو قائم به ليس مخلوقاً منفصلاً عنه، كما تقول المعتزلة، ولا لازماً لذاته لزوم الحياة لها، كما تقول الأشاعرة، بل هو تابع لمشيئته وقدرته، فالله عز وجل نادى موسى بصوت، ونادى آدم وحواء بصوت[3]، ولكن الحروف والأصوات التي تكلم الله عز وجل بها صفة له غير مخلوقة ولا تشبه أصوات المخلوقين وحروفهم، كما أن علم الله القائم بذاته ليس مثل علم عباده، فإن الله

(١) راجع مجموع الفتاوى ٥/٣٢٣ - ٣٢٤، ٣٢٩.

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي: وقد افترق الناس في الكلام على تسعة أقوال: راجع شرح العقيدة الطحاوية ص ١٧٩.

(٣) قال تعالى: ﴿وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ . . .﴾ سورة الأعراف، الآية: ٢٢.

سبحانه لا يماثل مخلوقاته في شيء من صفاته.

وقد وردت في القرآن الكريم آيات كثيرة تتضمن إثبات صفة الكلام لله عز وجل منها قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[2].

قال الطحاوي ـ رحمه الله ـ: إن القرآن كلام الله، منه بدأ بلا كيفية قولاً وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً، وأيقنوا أنه كلام الله تعالى على الحقيقة ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه الله وعابه وأوعده بسقر، حيث قال: ﴿سَأُصۡلِيهِ سَقَرَ ٢٦﴾[3] فلما وعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا قَوۡلُ ٱلۡبَشَرِ ٢٥﴾[4]، علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر[5].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: الذي اتفق عليه السلف أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وقال غير واحد منهم: منه بدأ وإليه يعود، قال أحمد بن حنبل وغيره: منه بدأ: أي هو المتكلم به، ولم يبدأ من غيره، كما قالت الجهمية[6].

قال ابن أبي العز الحنفي في شرحه لكلام الطحاوي الآنف الذكر: إنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم بصوت يسمع، وإن نوع الكلام قديم وإن لم يكن الصوت

(١) سورة النساء، الآية: ١٦٤.
(٢) سورة التوبة، الآية: ٦.
(٣) سورة المدثر، الآية: ٢٦.
(٤) سورة المدثر، الآية: ٢٥.
(٥) العقيدة الطحاوية مع شرحها لابن أبي العز الحنفي ص ١٧٩.
(٦) التفسير الكبير ٧/ ١٨٦.

المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنّة[1].

وقال الإمام الذهبي - رحمه الله -: مسألة الكلام غامضة ويكفي المسلم أن يؤمن بالقرآن العظيم جل منزله، أنه كلام الله غير مخلوق، وأنه عين ما تكلم به منشيه ومبديه عز وجل...[2].

هذه أمثلة من الصفات التي يؤولها المتكلمون ويمسونها بالصفات الخبرية أو السمعية، ويقصدون بهذه التسمية ما كان الدليل على ثبوته للّه عز وجل هو الخبر من الكتاب أو السنّة، وتنقسم هذه الصفات إلى قسمين:

القسم الأول:

الصفات الفعلية الاختيارية، وهي الأمور المتعلقة بمشيئته تعالى وإرادته، يفعلها متى شاء، وكيف شاء، وذلك مثل النزول، والاستواء، والقبض، والإتيان، والمجيء، والمحبة، والرضا، والغضب، والضحك، والفرح، والمقت، وغيرها..

منها ما وصف الله سبحانه بها نفسه في كتابه العزيز، ومنها ما وصفه بها رسوله ﷺ في السنّة الشريفة المطهرة.

القسم الثاني:

وهو الصفات الذاتية اللازمة للذات، كالوجه، واليدين، والرجل، والساق، والأصبع، واليمين وغير ذلك.

وقد كان للناس في هذه الصفات وأمثالها ثلاثة أقوال[3]:

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٨٠.

(٢) العلو للعلي الغفار ص ١٩٤.

(٣) قال ابن أبي العز الحنفي: «إن الناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال: فطائفة تنفيها، وطائفة تثبتها، وطائفة تفصل، وهم المتبعون للسلف، فلا يطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا تبين ما أثبت بها فهو ثابت، وما نُفي بها فهو منفي، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمال وإبهام، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلهم يستعملها في نفس معناها =

إن ذهاب المتكلمين إلى تأويل الصفات الإلهية يدل على أنهم وقعوا في التشبيه أولاً، حيث لم يفهموا من آيات الصفات إلا ما يليق بالمخلوق المحدث، ولم يفهموا منها صفة تليق بذاته المقدسة، ثم عطلوا - ثانياً - بنفيهم ما وصف الله به نفسه لظنهم أن ذلك من صفات المحدثين، ثم تأولوا آيات الصفات على مذهبهم في النفي، ثم وقعوا بعد ذلك فيما فروا منه، حيث وصفوه بالسلب والنفي، فشبهوه بالمعدومات التي لا وجود لها خارج الأذهان، وظنوا أن ذلك أكمل وأبلغ في التنزيه من وصفه بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ.

وبذلك جانبوا الصواب، وهو الوقوف عند النص، والاقتداء بالسلف الصالح في فهم نصوص الكتاب والسنّة، فإن الله سبحانه وتعالى مستحق للكمال المطلق، كما أخبرت بذلك رسل الله صلوات الله عليهم أجمعين، فكل ما اتصف به المخلوق من كمال فالله

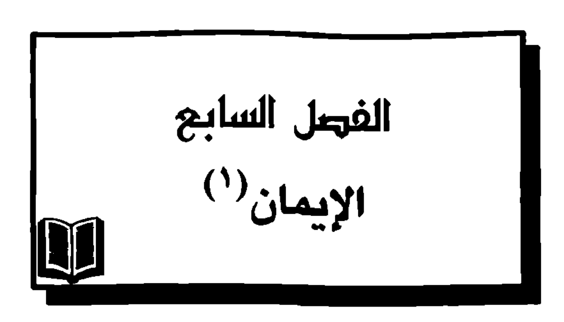
= اللغوي، ولهذا كان النفاة ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعض المثبتين لها يدخل لها معنى باطلاً، مخالفاً لقول السلف، ولما دل عليه الكتاب والميزان، ولم يرد نص من الكتاب ولا من السنّة بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه، ولا وصفه به رسوله، نفياً ولا إثباتاً، وإنما نحن متبعون لا مبتدعون. فالواجب أن ينظر في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبته الله ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظ التي ورد بها النص يعتصم بها في الإثبات والنفي، فنثبت ما أثبته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، وننفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني، أما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد، والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها، ونحو ذلك»اهـ، راجع عن هذا الموضوع، شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ٢٣٨ - ٢٣٩، والرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤ وما بعدها.

سبحانه وتعالى أولى به، وكل ما ينزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أولى بالتنزيه عنه، والكمال الذي استفاده المخلوق إنما استفاده من خالقه، لذلك فالله سبحانه وتعالى أولى أن يوصف به.

يقول محمد خليل هراس في شرح العقيدة الواسطية: ومعلوم أنه لا مساواة بين الله عز وجل وبين شيء من خلقه، وإنما يستعمل في حقه تعالى قياس الأولى ومضمونه أن كل كمال ثبت للمخلوق وأمكن أن يتصف به الخالق، فالخالق أولى به من المخلوق، وكل نقص تنزه عنه المخلوق فالخالق أحق بالتنزه عنه[1].

📖 📖 📖

(١) شرح العقيدة الواسطية ص ٢٥، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ص ١٤٨.



الفصل السابع

الإيمان(١)

قال الجرجاني: الإيمان في اللغة التصديق بالقلب، وفي الشرع: هو الاعتقاد بالقلب، والإقرار باللسان، وقيل: من شهد وعمل ولم يعتقد فهو منافق، ومن شهد ولم يعمل واعتقد فهو فاسق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر، والإيمان على خمسة أوجه: إيمان مطبوع، وإيمان مقبول، وإيمان معصوم، وإيمان موقوف، وإيمان مردود.

فالإيمان المطبوع هو إيمان الملائكة، والإيمان المعصوم هو

---

(١) الإيمان والإسلام الشرعيان متلازمان في الوجود فلا يوجد أحدهما بدون الآخر، بل كلما وجد إيمان صحيح معتد به وجد معه إسلام، وكذلك العكس، ولهذا قد يستغنى بذكر أحدهما عن الآخر، لأن أحدهما إذا أفرد بالذكر دخل فيه الآخر، وأما إذا ذكرا معاً مقترنين أريد بالإيمان التصديق والاعتقاد، وأريد بالإسلام الانقياد الظاهري من الإقرار باللسان وعمل الجوارح، ولكن هذا بالنسبة إلى مطلق الإيمان، أما الإيمان المطلق فهو أخص مطلقاً من الإسلام، وقد يوجد الإسلام بدونه، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ فأخبر بإسلامهم مع نفي الإيمان عنهم، وفي حديث جبريل ذكر المراتب الثلاث: الإسلام، والإيمان، والإحسان، فدل على أن كلاً منها أخص مما قبله..

راجع الفرق بين الإسلام والإيمان في كتاب الإيمان لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٤ وما بعدها، تحقيق هاشم محمد الشاذلي، دار الحديث بجوار دارة الأزهر، القاهرة [د.ت]، وشرح العقيدة الواسطية، المرجع السابق ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

إيمان الأنبياء، والإيمان المقبول هو إيمان المؤمنين، والإيمان الموقوف هو إيمان المبتدعين، والإيمان المردود هو إيمان المنافقين[1].

وقد اختلف الناس في مسألة الإيمان اختلافاً كثيراً ومذهب السلف في مفهوم الإيمان واضح ولله الحمد، وهو الذي تؤيده الأدلة النقلية والعقلية وهو أن الإيمان قول واعتقاد وعمل، يزيد وينقص، وقد بيّن علماء السنّة رحمهم الله مذهب السلف في هذه المسألة، ونذكر هنا من كلامهم ما فيه الكفاية إن شاء الله تعالى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ومن أصول أهل السنّة والجماعة أن الدين والإيمان قول وعمل، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية[2].

وقال ابن أبي العز الحنفي: ذهب مالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، وسائر أهل الحديث، وأهل المدينة - رحمهم الله - وأهل الظاهر وجماعة من المتكلمين إلى أن الإيمان تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان[3].

وقد ركز الشنقيطي - رحمه الله - في مواضع من كتابه [أضواء البيان] على بيان مذهب السلف في مسألة الإيمان، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ﴾[4]، ما نصه: ومعلوم أن الحق الذي لا شك فيه الذي هو مذهب أهل السنّة والجماعة، أن الإيمان شامل للقول والعمل مع الاعتقاد، وذلك ثابت في أحاديث صحيحة كثيرة[5].

---

(١) التعريفات ص ٦٠، تحقيق إبراهيم الأبياري، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٢) شرح العقيدة الواسطية لهراس، ص ١٥٢.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ص ٢٧٣.

(٤) سورة الشورى، الآية: ٥٢.

(٥) أضواء البيان ٧/ ٢٠١.

وعند قوله تعالى: ﴿وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾[1].

ذكر الآيات الدالة على زيادة الإيمان، ثم قال: وهذه الآيات المذكورة نصوص صريحة في أن الإيمان يزيد، ومفهوم منها أنه ينقص أيضاً، كما استدل بها البخاري ـ رحمه الله ـ على ذلك وهي تدل عليه دلالة صريحة لا شك فيها، فلا وجه معها للاختلاف في زيادة الإيمان ونقصه، كما ترى، والعلم عند الله تعالى[2].

وقد ذهب الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، والإمام الطحاوي، وغيرهما إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالقلب.

يقول الطحاوي في بيان ذلك: والإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق بالجنان[3].

قال ابن أبي العز في شرحه لما ذكره الطحاوي في مسألة الإيمان: وذهب كثير من أصحابنا إلى ما أورده الطحاوي رحمه الله، أنه الإقرار باللسان والتصديق بالجنان، ومنهم من يقول إن الإقرار باللسان ركن زائد ليس بأصلي، وإلى هذا ذهب أبو منصور الماتريدي ـ رحمه الله ـ ويروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه[4].

وكان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة أهل السنّة، وذكر كثير من أصحاب المقالات أن الإمام أبا حنيفة يعد من جملة المرجئة، وعلق الشهرستاني على ذلك بقوله: ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول الإيمان هو التصديق بالقلب وهو لا يزيد ولا ينقص ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان، والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتي بترك العمل، وله سبب آخر، وهو أنه كان يخالف القدرية والمعتزلة الذين ظهروا في

---

(١) سورة الكهف، الآية: ١٣.
(٢) أضواء البيان ٤/ ٢٩.
(٣) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي، ص ٣٧٣.
(٤) شرح العقيدة الطحاوية، ص ٣٧٣.

الصدر الأول، والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئاً، وكذلك الوعيدية من الخوارج، فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريقي المعتزلة والخوارج، والله أعلم[١].

وقد دافع ابن أبي العز عن رأي إمامه أبي حنيفة في مسمى الإيمان، واعتبر خلافه مع الأئمة الآخرين من أهل السنّة في هذه المسألة خلافاً صورياً، حيث قال: والاختلاف الذي بين أبي حنيفة والأئمة الباقين من أهل السنّة اختلاف صوري، فإن كون أعمال الجوارح لازمة لإيمان القلب أو جزء من الإيمان مع الاتفاق على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله، إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد. والقائلون بتكفير تارك الصلاة ضموا إلى هذا الأصل أدلة أخرى، وإلا فقد نفى النبي ﷺ الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، والمنتهب، ولم يوجب ذلك زوال اسم الإيمان عنهم بالكلية اتفاقاً[٢].

ومع أن ابن أبي العز دافع عن أبي حنيفة ـ رحمهما الله ـ في رأيه بعدم دخول العمل في مسمى الإيمان، إلا أنه في مبحث زيادة الإيمان ونقصه ركز على ذكر النصوص الدالة على زيادة الإيمان ونقصه، ولم يلتفت إلى ما يخالف تلك النصوص، حيث قال: والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه من الكتاب والسنّة والآثار السلفية كثيرة جداً، منها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[٣]، ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى﴾[٤]، ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا﴾[٥] ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾[٦]، ﴿ٱلَّذِينَ

(١) الملل والنحل ١/١٤١.
(٢) شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٧٤.
(٣) سورة الأنفال، الآية: ٢.
(٤) سورة مريم، الآية: ٧٧.
(٥) سورة المدثر، الآية: ٣١.
(٦) سورة الفتح، الآية: ٤.

﴿قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾﴾[1].

وكيف يقال في هذه الآية والتي قبلها إن الزيادة باعتبار زيادة المؤمن به، فهل في قول الناس ﴿قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾ زيادة مشروع؟ وهل في إنزال السكينة على قلوب المؤمنين زيادة مشروع، وإنما أنزل الله السكينة في قلوب المؤمنين، مرجعهم من الحديبية ليزدادوا طمأنينة ويقيناً؟ ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَٰنِ﴾[2].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾﴾[3].

وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي، وأبو القاسم الساباذي قالا: حدثنا فارس بن مردويه، قال: حدثنا محمد بن الفضل بن العابد قال: حدثنا يحيى بن عيسى قال: حدثنا أبو مطيع، عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة قال: جاء وفد ثقيف إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا رسول الله: الإيمان يزيد وينقص؟ فقال: لا، الإيمان مكمل في القلوب، زيادته كفر، ونقصانه شرك[4].

فقد سئل شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير رحمه الله عن هذا الحديث فأجاب: بأن الإسناد من أبي الليث إلى أبي مطيع مجهولون لا يعرفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة، وأما أبو مطيع فهو: الحكم بن عبدالله بن مسلمة البلخي، ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعمرو بن علي الفلاس، والبخاري، وأبو داود، والنسائي،

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٦٧.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٢٤.

(٤) قال الألباني في تخريجه لأحاديث شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٨٥: موضوع، آفته أبو المهزم، فقد اتهمه شعبة كما ذكره الشارح وغيره.

وأبو حاتم الرازي، وأبو حاتم محمد بن حبان البستي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني، وغيرهم..

وأما أبو المهزم الراوي عن أبي هريرة، فقد تصحف على الكتاب، واسمه يزيد بن سفيان، فقد ضعفه أيضاً غير واحد، وتركه شعبة بن الحجاج، وقال النسائي: متروك، وقد اتهمه شعبة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فلسين لحدثهم سبعين حديثاً..

وقد وصف النبي ﷺ النساء بنقصان العقل والدين، وقال ﷺ: [لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين][1]، والمراد: نفي الكمال ونظائره كثيرة، وحديث شُعب الإيمان[2]، وحديث الشفاعة، وأنه يخرج من النار من في قلبه أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان، فكيف يقال بعد هذا إن إيمان أهل السموات والأرض سواء؟..

وإنما التفاضل بينهم بمعان أخر غير الإيمان؟ وكلام الصحابة رضي الله عنهم في هذا المعنى كثير أيضاً..

ومنه قول أبي الدرداء رضي الله عنه: من فقه العبد أن يتعاهد إيمانه وما نقص منه، ومن فقه العبد أن يعلم أيزداد هو أم ينتقص، وكان عمر رضي الله عنه يقول لأصحابه: هلموا نزدد إيماناً، فيذكرون الله عز وجل. وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول في دعائه: اللهم زدنا إيماناً ويقيناً وفقهاً..

وكان معاذ بن جبل رضي الله عنه يقول لرجل: اجلس بنا نؤمن ساعة..

---

(١) متفق عليه من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، راجع اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، للشيخ محمد فؤاد عبدالباقي ١/ ١٠، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

(٢) نص الحديث المتفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه هو: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»، انظر المرجع السابق نفسه ١/ ٨.

ومثله عن عبدالله بن رواحة رضي الله عنه..

وصح عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان: إنصاف من نفسه، وإنفاق من إقتار، وبذل السلام للعالم[1]، ذكره البخاري رحمه الله في صحيحه، وفي هذا المقدار كفاية وبالله التوفيق[2].

والذي تؤيده الأدلة من الكتاب والسنّة أن الإيمان قول واعتقاد وعمل.. وأن هذه الثلاث داخلة في مسمى الإيمان المطلق.

فالإيمان المطلق يدخل فيه جميع الدين ظاهره وباطنه، أصوله وفروعه فلا يستحق اسم الإيمان المطلق إلا من جمع ذلك كله، ولم ينقص منه شيئاً.. ولما كانت الأعمال والأقوال داخلة في مسمى الإيمان، كان الإيمان قابلاً للزيادة والنقصان، فهو يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي؛ كما تدل لذلك نصوص القرآن الكريم، والسنّة النبوية المطهرة، وكما هو ظاهر مشاهد من تفاوت المؤمنين في عقائدهم وأعمال قلوبهم، وأعمال جوارحهم.

ومن الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه أن الله قسم المؤمنين ثلاث طبقات فقال سبحانه: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[3] فالسابقون بالخيرات هم الذين أدوا الواجبات والمستحبات وتركوا المحرمات والمكروهات وهؤلاء هم المقربون، والمقتصدون هم الذين

---

(١) قال الألباني: رواه ابن أبي شيبة في الإيمان، رقم ١٣١، بتحقيقي، بإسناد صحيح عنه موقوفاً، وأورده البخاري في الإيمان معلقاً مجزوماً موقوفاً، ورواه بعضهم مرفوعاً، وهو خطأ كما قال أبو زرعة وغيره، ذكره الحافظ في الفتح ١/ ٩٠، طبعة مصطفى الحلبي، وقال: إلا أن مثله لا يقال بالرأي، فهو في حكم المرفوع، وهو مخرج في تعليقي على الكلم الطيب، رقم التعليق ١٤٢، طبع المكتب الإسلامي.

(٢) راجع شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٨٤ وما بعدها.

(٣) سورة فاطر، الآية: ٣٢.

اقتصروا على أداء الواجبات وترك المحرمات، والظالمون لأنفسهم هم الذين اجترأوا على بعض المحرمات وقصروا ببعض الواجبات مع بقاء أصل الإيمان معهم.

ومن وجوه زيادته ونقصه كذلك، أن المؤمنين متفاوتون في علوم الإيمان فمنهم من وصل إليه من تفاصيله وعقائده خير كثير فازداد به إيمانه وتم يقينه، ومنهم من هو دون ذلك حتى يبلغ الحال ببعضهم أن لا يكون معه إلا إيمان إجمالي لم يتيسر له من التفاصيل شيء، وهو مع ذلك مؤمن. وكذلك هم متفاوتون في كثير من أعمال القلوب، والجوارح، وكثرة الطاعات وقلتها..

وأما من قال إن الإيمان مجرد التصديق بالقلب وأنه غير قابل للزيادة أو النقصان، كما ذهب إليه أبو منصور الماتريدي، وروي عن أبي حنيفة، فهو محجوج بأدلة كثيرة ذكرنا ما فيه الكفاية منها، ومع أن الإيمان المطلق مركب من الأقوال والأعمال والاعتقادات، فهي ليست كلها بدرجة واحدة، بل العقائد أصل في الإيمان، فمن أنكر شيئاً مما يجب اعتقاده في الله أو ملائكته أو كتبه أو رسله أو اليوم الآخر أو مما هو معلوم من الدين بالضرورة، كوجوب الصلاة، والزكاة، وحرمة الزنا والقتل، وغير ذلك، فهو كافر قد خرج من الإيمان بهذا الإنكار.

وأما الفاسق، الذي يرتكب بعض الكبائر مع اعتقاده حرمتها فأهل السنّة والجماعة لا يسلبون عنه اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقول المعتزلة، والخوارج، بل هو عندهم مؤمن ناقص الإيمان، قد نقص من إيمانه بقدر معصيته، أو هو مؤمن فاسق، فلا يعطونه اسم الإيمان المطلق، ولا يسلبونه مطلق الإيمان، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

آراء الفرق الضالة في مفهوم الإيمان:

ذهب الكرامية إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان فقط،

فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملوا الإيمان، ولكنهم يقولون بأنهم يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به، وقولهم ظاهر الفساد..

وذهب الجهم بن صفوان، وأبو الحسن الصالحي، أحد رؤساء القدرية، إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب، وهذا القول أظهر فساداً مما قبله..

فإن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون عليهما الصلاة والسلام، ولم يؤمنوا بهما، ولهذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾[1]. وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾[2].

وأهل الكتاب كانوا يعرفون النبي ﷺ كما يعرفون أبناءهم، ولم يكونوا مؤمنين به، بل كافرين به، معادين له، وكذلك أبو طالب عنده يكون مؤمناً، فإنه قال:

ولقد علمت بأن دين محمد   من خير أديان البرية ديناً
لولا الملامة أو حذار مسبة   لوجدتني سمحاً بذاك مبيناً

بل إبليس يكون عند الجهم مؤمناً كامل الإيمان، فإنه لم يجهل ربه، بل هو عارف به ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾﴾[3] ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾[4]، ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾﴾[5].

والكفر عند الجهم هو الجهل بالرب تعالى، ولا أحد أجهل منه بربه، فإنه جعله الوجود المطلق، وسلب عنه جميع صفاته، ولا جهل

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النمل، الآية: ١٤.

(٣) سورة ص، الآية: ٧٩ وسورة الحجر، الآية: ٣٦.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٣٩.

(٥) سورة ص، الآية: ٨٢.

أكبر من هذا، فيكون كافراً بشهادته على نفسه[1].

وذهب يونس بن عون النميري إلى أن الإيمان هو المعرفة بالله والخضوع له وترك الاستكبار عليه والمحبة بالقلب، فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن وما سوى ذلك من الطاعات فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان، ولا يعذب على ذلك إذا كان الإيمان خالصاً واليقين صادقاً، فالمؤمن إنما يدخل الجنة بإخلاصه ومحبته لا بعمله وطاعته[2].

وهذا المذهب الفاسد يرد عليه بما رد به على الذي قبله وبما تقدمت الإشارة إليه من دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وبين هذه المذاهب مذاهب أخر بتفاصيل وقيود، أعرضت عنها للاختصار ولقلة فائدتها، وظهور فسادها، ذكر هذه المذاهب الشهرستاني[3] أثناء كلامه على أصناف المرجئة[4]. وإنما ذكرت منها ما ذكرت لأجل إلقاء الضوء عليها وبيان بطلانها وتحذير الناس من هذا الفكر الفاسد.

---

(١) راجع شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤.

(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني ١/ ١٤٠.

(٣) المصدر السابق نفسه ١/ ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٤) قال الجرجاني: المرجئة: قوم يقولون لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، التعريفات ص ٢٦٨.



الفصل الثامن

رؤية الله تعالى

رؤية المؤمنين للّه عز وجل في الآخرة ثابتة بالكتاب والسنّة، وقد جاء التصريح بذلك في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[(١)].

قال الطبري: «حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري قال: ثنا آدم قال: ثنا المبارك عن الحسن في قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ قال: حسنة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ قال: تنظر إلى الخالق، وحق لها أن تنضر وهي تنظر إلى الخالق[(٢)].

قال الشوكاني: إلى ربها ناظرة: هذا من النظر، أي إلى خالقها ومالك أمرها. ناظرة: أي تنظر إليه، هكذا قال جمهور أهل العلم، والمراد ما تواترت به الأحاديث الصحيحة من أن العباد ينظرون إلى ربهم يوم القيامة كما ينظرون إلى القمر ليلة البدر...[(٣)].

قال الحافظ عماد الدين ابن كثير: وهذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة والتابعين، وسلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة

---

(١) سورة القيامة، الآيتان: ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٩/ ١٩٢.

(٣) فتح القدير ٥/ ٣٣٨.

الإسلام، وهداة الأنام[1].

هذا هو قول المفسرين من أهل السنّة، ومن الآيات الدالة عليه قوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾[2].

وقد ذكر المفسرون أن المزيد المذكور في الآية هو: النظر إلى وجه الله الكريم، ووردت بذلك الأحاديث.

قال شيخ المفسرين ابن جرير الطبري: حدثنا علي بن الحسين بن أبجر قال: ثنا عمر بن يونس اليماني قال: ثنا جهضم بن عبدالله بن أبي الطفيل قال: ثنا أبو طيبة، عن معاوية العبسي، عن عثمان بن عمير، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «أتاني جبريل عليه السلام وفي كفه مرآة بيضاء فيها نكتة سوداء فقلت: يا جبريل، ما هذه؟ قال: هذه الجمعة، قلت: فما هذه النكتة السوداء فيها؟ قال: هي الساعة تقوم يوم الجمعة، وهو سيد الأيام عندنا، ونحن ندعوه في الآخرة يوم المزيد. قلت: ولِمَ تدعونه يوم المزيد؟ قال: إن ربك تبارك وتعالى اتخذ في الجنة وادياً أفيح من مسك أبيض، فإذا كان يوم الجمعة نزل من عليين على كرسيه، ثم حف الكرسي بمنابر من نور، ثم جاء النبيون حتى يجلسوا عليها، ثم يجيء أهل الجنة حتى يجلسوا على الكثب، فيتجلى لهم ربهم عز وجل حتى ينظروا إلى وجهه وهو يقول: أنا الذي صدقتكم عدتي، وأتممت عليكم نعمتي، فهذا محل كرامتي، فسلوني فيسألونه الرضا فيقول: رضاي أحلكم داري وأنالكم كرامتي، فسلوني، فيسألونه حتى تنتهي رغبتهم، فيفتح لهم عند ذلك ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، إلى مقدار منصرف الناس من الجمعة، حتى يصعد على كرسيه، فيصعد معه الصديقون والشهداء، وترجع أهل الجنة إلى غرفهم درة بيضاء، لا نظم فيها ولا فصم، أو ياقوتة حمراء، أو زبرجدة خضراء، منها غرفها

---

(١) تفسير ابن كثير: ٤/ ٤٥٠.

(٢) سور ق، الآية: ٣٥.

وأبوابها، فليسوا إلى شيء أحوج منهم إلى يوم الجمعة، ليزدادوا منه كرامة، وليزدادوا نظرة إلى وجهه، ولذلك دعي يوم المزيد»[1].

وقال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[2]، فالحسنى الجنة، والزيادة هي النظر إلى وجه الله الكريم[3].

وقد فسرها النبي ﷺ بذلك، والصحابة من بعده، فقد روى مسلم في صحيحه من حديث صهيب قال: إذا دخل أهل الجنة الجنة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئاً أزيدكم؟ فيقولون: ألم تبيض وجوهنا، ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار، قال: فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئاً أحب إليهم من النظر إلى ربهم عز وجل، وزاد حماد بن سلمة: ثم تلا هذه الآية: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾][4].

هذه نصوص من الكتاب والسنّة لا مجال للشك معها في أن المؤمنين يرون الله عز وجل بأبصارهم في الجنة، وقد تمسك بها علماء المدرسة السلفية على مر العصور، وقد بين أبو جعفر الطحاوي مذهب أهل السنّة في هذه المسألة حيث قال:

والرؤية حق لأهل الجنة بغير إحاطة، ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (٢٣)﴾، وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ فهو كما قال، ومعناه على ما أراد لا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم للّه عز وجل ولرسوله ﷺ ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه[5].

---

(١) جامع البيان عن تأويل القرآن ٢٦/١٧٣ ـ ١٧٥، وانظر تفسير ابن كثير ٤/٢٢٩.

(٢) سورة يونس، الآية: ٢٦.

(٣) انظر تفسير ابن كثير ٢/٤١٤.

(٤) صحيح مسلم بشرح النووي ٣/١٧.

(٥) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤.

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن المثبتين لرؤية الله عز وجل في الآخرة هم الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، كمالك، والثوري، والأوزاعي، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي حنيفة، وأبي يوسف، وأمثال هؤلاء وسائر أهل السنّة والحديث والطوائف المنتسبين إلى السنّة والجماعة، كالكلابية، والكرامية، والأشعرية، والسالمية، وغيرهم، فهؤلاء كلهم متفقون على إثبات الرؤية للّه تعالى(١).

وفي الواقع، أن الأشاعرة أثبتوا الرؤية ولكنهم حاروا في تفسير معنى الرؤية المثبتة، وفسروها بعدة تفسيرات..

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: واختلف من أثبت الرؤية في معناها: فقال قوم يحصل للرائي العلم بالله تعالى برؤية العين كما في غيره من المرئيات، وهو على وفق قوله ـ أي قول الرسول ـ في حديث الباب كما ترون القمر(٢) إلا أنه منزه عن الجهة والكيفية، وذلك أمر زائد على العلم.

وقال بعضهم: إن المراد بالرؤية العلم.

وعبر عنها بعضهم بأنها حصول حالة في الإنسان نسبتها إلى ذاتها المخصوصة نسبة الإبصار إلى المرئيات..

وقال بعضهم: رؤية المؤمن للّه نوع كشف وعلم إلا أنه أعم وأوضح من العلم، وهذا أقرب إلى الصواب من الأول، أي تفسيرها بالعلم، وتعقب الأول بأنه حينئذ لا اختصاص لبعض دون بعض، لأن العلم لا يتفاوت، وبأن الرؤية بمعنى العلم تتعدى لمفعولين، تقول: رأيت زيداً فقيهاً أي علمته، فإن قلت: رأيت زيداً منطلقاً لم يفهم منه

---

(١) منهاج السنة ١/٢١٥ ـ ٢١٦.

(٢) يشير إلى قول النبي ﷺ: [إنكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته...].

إلا رؤية البصر، ويزيده تحقيقاً قوله في الخبر: إنكم سترون ربكم عياناً، لأن اقتران الرؤية بالعيان لا يحتمل أن يكون بمعنى العلم[١].

وبتأمل تلك الأقوال التي حكاها ابن حجر باستثناء تفسير الرؤية بالعلم. نفهم أنه يرى أنها تمثل مفهوماً واحداً بتغييرات مختلفة، ولذا اكتفى بترجيح الرأي الأخير باعتباره متضمناً للأولين، وأشار إلى هذا التضمن بوصف القول الذي فسر الرؤية بالعلم بأنه الأول مع أنه الثالث في الأقوال التي ذكرها.

فرؤية الله على ما رجحه الحافظ ابن حجر هي كما تقدم، نوع كشف وعلم إلا أنه أعم وأوضح من العلم، وعبر عن ذلك الجرجاني إذ قال: إن المراد من الرؤية انكشاف نسبته إلى ذاته المخصوصة، كنسبة الانكشاف المسمى بالأبصار إلى سائر المبصرات، والانكشاف على وفق المكشوف في الاختصاص بجهة وحيز، وفي عدمه[٢].

كما يوضح ذلك عضد الدين الإيجي بالمثال إذ يقول: إذا نظرنا إلى الشمس فرأيناها، ثم غمضنا العين، فعند التغميض نعلم الشمس علماً جلياً، وهذه الحالة مغايرة للحالة الأولى، التي هي الرؤية بالضرورة[٣].

ويزيدنا الغزالي توضيحاً إذ يقرر أن الرؤية نوع إدراك هو كمال ومزيد كشف بالإضافة إلى التخيل، فإنا نرى الصديق مثلاً ثم نغمض العين فتكون صورة الصديق حاضرة في دماغنا على سبيل التخيل والتصور، ولكننا لو فتحنا البصر أدركنا تفرقة، ولا ترجع تلك التفرقة إلى إدراك صورة أخرى مخالفة لما كانت في الخيال، بل الصورة المبصرة مطابقة للمتخيلة، وليس بينهما افتراق، إلا أن هذه الحالة

---

(١) فتح الباري ٢٨/ ٢٠٤.

(٢) شرح المواقف ص ٢٢٤.

(٣) المواقف ص ٢٠٩، طبعة بيروت.

الثانية كالاستكمال لحالة التخيل، وكالكشف لها، فتحدث فيها صورة الصديق حدوثاً أوضح وأتم وأكمل من الصورة الجارية في الخيال.

فإذن التخيل نوع إدراك أعلى رتبة، ووراءه رتبة أخرى هي أتم منه في الوضوح والكشف، بل هي كالتكميل له، فنسمي هذا الاستكمال بالإضافة إلى الخيال رؤية وإبصاراً.

وكذا من الأشياء ما نعلمه ولا نتخيله، وهو ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته وكل ما لا صورة له أي لا لون له ولا قدر.

فلننظر هل يحيل العقل أن يكون لهذا الإدراك مزيد استكمال نسبته إليه نسبة الإبصار إلى التخيل؟ فإن كان ذلك ممكناً سمينا ذلك الكشف والاستكمال بالإضافة إلى العلم رؤية كما سميناه بالإضافة إلى التخيل رؤية[(١)].

والذي لا شك فيه أن رؤية الله عز وجل تتعلق بذاته العلية، التي لا يحيط بها وصف الواصفين، ولا إدراك المدركين، ومن ثم أرى أن مجال العقل البشري في تقرير إثبات رؤية الله سبحانه وتعالى، محدود ذلك أننا بالبحث في تفسير نصوص الكتاب والسنّة الواردة في هذه المسألة، وفهمها فهماً بعيداً عن الأهواء المذهبية، ناظرين إلى تلك النصوص مجتمعة متكاملة، نظرة موضوعية، خالية من شائبة التعصب، بحيث لا يقف الباحث عند النص الذي يرى أنه يؤيد مذهبه، فيستدل به، ويلجأ إلى تأويل النصوص المتعددة التي تعارضه، كما فعل ذلك المعتزلة[(٢)]، وعلى ضوء هذه الحقيقة أقول:

إن المعتمد في إثبات رؤية الله تعالى هو الدليل النقلي من الكتاب أو السنّة، لأن الذين اعتمدوا على العقل من المنكرين للرؤية لجؤوا إلى تأويل النصوص الواردة في إثباتها تأويلاً يبدو فيه التعنت

---

(١) الاقتضاء في الاعتقاد ص ٣٧ ـ ٣٨، طبعة صبيح.

(٢) سيأتي الكلام عن رأي المعتزلة قريباً.

والتكلف بصورة واضحة[1]، وكذلك الذين أوردوا الدليل العقلي للأشعري على صحة الرؤية وإمكانها، الله موجود، وكل موجود يصح أن يرى، قد قرنوا هذا الدليل بالشبه والاعتراضات من المنكرين للرؤية[2].

وقد أوهت هذه الشبه بنيانه وأضعفت قواعده، مما جعل الأشاعرة أنفسهم يعلنون عدم اطمئنانهم إليه، وتمسكهم بالدليل النقلي.

يقول الشهرستاني بعد إيراده لدليل الأشعري العقلي على جواز الرؤية والاعتراضات الواردة عليه من المنكرين: واعلم أن هذه المسألة سمعية، أما وجوب الرؤية فلا شك في كونها سمعية، وأما جواز الرؤية فالمسلك العقلي ما ذكرناه، وقد وردت عليه تلك الإشكالات، ولم تسكن النفس في جوابها كل السكون، ولا تحركت الأفكار العقلية إلى التقصي عنها كل الحركة.

فالأولى بنا أن نجعل الجواز أيضاً مسألة سمعية، وأقوى الأدلة السمعية فيها قصة موسى عليه السلام، وذلك مما يعتمد كل الاعتماد عليه[3].

ويقرر شارح المواقف أن في ترجيح المسلك العقلي لإثبات صحة الرؤية تكلفاً واضحاً، ثم يقول: فإذن الأولى بنا ما قد قيل من أن التعويل في هذه المسألة على الدليل العقلي متعذر، فلنذهب إلى ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي من التمسك بالظواهر النقلية، وقد مر عمدتها. . والمقصود بعمدة الظواهر النقلية في إثبات صحة الرؤية، ما أشار إليه الشهرستاني أيضاً وهو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه

---

(١) للتوسع في ذلك راجع مبحث الرؤية في كتب المعتزلة وأبرزها شرح الأصول الخمسة للقاضي عبدالجبار، وكذلك الجزء الرابع من المغني له أيضاً.

(٢) راجع نهاية الإقدام ص ٣٥٧ ـ ٣٦٨، وشرح المواقف ص ١٩٧ ـ ٢٠٨.

(٣) راجع نهاية الإقدام ص ٣١٩.

السلام: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[1].

رأي نفاة الرؤية والرد عليه:

تقدمت الإشارة إلى أن المعتزلة لجؤوا إلى تأويل النصوص الواردة في الرؤية بطريقة يبدو فيها التعنت والتكلف بصورة واضحة، وقد تأولوا هذه النصوص بناء على نفيهم الجهة عن الله عز وجل، لأن المرئي يجب أن يكون في جهة من الرائي، وما دامت الجهة مستحيلة وهي شرط في الرؤية، فالرؤية كذلك مستحيلة، ووافق المعتزلة في إنكار رؤية الله تعالى، طوائف من المتكلمين الضلال، كالجهمية، والخوارج، وبعض المرجئة، وجمهور المتأخرين من الشيعة الإمامية[2].

وقد احتج نفاة الرؤية بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾[3] وقوله عز وجل لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[4] ولا حجة لهم في ذلك، لأن نفي الإدراك لا يستلزم نفي الرؤية، فالمراد أن الأبصار تراه ولكن لا تحيط به علماً، لأن الإدراك هو الرؤية على جهة الإحاطة، فهو رؤية خاصة ونفي الخاص لا يستلزم نفي مطلق الرؤية، وكذلك استدلالهم بقوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ لا يصلح دليلاً على نفي الرؤية، بل الآية تدل على الرؤية من وجوه كثيرة منها:

١ ـ وقوع السؤال من موسى عليه السلام وهو رسول الله وكليمه وهو أعلم بما يستحيل في حق الله من هؤلاء المتكلمين الضلال، فلو كانت الرؤية ممتنعة لما طلبها.

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

(٢) راجع شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ٢٠٤، والعقيدة في ضوء القرآن الكريم للدكتور صلاح عبدالعليم إبراهيم ١/ ٢٠٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٣.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٤٣.

٢ ـ أن الله عز وجل علق الرؤية على استقرار الجبل حال التجلي وهو ممكن والمعلق على الممكن ممكن.

٣ ـ أن الله تجلى للجبل بالفعل، وهو جماد فلا يمتنع أن يتجلى لأهل محبته وأصفيائه.

وأما قولهم إن [لن] تفيد النفي المؤبد، وأنها تدل على عدم وقوع الرؤية أصلاً، فهو كذب على اللغة، فقد قال عز وجل حكاية عن الكفار ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ثم قال: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[1]، فأخبر عن عدم تمني الموت بلن، ثم أخبر عن تمنيهم له وهم في النار.

لقد أسرف المعتزلة ومن سلك طريقهم من المتكلمين في الاعتماد على العقل وتقدير سلطانه، وتقديمه على نصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة، ولو أنهم تدبروا النصوص ووقفوا عندها، لتبين لهم أن معنى قوله تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ لن تستطيع رؤيتي في الدنيا لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته سبحانه، ولو كانت الرؤية ممتنعة لذاتها لقال: إني لا أرى أو لا يجوز رؤيتي، أو لست بمرئي، ونحو ذلك..

والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى أنه لو كان في يد إنسان حجر ولله المثل الأعلى ـ فقال له إنسان: ناولني هذا لآكله، فإنه يقول له: هذا لا يؤكل ولا يقول له: لا تأكل ولو كان في يده بدل الحجر تفاحة، لقال له لا تأكلها أي هذا مما يؤكل، ولكن لا تأكله، فلما قال تعالى: ﴿لَن تَرَانِي﴾ ولم يقل لا أرى ونحوه، علمنا أنه تعالى في ذاته جائز الرؤية، ولكن موسى عليه السلام لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار لضعف البشر فيها عن رؤيته تعالى، بدليل أن الجبل مع قوته وصلابته لم يثبت للتجلي في هذه الدار فكيف بالبشر الذي خلق من

---

(١) سورة الزخرف، الآية: ٧٧.

ضعف[1]؟.

وقد تصدى الكثير من العلماء للرد على المتكلمين عامة، وعلى المعتزلة خاصة، ومن أبرز من تصدى للرد عليهم شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ومن ردوده على نفاة الرؤية قوله:

وأما احتجاج النفاة بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ فالآية حجة عليهم لا لهم، لأن الإدراك إما أن يراد به مطلق الرؤية أو الرؤية المقيدة بالإحاطة، والأول باطل، لأنه ليس كل من رأى شيئاً يقال إنه أدركه، كما لا يقال إنه أحاط به، كما سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن ذلك فقال: ألست ترى السماء؟ قال: بلى، قال: أكلها ترى؟ قال: لا، ومن رأى جوانب الجيش أو الجبل أو البستان أو المدينة لا يقال إنه أدركها، وإنما يقال أدركها إذا أحاط بها رؤية.

ونحن في هذا لمقام ليس علينا بيان ذلك، وإنما ذكرنا هذا بياناً لتفنيد المنع بل المستدل بالآية على نفي الرؤية، عليه أن يبين أن الإدراك في لغة العرب طرف للرؤية، وإن كل من رأى شيئاً يقال في لغتهم أنه أدركه وهذا لا سبيل إليه.

كيف وبين لفظ الرؤية ولفظ الإدراك عموم وخصوص، فقد تقع رؤية بلا إدراك، وقد يقع إدراك بلا رؤية، أو اشتراك لفظي، وأن الإدراك يستعمل في إدراك العلم وإدراك القدرة، فقد يدرك الشيء بالقدرة وإن لم يشاهد كالأعمى الذي طلب رجلاً هارباً فأدركه ولم يره، وقد قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ قَالَ أَصْحَٰبُ مُوسَىٰٓ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴿٦١﴾ قَالَ

(١) راجع تفسير الرازي ٢٣٨/١٤ ـ ٢٤٠، وشرح العقيدة الطحاوية ص ١١١، والشفا للقاضي عياض ١١٩/١ ـ ١٢٠، وشرح العقيدة الواسطية للهراس ص ٩٤ ـ ٩٧.

﴿كَلَّآ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ۝٦٢﴾[1].

فنفي موسى الإدراك مع إثبات الترائي، فعلم أنه قد يكون رؤية بلا إدراك، والإدراك هنا هو إدراك القدرة، أي ملحقون محاط بنا، وإذا انتفى هذا الإدراك فقد تنتفي إحاطة البصر أيضاً.

ثم يبين شيخ الإسلام وجه الاستدلال بالآية على جواز الرؤية بعد إبطاله استدلال النفاة بها، فيقول مواصلاً كلامه: ومما يبين ذلك أن الله تعالى ذكر هذه الآية يمدح بها نفسه سبحانه وتعالى، ومعلوم أن كون الشيء لا يرى ليس صفة مدح، لأن النفي المحض لا يكون مدحاً إن لم يتضمن أمراً ثبوتياً، لأن المعدوم أيضاً لا يرى، والمعدوم لا يمدح، فعلم أن مجرد نفي الرؤية لا مدح فيه، وإن كان المنفي هو الإدراك، فهو سبحانه لا يحاط به رؤية كما لا يحاط به علماً، ولا يلزم من نفي إحاطة العلم والرؤية نفي الرؤية، بل يكون ذلك دليلاً على أنه يرى ولا يحاط به، فإن تخصيص الإحاطة يقتضي أن مطلق الرؤية ليس بمنفي.

ثم بين رحمه الله مصدر تفسيره هذا إذ يختم كلامه قائلاً: وهذا الجواب قول أكثر العلماء من السلف وغيرهم، وقد روي معناه عن ابن عباس رضي الله عنهما وغيره.

فلا تحتاج الآية إلى تخصيص ولا خروج عن ظاهر الآية، فلا تحتاج أن نقول لا نراه في الدنيا أو نقول: لا تدركه الأبصار، بل المبصرون لا يدركونه، أو لا يدركه كلها بل بعضها ونحو ذلك من الأقوال التي فيها تكلف[2].

---

(١) سورة الشعراء، الآية: ٦٢.

(٢) منهاج السنة ٢١٦/١، والرسالة التدمرية ص ٢٠، وانظر الشفا للقاضي عياض ١٩٨/١ ـ ١٩٩، وقد استحسن هذا الوجه من الاستدلال بالآية على الرؤية فخر الدين الرازي، وابن أبي العز الحنفي، راجع تفسير الرازي ١٣١/١٣، وشرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ١٢.

وقد حذا الشيخ محمد رشيد رضا حذو شيخ الإسلام ابن تيمية في الاستدلال بالآية على الرؤية، حيث قرر أنها تدل على رؤيته تعالى من حيث أن الإدراك معناه الإحاطة، وإدراك الأبصار إنما هو إحاطتها فنفي الإدراك يستلزم إثبات رؤية لا إدراك فيها، فكأنه قال: لا تدركه الأبصار التي تراه وهو يدرك الأبصار التي يراها ويحيط بها، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[1] أي: هو يحيط بهم علماً لأنه يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم، ﴿وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌۢ ﴿٢٠﴾﴾[2]، وهم لا يحيطون به علماً، لأن إحاطة المحاط به بالمحيط محال، وهو يستلزم إثبات أصل العلم به لا نفيه، كآية نفي إدراك الإبصار، وكل منهما جار على قاعدة معروفة في اللغة، وهي: أن نفي المقيد يقصد به إلى القيد، وأن نفي وصف خاص لمعنى عام يستلزم إثبات ذلك العام، كقولك: فلان لا يشبع، فإنه إثبات للأكل ونفي للشبع[3].

وقد رد الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي الجكني بردود قوية على نفاة الرؤية، ومن ذلك ما ذكره عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى...﴾ حيث قال: واستدل المعتزلة النافون لرؤية الله بالأبصار يوم القيامة بهذه الآية على مذهبهم الباطل، وقد جاءت آيات تدل على أن نفي الرؤية إنما هو في الدنيا، وأما في الآخرة فإن المؤمنين يرونه جل وعلا بأبصارهم كما صرح به تعالى في قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة بأبصارهم، وتحقيق المقام في المسألة: أن رؤية الله جل وعلا بالأبصار جائزة عقلاً في الدنيا والآخرة، ومن أعظم الأدلة على جوازها عقلاً في دار الدنيا قول موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ﴾ لأن موسى لا يخفى عليه الجائز،

---

(١) سورة طه، الآية: ١١٠.

(٢) سورة البروج، الآية: ٢٠.

(٣) تفسير المنار ٩/١١٩.

والمستحيل في حق الله تعالى، وأما شرعاً فهي جائزة وواقعة في الآخرة، كما دلت عليه الآيات وتواترت به الأحاديث الصحيحة، وأما في الدنيا فممنوعة شرعاً، كما دلت عليه آية الأعراف هذه(١).

هذا وإن من تأمل نصوص الكتاب والسنّة الواردة في إثبات رؤية الله عز وجل، علم أن منها ما يدل على جواز رؤيته تعالى، ومنها ما يدل على وقوعها للمؤمنين في الآخرة، وأما رؤية نبينا محمد عليه الصلاة والسلام لربه في الدنيا، فكما ذكر القاضي عياض في كتابه [الشفا] أن القول بأن الرسول رأى ربه بعينه ليس فيه قاطع ولا نص، والمعول فيه على آيتي النجم(٢) والتنازع فيهما مأثور والاحتمال ممكن(٣). ولا أثر قاطع متواتر عن النبي ﷺ بذلك(٤).

وقد روى مسلم في صحيحه من حديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: سألت رسول الله ﷺ هل رأيت ربك؟ فقال: نور

---

(١) راجع كتابي الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار: أضواء البيان ٢/ ٣٣٢، ودفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب ص ١٢٠ ـ ١٢٢، مطبعة المدني، القاهرة [د.ت] وانظر كتاب الشفا للقاضي عياض، تجد بحثاً قيماً في الموضوع ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٢) قال الطبري عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ النجم: ١٣، لقد رآه مرة أخرى، واختلف أهل التأويل في الذي رأى محمد نزلة أخرى، نحو اختلافهم في قوله: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ وذكر عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: يا أبا عائشة، تعني مسروق، من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم الفرية على الله، قال: وكنت متكئاً فجلست فقلت: يا أم المؤمنين، انظريني ولا تعجليني، أرأيت قول الله: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾ قالت: إنما هو جبريل رآه مرة على خلقه وصورته التي خلقه الله عليها، ورآه مرة أخرى حين هبط من السماء ساداً عظم خلقه ما بين السماء والأرض، قالت: أنا أول من سأل النبي ﷺ عن هذه الآية: قال: هو جبريل عليه السلام، راجع جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٢٧/ ٥٠.

(٣) نقلاً عن الدكتور صلاح عبدالعليم إبراهيم، المرجع السابق ١/ ٢١٧.

(٤) الشفا للقاضي عياض ١/ ٢٠١.

أنى أراه[1]، أي فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه، يمنعني من رؤيته، ولذا أنكرت عائشة رضي الله عنها رؤية الرسول ﷺ لربه بعينه، حيث قالت لمسروق حين سألها: هل رأى محمد ربه؟ فقالت: لقد قفّ شعري مما قلت. ثم قالت: من حدثك أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية[2].

وقد نقل النووي عن القاضي عياض قوله: اختلف السلف والخلف هل رأى نبينا ﷺ ربه ليلة الإسراء، فأنكرته عائشة رضي الله عنها كما وقع هنا في صحيح مسلم، وجاء مثله عن أبي هريرة وجماعة وهو المشهور عن ابن مسعود، وإليه ذهب جماعة من المحدثين والمتكلمين.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه رآه بعينه ومثله عن أبي ذر، وكعب رضي الله عنهما، والحسن رحمه الله، وكان يحلف على ذلك، وحكي مثله عن ابن مسعود، وأبي هريرة، وأحمد بن حنبل، وحكى أصحاب المقالات عن أبي الحسن الأشعري، وجماعة من أصحابه أنه رآه، ووقف بعض مشايخنا في هذا، وقال: ليس عليه دليل واضح، ولكنه جائز، ورؤية الله تعالى في الدنيا جائزة، وسؤال موسى إياها دليل على جوازها، إذ لا يجهل نبي ما يجوز ويمتنع على ربه[3].

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ٣/ ١٢.
(٢) المصدر السابق نفسه ٣/ ٨ ـ ١٠.
(٣) شرح النووي على مسلم ٣/ ٤. وانظر الشفا للقاضي عياض ١/ ١٩٥.



الفصل التاسع

القدر

القَدَرُ، محركةً: القضاء والحكم ومبلغ الشيء، ويضم، كالمقدار والطاقة، كالقدر فيهما جمع أقدارٌ، والقدرية: جاحدو القدر، وقَدَرَ الله تعالى ذلك عليه يقدُره ويقدِره قدْراً وقدَراً وقدَّره عليه وله. واستقدر الله خيراً: سأله أن يقدر له به، وقدر الرزق: قسمه، والقدر الغنى واليسار[1].

قال الرازي في مختار الصحاح: القدر ما يقدره الله من القضاء وقدر الشيء مبلغه، وهو بسكون الدال وفتحها، وهو في الأصل مصدر. قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[2] أي عظموه حق تعظيمه، ويقال: ما لي عليه مقدرة، بكسر الدال وفتحها، أي قدرة، ومنه قولهم: المقدرة تذهب الحفيظة، ورجل ذو مقدرة بالضم أي ذو يسار، وأما من القضاء والقدر فالمقدرة بالفتح لا غير[3].

وقال الراغب الأصفهاني في كتابه المفردات في غريب القرآن: القدر هو التقدير، والقضاء هو الفصل والقطع، وقد ذكر بعض العلماء

---

(١) الفيروزآبادي: القاموس المحيط ٢/ ١١٤، مطبعة فن الطباعة روزين شلهوت ١١٣٥هـ.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ٩١.

(٣) المختار الصحاح ٥٢٣.

أن القدر بمنزل المعد للكيل، والقضاء بمنزلة الكيل، وهذا كما قال أبو عبيدة لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، لما أراد الفرار من الطاعون بالشام، أتفر من القضاء؟ قال: أفر من قضاء الله إلى قدر الله، تنبيهاً على أن القدر ما لم يكن قضاء فمرجو أن يدفعه الله، فإذا قضي فلا مدفع له[1].

وأما تعريف القدر في الاصطلاح، فقال فيه الشريف الجرجاني: القدر تعلق الإرادة الذاتية بالأشياء في أوقاتها الخاصة، فتعليق كل حال من أحوال الأعيان بزمان معين، وسبب معين، عبارة عن القدر. وخروج الممكنات من العدم إلى الوجود واحداً بعد واحد، مطابقاً للقضاء.

والقضاء في الأزل، والقدر فيما لا يزال، والفرق بين القدر والقضاء هو أن القضاء وجود جميع الموجودات في اللوح المحفوظ مجتمعة، والقدر وجودها متفرقة في الأعيان بعد حصول شرائطها[2].

وقال الحافظ ابن حجر: القدر مصدر، تقول: قدرت الشيء بتخفيف الدال وفتحها: أقدره بالكسر والفتح قدراً وقدراً إذا أحطت بمقداره، والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته[3].

إن مسألة القدر من المسائل الرئيسية التي بدأت بها المباحث الكلامية في الإسلام، وكانت مسألة أفعال العباد مثار جدل بين مختلف الفرق الإسلامية، ومذهب أهل السنّة في عقيدة القدر: أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الله خالق كل شيء، ومحيط بكل

---

(١) المفردات في غريب القرآن ص ٤٠٧.

(٢) علي بن محمد بن علي الجرجاني، التعريفات ص ٢٢٠ ـ ٢٢١، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.

(٣) فتح الباري ١/١١٨.

شيء علماً، وأن ذلك لا يتعارض مع مسؤولية العبد وتكليفه وجزائه ثواباً أو عقاباً، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

إن الإيمان بالقدر خيره وشره أحد أركان الإيمان الستة، فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن النبي ﷺ قوله: [الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره][١].

غير أنه إلى جانب ذلك ينبغي أن لا نغفل حقيقة مهمة دعا إليها رسول الله ﷺ وتمسك بها السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن اقتدى بهم على مر العصور، ألا وهي: أن القدر سر الله فلا نكشفه، كما قال الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه[٢].

يقول الإمام أبو جعفر الطحاوي - رحمه الله -: وأصل القدر سر الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً، ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾[٣] فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب كان من الكافرين[٤].

وتقدم الحديث الذي أخرجه الإمام أحمد في مسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه: أن بعض أصحاب رسول الله ﷺ جلسوا عند باب من أبوابه فذكروا آية من القرآن، فتماروا فيها، فقال ﷺ: إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضاً بل يصدق بعضه بعضاً فما

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٥٦.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

(٤) العقيدة الطحاوية بشرح ابن أبي العز الحنفي، ص ٢٧٦.

عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم فردوه إلى عالمه[١].

ولهذا كان الصحابة رضوان الله عليهم يؤمنون بقدرة الله تعالى، وأنه خالق كل شيء، ويؤمنون بالقدر خيره وشره من الله، ولكن لا يخوضون فيه، إذا ذكر القدر أمسكوا كما علمهم رسول الله ﷺ.

وقال الإمام أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ في مسألة القدر: هذه مسألة قد استعصت على الناس، فأنى يطيقونها، هذه مسألة مقفلة قد ضل مفتاحها، فإن وجد مفتاحها علم ما فيها، ولم يفتح إلا بمخبر من الله تعالى يأتي بما عنده ويأتي ببينة وبرهان..

وقال لقوم من القدريين جاءوا يجادلونه في القدر: أما علمتم أن الناظر في القدر كالناظر في شعاع الشمس كلما ازداد نظراً ازداد حيرة؟..

وفي نفس المعنى قال جعفر الصادق: إن الله تعالى أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً فما أراده بنا طواه عنا، وما أراده منا أظهره لنا، فما بالنا نشتغل بما أراده بنا عما أراده منا؟..

وقد سأل بعض الناس الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن القضاء والقدر، وصلته بالجزاء، فأجابه علي بما يزيل الشبهة من غير خوض، ثم ختم كلامه بقوله: إن الله أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، وكلف تيسيراً، ولم يعص مغلوباً، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثاً، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً، ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار[٢].

يقول الشيخ محمد أبو زهرة معلقاً على هذا النص الذي نقله لنا: وإن الذي يستخلص من كلام الإمام علي بن أبي طالب الذي نقلناه آنفاً أن علينا أن نطيع الله تعالى فيما أمرنا به، وأن نجتنب ما

---

(١) تقدم الحديث بتمامه في أول الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٢) اقتباس من الآية رقم ٢٧، من سورة ص.

نهانا عنه، وحسبنا في ذلك أننا نعلم ونحس ونشعر بأننا مختارون فيما نفعل، وأننا في استطاعتنا أن نفعل وألا نفعل، وأنه يكفي ذلك لنشعر بما يجب علينا، وما لا يصح لنا، إن الاشتغال عن ذلك بتعرف أمر مغلق قد ضاع مفتاحه لا يجدي فتيلا(١).

عموم القدر:

إن الإيمان بعموم القدر هو مذهب أهل السنّة الثابت بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهذا العموم يتضمنه قوله ﷺ: [ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن]، ومعنى ذلك أن كل ما يقع من خير وشر(٢)، كفر أو إيمان، طاعة كان أو معصية، إنما هو مراد الله تعالى داخل في قضائه وقدره، ولا يتنافى هذا، أعني إرادة الله للكفر والمعاصي قدراً وكوناً مع كونه سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها، بل ينهى عنها لأن مفهوم الإرادة هو التخصيص والترجيح، وهذا يخالف معنى الأمر والمحبة والرضا، ويوضح لنا شارح العقيدة الطحاوية هذه القضية فيقول: وأما أهل السنّة فيقولون: إن الله وإن كان يريد المعاصي قدراً، فهو لا يحبها ولا يرضاها، ولا يأمر بها، بل يبغضها ويسخطها وينهى عنها، وهذا قول السلف قاطبة، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

---

(١) العقيدة الإسلامية، للشيخ محمد أبو زهرة ص ٥٥ ـ ٥١، نشر مجمع البحوث الإسلامية، ١٩٦٩م. وانظر: شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ١٥٣ ـ ١٥٥. نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ١/ ٢٤٠ للدكتور علي سامي النشار، نشر دار المعارف.

(٢) إذا قدر الله على الإنسان شراً فإنما هو شر بالنسبة إلى الإنسان نفسه، بسبب ذنوبه وجهله، وأما بالنسبة إلى الله عز وجل فإن ذلك خير محض لأنه جار على مقتضى حكمته وعدله، وهذا هو الذي تؤيده الأدلة، وهو قول أهل السنّة، فكل ما يبتلى به العبد من الذنوب فهي عقوبة له على ذنوب قبلها، فالذنب يكسب الذنب. انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز: ٤٩٧، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ٨/ ٦٣.

والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان:

١ ـ إرادة قدرية كونية:

وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾(١) وقوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾(٢)، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِىٓ إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾(٣).

٢ ـ وإرادة دينية أمرية شرعية

وهي المتضمنة لمحبة الله تعالى ورضاه، كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾(٤) وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴿٢٨﴾﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾(٦).

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح، هذا يفعل ما لا يريده الله، أي لا يحبه ولا يرضاه ولا يأمر به.

وأما الإرادة الكونية: فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المريد أن يفعل، وبين إرادته من غيره أن يفعل، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة معلقة بفعله، وإذا

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣.
(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢٥.
(٣) سورة هود، الآية: ٣٤.
(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٥.
(٥) سورة النساء، الآية: ٢٨.
(٦) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

أراد من غيره أن يفعل فعلاً فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر فقد يريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا يريد ذلك، وإن كان مريداً منه فعله[1].

فجملة القول إذن أن هناك فرقاً بين ما يراد بنا وما يراد منا، فالأول منوط بإرادة الله وحده لا دخل لنا فيه، والثاني لنا بإزائه قدرة واختيار ومن ثم كانت المؤاخذة والجزاء ثواباً وعقاباً..

أفعال الإنسان تسند إليه حقيقة:

مذهب أهل السنّة والجماعة أن أفعال العباد الاختيارية تسند إليهم حقيقة والله خالقهم وخالق أفعالهم وهذا هو الذي تدل له الآيات القرآنية الكريمة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: والعباد فاعلون حقيقة، والله خلق أفعالهم، فالعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خالقهم وإرادتهم، كما قال تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾[2].

قال العلاّمة محمد خليل هراس في شرحه للعقيدة الواسطية ما نصه: وخلاصة مذهب أهل السنّة والجماعة في القدر وأفعال العباد ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنّة من أن الله سبحانه وتعالى هو الخالق لكل شيء، من الأعيان والأوصاف والأفعال وغيرها، وأن مشيئته تعالى عامة شاملة لجميع الكائنات، فلا يقع منها شيء إلا بتلك المشيئة، وأن خلقه سبحانه الأشياء بمشيئته إنما يكون وفقاً لما علمه

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) سورة التكوير، الآيات: ٢٨ ـ ٢٩.

منها بعلمه القديم، ولما كتبه وقدره في اللوح المحفوظ، وإن للعباد قدرة وإرادة تقع بها أفعالهم، وأنهم الفاعلون حقيقة لهذه الأفعال، بمحض اختيارهم، وأنهم لهذا يستحقون عليها الجزاء، إما بالمدح والمثوبة وإما بالذم والعقوبة، وإن نسبة هذه الأفعال إلى العباد فعلاً لا ينافي نسبتها إلى الله إيجاداً وخلقاً لأنه هو الخالق لجميع الأسباب التي وقعت بها[1].

إن هناك فرقاً واضحاً بين أفعال الإنسان الاختيارية كالمشي والمجيء والأكل والشرب، وبين الأفعال الاضطرارية كالرعشة والرعدة ونبض الدم، فهذه لا دخل للعبد فيها، أما الأولى فالعبد هو الذي يحدث الفعل باختياره، ولا منافاة بين كون العبد محدثاً لفعله وكون هذا الإحداث وجب وجوده بمشيئة الله عز وجل، كما قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾[2].

فقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ إثبات للقدر بقوله: ﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ وإثبات لفعل العبد بإضافة الفجور والتقوى إلى نفسه ليعلم أنها هي الفاجرة والمتقية..

وقوله بعد ذلك: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾[3] إثبات أيضاً لفعل العبد ونظائر ذلك كثير[4].

إن الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة كلها تدل على عموم قدرة الله ومشيئته لجميع ما في هذا الكون، من الأعيان، والأفعال، وأن العباد فاعلون لأفعالهم حقيقة، وأنهم يستحقون عليها المدح والذم، وهذا هو الواقع في نفس الأمر، فإن العبد إذا عمل

---

(١) العقيدة الواسطية بشرح الهراس ص ١٤٩ ـ ١٥١.
(٢) سورة الشمس، الآيتان: ٧ ـ ٨.
(٣) سورة الشمس، الآيتان: ٩ ـ ١٠.
(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ٤٣٦ ـ ٤٣٧.

خيراً أو شراً كان هو الفاعل لذلك الخير أو ذلك الشر، وقد وقع فعله ذلك باختياره، وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك، وقد جاء التصريح في القرآن الكريم بنسبة الأفعال الحسنة والسيئة إلى العباد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾[١].

فالإعطاء، والتقوى، والتصديق بالحسنى، والبخل، والاستغناء، والتكذيب بالحسنى، كل ذلك أثر من عمل العبد، وإن كان كله من خلق الله عز وجل..

يقول الشيخ عبدالرحمٰن بن ناصر آل سعدي ـ رحمه الله ـ: إن العبد إذا صلى وصام وفعل الخير أو عمل شيئاً من المعاصي كان هو الفاعل لذلك العمل الصالح، وذلك العمل السيء، وفعله المذكور بلا ريب قد وقع باختياره، وهو يحس ضرورة أنه غير مجبور على الفعل أو الترك، وأنه لو شاء لم يفعل، وكان هذا هو الواقع، فهو الذي نص الله عليه في كتابه العزيز، ونص عليه رسوله ﷺ حيث أضاف الأعمال صالحها وسيئها إلى العباد، وأخبر أنهم الفاعلون لها، وأنهم ممدوحون عليها، إن كانت صالحة ومثابون، وملومون عليها إن كانت سيئة، ومعاقبون[٢]. وقد أشار المفكر الإسلامي العظيم الشيخ محمد قطب ـ حفظه الله ـ إلى هذا المعنى بقوله: إن حتمية السنن الربانية لا تفرض سلوكاً قهرياً معيناً على الإنسان، ولا تقع بمعزل عن إرادته، وإنما تفرض نتائج حتمية على السلوك الذي يتخذه الإنسان باختياره[٣]. يتضح مما سبق كله أن أفعال الإنسان الاختيارية تسند إليه حقيقة لا مجازاً، وأنها واقعة

---

(١) سورة الليل، الآيات: ٥ ـ ١٠.

(٢) شرح العقيدة الواسطية للشيخ محمد خليل هراس ص ١٤٩.

(٣) راجع المذاهب الفكرية المعاصرة، ص ٤٧٠، دار الشروق.

منه باختياره، وأنه إذا شاء فعل وإذا شاء ترك، وأن ذلك ثابت عقلاً وحساً وشرعاً ومشاهدة، والله أعلم.

المخالفون للسلف في عقيدة القدر:

ما تقدم هو مذهب أهل السنّة والجماعة في الإيمان بالقدر خيره وشره من الله سبحانه وتعالى، وقد خالفهم في هذا الاعتقاد عدد من الفرق الإسلامية، ذلك أن فرق المتكلمين في مسألة القضاء والقدر كان يتوزعها اتجاهان قبل بروز مذهب الأشعري[1]، اتجاه الجبرية من جهة، واتجاه القدريين والمعتزلة من جهة أخرى.

وفيما يلي عرض لآراء هذه الطوائف والرد عليها:

رأي الجبرية:

يرى الجبرية أن الإنسان مجبور على كل ما يفعله، لا إرادة له فيه ولا اختيار، بل هو كالريشة في مهب الرياح، تحركها ولا تحرك نفسها، وإنما تنسب الأفعال إليه مجازاً مثل قول القائل: تحركت الشجرة وليس للشجرة اختيار فيما ينسب إليها، بل تتحرك بإرادة الله عز وجل وخلقه لذلك فيها، فالإنسان عندهم مجبور في كل ما يجري عليه، والتكليف جبر، والجزاء الأخروي جبر[2].

واستدلوا لما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[3]، فنفى الله عن نبيه الرمي وأثبته لنفسه سبحانه وتعالى، فدل ذلك على أنه لا صنع للعبد..

وقالوا: ليس الجزاء مرتباً على العمل، مستدلين على ذلك بقوله

---

(١) سيأتي الحديث بالتفصيل في نظرية الكسب عند الأشاعرة.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ٤٣٣.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ١٧.

ﷺ: [لن يدخل الجنة أحد بعمله، قالوا ولا أنت يا رسول الله؟ قال: ولا أنا إلا إن يتغمدني الله برحمته][1].

وأدلة الجبرية مردودة بالنقل والعقل..

فقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ دليل عليهم لأن الله عز وجل أثبت لرسوله ﷺ رمياً بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ فعلم أن المثبت غير المنفي، فالمعنى، وما أصبت إذ حذفت ولكن الله أصاب.

وأما ترتب الجزاء على العمل فقد ضلت فيه الجبرية، لأن المنفي في الحديث هو العوض، فالباء التي في قوله ﷺ: [لن يدخل أحد الجنة بعمله] باء العوض[2].

وقد رد علماء السنّة على الجبرية بالعقل والنقل قديماً وحديثاً، وممن ردوا عليهم بردود قوية وجريئة الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ـ رحمه الله ـ، ومن ذلك ما ذكره في كلامه على قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱلرَّحْمَٰنُ مَا عَبَدْنَٰهُم ۗ مَّا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿٢٠﴾﴾[3]... حيث قال بعد أن بين أن الإرادة الكونية لا تستلزم الرضى: وحاصل هذا أن الله تبارك وتعالى قدر مقادير الخلق، قبل أن يخلق الخلق، وعلم أن قوماً صائرون إلى الشقاء، وقوماً صائرون إلى السعادة، فريق في الجنة وفريق في السعير، وأقام الحجة على الجميع ببعث الرسل وتأييدهم بالمعجزات، التي لا تترك في الحق لبساً، فقامت عليهم حجة الله في أرضه بذلك، ثم إنه تعالى وفق من شاء توفيقه، ولم يوفق من سبق لهم في علمه

---

(١) متفق عليه، انظر صحيح البخاري مع الفتح ٢٤٩/١١، وصحيح مسلم ٤/ ٢١٩٦.

(٢) راجع شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ٤٣٥.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ٢٠.

الشقاء الأزلي، وخلق لكل واحد منهم قدرة وإرادة يقدر بها على تحصيل الخير والشر، وصرف قدرتهم وإرادتهم بقدرته وإرادته، إلى ما سبق لهم في علمه من أعمال الخير المستوجبة للسعادة، وأعمال الشر المستوجبة للشقاء، فأتوا كل ما أتوا، وفعلوا كل ما فعلوا طائعين، مختارين، غير مجبورين، ولا مقهورين، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، وادعاء أن العبد مجبور لا إرادة له، ضروري السقوط عند عامة العقلاء، ومن أعظم الضروريات الدالة عليه أن كل عاقل يعلم أن بين الحركة الاختيارية والحركة الاضطرارية كحركة المرتعش فرقاً ضرورياً لا ينكره عاقل[2].

الاحتجاج بالقدر:

إن بعض الناس ـ وخاصة الزنادقة والعوام ـ إذا أمروا بمعروف أو نهوا عن منكر، أو اقترفوا معصية لجؤوا إلى الاعتذار بالقدر لدفع اللوم والمؤاخذة، والتنصل من المسؤولية مستندين إلى أن ذلك وقع بمشيئة الله عز وجل وإرادته.

والاحتجاج بالقدر بهذا المعنى باطل في العقل والشرع، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: لا بد أن يؤمن العبد بقضاء الله وقدره، وأن يوقن بشرع الله وأمره، فمن نظر إلى الحقيقة القدرية وأعرض عن الأمر والنهي والوعد والوعيد، كان مشابهاً للمشركين، ومن نظر إلى الأمر والنهي وكذب بالقضاء والقدر، كان مشابهاً للمجوسيين، ومن آمن بهذا وبهذا فإذا أحسن حمد الله تعالى، وإذا أساء استغفر الله تعالى، وعلم أن ذلك بقضاء الله وقدره فهو من المؤمنين، فإن آدم عليه السلام لما أذنب تاب فاجتباه ربه وهداه، وإبليس أصر واحتج، فلعنه الله وأقصاه، فمن تاب كان آدمياً ومن أصر

---

(١) سورة التكوير، الآية: ٢٩.

(٢) أضواء البيان: ٧/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

واحتج بالقدر كان إبليسياً، فالسعداء يتبعون آباءهم، والأشقياء يتبعون عدوهم إبليس[1].

وقد تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة القضاء والقدر عن هذا الموضوع باستفاضة قائلاً:

ومن لم يقر بأمر الله ونهيه ووعده ووعيده بل ترك ذلك محتجاً بالقدر، فهو أكفر ممن آمن ببعض وكفر ببعض.

ثم يستدل على بطلان الاحتجاج بالقدر بعدة أوجه، حاصلها ما يلي:

١ ـ لو كان القدر حجة للعبد في فعل المحرمات وترك الواجبات لزمه أن لا ينكر على من يظلمه ويشتمه ويأخذ ماله ويفسد حريمه ويضرب عنقه ويهلك الحرث والنسل وهذا غير مقبول عقلاً..

٢ ـ لو كان القدر حجة للعبد للزم أن يكون إبليس وفرعون وقوم نوح وقوم هود وكل من أهلكه الله بذنوبه معذورين، وهذا من الكفر الذي اتفق عليه أرباب الملل.

٣ ـ لو جاز الاحتجاج بالقدر للزم عدم التفرقة بين المؤمن والكافر والمطيع والعاصي، واللازم باطل بدليل قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِى ٱلْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ ﴿٢٨﴾﴾[2].

وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾[3].

---

(١) مجموع الفتاوى ٨/ ٦٤.

(٢) سورة ص، الآية: ٢٨.

(٣) سورة الجاثية، الآية: ٢١.

٤ ـ لو كان الاعتذار بالقدر مقبولاً لبطلت الحكمة في العقوبات والحدود وتعطلت الأوامر والنواهي، فلم يعذب الله أحداً لا في الدنيا ولا في الآخرة، ولم يقطع سارق، ولا قتل قاتل، ولا أقيم حد على ذي جريمة.. ولا جوهد في سبيل الله، ولا أمر بمعروف، ولا نهي عن منكر[١].

وإلى جانب هذه الوجوه، فقد صرح القرآن الكريم بذم الكفار والعصاة لاحتجاجهم بالقدر على الكفر والشرك، وذلك في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَىْءٍ ۚ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾[٢].

فأحسن ما جاء في تفسير هذه الآية ونحوها أن الله عز وجل ذم المشركين وأنكر عليهم قولهم لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه لما شاءه، فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فرد الله عليهم ذلك، أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئته تعالى لشركهم دليل على أمره به.. أو أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، بقضائه وقدره، فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال إذا أمروا أو نهوا احتجوا بالقدر، ويشهد لهذا قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[٣] فعلم أن مرادهم التكذيب[٤].

---

(١) رسالة القضاء والقدر ص ٩٠ ـ ٩٢، ضمن مجموع الرسائل.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨، ومثلها الآية: ٣٥ من سورة النحل، والآية: ٢٠ من سورة الزخرف.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٤) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ١٥٤.

رأي القدريين والمعتزلة:

يأتي رأي القدريين والمعتزلة على النقيض من مذهب الجبرية، حيث يرى المعتزلة أن في مذهب الجبرية إخلالاً بالعدل الإلهي، فليس من العدل في نظر المعتزلة أن يخلق الله المعصية في العبد ثم يعاقبه عليها، ولا أن يخلق الطاعة فيه ثم يثيبه عليها، وإنما العدل أن يجزيه على فعله ثواباً وعقاباً لا على فعل غيره فيه، ومن هنا قالوا بأن الله خلق في العبد القدرة، وأنه بهذه القدرة يخلق أفعاله الاختيارية خيراً كانت أو شراً، ويختارها بمشيئته، فلا تتعلق بها مشيئة الله عز وجل وقدرته، لا خلقاً ولا اختياراً. .

يقول القاضي عبدالجبار: إن أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها[1].

وقد أنكر غلاة المعتزلة أن الله كان عالماً في الأزل وقالوا: إن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد حتى يفعلوا ـ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً[2] ـ.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: وقد حكى المصنفون في المقالات عن طوائف من القدرية إنكار كون الباري عالماً بشيء من أعمال العباد، قبل وقوعها منهم، وإنما يعلمها بعد كونها. .

قال القرطبي وغيره: قد انقرض هذا المذهب ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين، والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف في زعمهم بأن أفعال العباد مقدرة لهم، وواقعة منهم على جهة الاستقلال وهو مع كونه مذهباً باطلاً فهو أخف من المذهب الأول[3].

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص ٢٢٣.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ٢٤٢.

(٣) فتح الباري ١/١١٩.

ويرى القدرية والمعتزلة في قولهم بخلق العبد لأفعاله الاختيارية وجزائه عليها تطبيقاً للعدل الإلهي، ونفياً للظلم عن الله عز وجل، وقد اتفق القدرية على أن الرب لا يقدر على عين مقدور العبد، واختلفوا هل يقدر على مثل مقدوره؟ فأثبته البصريون كأبي علي وأبي هاشم، ونفاه البغداديون الكعبي وأتباعه[1].

ومما استدل به القدرية على مذهبهم الفاسد قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾[2]، ثم قالوا: والجزاء مرتب على العمل ترتيب العوض، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[3]، وقال: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثۡتُمُوهَا بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٧٢﴾﴾[4].

وهذا الاستدلال مردود عليهم، فقوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ فمعنى الآية أحسن المصورين المقدرين، والخلق يذكر ويراد به التقدير، يدل لذلك قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[5]، أي كل شيء مخلوق، فدخلت أفعال العباد في عموم كل[6].

وأما الباء التي في قوله: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ وغيرها من الآيات، فهي باء السبب، أي بسبب عملكم، والله عز وجل خالق الأسباب والمسببات فرجع الكل إلى محض فضل الله تعالى ورحمته[7].

قال ابن حجر: قال القرطبي: وأما المتأخرون منهم ـ أي القدرية ـ فأنكروا تعلق الإرادة بأفعال العباد، فراراً من تعلق القديم بالمحدث،

---

(١) شرح العقيدة الواسطية، المرجع السابق، ص ١٤٨.
(٢) سورة المؤمنون، الآية: ١٤.
(٣) سورة السجدة، الآية: ١٧، والأحقاف، الآية: ١٤، والواقعة، الآية: ٢٤.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ٤٢.
(٥) سورة الرعد، الآية: ١٦.
(٦) شرح العقيدة الطحاوية، المرجع السابق ص ٤٣٥.
(٧) المرجع السابق نفسه ص ٤٣٦.

وهم مخصومون بما قاله الشافعي: إن سلم القدري العلم خصم. يعني يقال له: أيجوز أن يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم، فإن منع وافق أهل السنّة، وإن أجاز لزمه تسمية الجهل، تعالى الله عن ذلك[1].

وفي الحقيقة أن قول المعتزلة بإدخال كلام الله عز وجل وهو صفة من صفاته، في عموم قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[2] وإخراج أفعال العباد من هذا العموم، أمر غريب جداً لأن هذا العموم لا يدخل فيه إلا ما هو مخلوق، وصفات الله عز وجل غير مخلوقة، فيستحيل دخولها فيه، ويدخل فيه سائر المخلوقات.

ويكفي في فساد مذهب القدرية أنهم جعلوا العباد خالقين مع الله عز وجل فإن من زعم خالقاً غير الله تعالى فقد أشرك، فكيف بمن زعم أن كل أحد يخلق فعله؟ ولهذا كانت القدرية مجوس هذه الأمة.

روى أبو داود عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: [القدرية مجوس[3]، هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم][4].

وروى أبو داود أيضاً عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: [لكل أمة مجوس، ومجوس هذه الأمة الذين

---

(١) فتح الباري ١/١١٩.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٦٢.

(٣) قال الخطابي: إنما جعلهم مجوساً لمضاهاة مذهبهم مذهب المجوس في قولهم بالأصلين: وهما النور والظلمة، يزعمون أن الخير من فعل النور، والشر من فعل الظلمة، فصاروا ثانوية، وكذلك القدرية يضيفون الخير إلى الله عز وجل والشر إلى غيره، والله سبحانه خالق الخير والشر، لا يكون شيء منهما إلا بمشيئته وخلقه، الشر شراً في الحكمة كخلقه الخير خيراً والأمران معاً مضافان إليه خلقاً وإيجاداً، وإلى الفاعلين لهما من عباده، فعلاً واكتساباً، راجع معالم السنن مع سنن أبي داود ٥/٦٦.

(٤) سنن أبي داود ومعها معالم السنن للخطابي ٥/٦٦ ـ ٦٧.

يقولون لا قدر من مات منهم فلا تشهدوا جنازته، ومن مرض منهم فلا تعودوهم وهم شيعة الدجال وحق على الله أن يلحقهم بالدجال][1].

وروى أبو داود أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: [لا تجادلوا أهل القدر ولا تفاتحوهم][2].

وروى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: [صنفان من بني آدم ليس لهم في الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية][3].

رأي الأشاعرة:

لقد أراد الأشاعرة في مسألة القدر وأفعال العباد حلاً وسطاً بين الجبرية من جهة، والقدريين والمعتزلة من جهة أخرى، فجاءوا بنظرية الكسب..

وتعتبر مسألة أفعال العباد من كبريات المسائل في المذهب الأشعري، وقد تناولها أبو الحسن الأشعري وغيره من كبار متكلمي مذهبه بالتفصيل، وأوردوا الحجج وردوا على الاعتراضات، وخلاصة المذهب الأشعري في هذه المسألة ما يلي:

إن أفعال العباد مخلوقة للّه، وليس للإنسان فيها غير اكتسابها: أي أن الفاعل الحقيقي هو الله، وما الإنسان إلا مكتسب للفعل الذي أحدثه الله على يدي هذا الإنسان، والكسب هو تعلق قدرة العبد وإرادته بالفعل المقدور المحدث من الله على الحقيقة.

---

(١) المصدر السابق نفسه ٥/٦٧.

(٢) المصدر السابق نفسه ٥/٨٤.

(٣) أخرجه الإمام الترمذي في جامعه ٣/٣٠٨، وقال: وفي الباب عن عمر وابن عمر ورافع بن خديج، هذا حديث حسن غريب.

ويستدل الأشعري على ذلك استدلالاً عقلياً، فيقول: إنا وجدنا الكفر قبيحاً فاسداً باطلاً متناقضاً خلافاً لما خالف، ووجدنا الإيمان حسناً متعباً مؤلماً، ووجدنا الكافر يقصد ويجهد نفسه إلى أن يكون الكفر حسناً حقاً، فيكون بخلاف قصده، ووجدنا الإيمان لو شاء المؤمن أن لا يكون متعباً مؤلماً ولا مرمضاً لم يكن ذلك كائناً على حسب مشيئته وإرادته.. وقد علمنا أن الفعل لا يحدث على حقيقته إلا من محدث أحدثه عليها، لأنه لو جاز أن يحدث على حقيقته لا من محدث أحدثه على ما هو عليه لجاز أن يحدث الشيء فعلاً لا من محدث أحدثه فعلاً، فلما لم يجز ذلك صح أنه لم يحدث على حقيقته إلا من محدث أحدثه على ما هو عليه، وهو قاصد إلى ذلك، لأنه لو جاز حدوث فعل على حقيقة لا من قاصد، لم يؤمن أن تكون الأفعال كلها كذلك، كما أنه لو جاز حدوث فعل لا من فاعل لم يؤمن أن تكون الأفعال كلها كذلك.

وإذا كان هذا هكذا، فقد وجب أن يكون للكفر محدث أحدثه كفراً مبطلاً قبيحاً وهو قاصد إلى ذلك، ولن يجوز أن يكون المحدث له هو الكافر الذي يريد أن يكون الكفر حسناً صواباً حقاً، فيكون على خلاف ذلك.

وكذلك للإيمان محدث أحدثه على حقيقته متعباً مؤلماً مرمضاً غير المؤمن الذي لو جهد أن يقع الإيمان خلاف ما وقع من إيلامه وإتعابه وإرماضه، لم يكن له إلى ذلك سبيل، وإذا لم يجز أن يكون المحدث للكفر على حقيقته الكافر، ولا المحدث للإيمان على حقيقته المؤمن، فقد وجب أن يكون محدث ذلك هو الله تعالى رب العالمين، القاصد إلى ذلك، لأنه لا يجوز أن يكون أحدث ذلك جسم من الأجسام، لأن الأجسام لا يجوز أن تفعل في غيرها شيئاً[1].

---

(١) اللمع: ٣٨ ـ ٣٩.

وملخص هذا الكلام، أنه لو كان الإنسان هو الفاعل حقاً لأفعاله لأتت على نحو ما يشتهي ويقصد، ولما كانت لا تأتي كما يشتهي ويقصد، فلا بد أن ثم فاعلاً حقيقياً آخر غير الإنسان، وهذا الفاعل هو الله عز وجل.

ويأخذ الأشعري بعد ذلك في الرد على الاعتراضات:

١ ـ ومنها: لماذا لا نقول أيضاً أنه لا مكتسب للأفعال على الحقيقة إلا الله؟.

ويرد الأشعري فيقول: إنه لا ضرورة لهذا، فمثلاً حركة الاضطرار تدل على أن الله هو الفاعل لها على حقيقتها، لكنها لا تدل على أن المتحرك بها في الحقيقة هو الله.

٢ ـ ومنها: أن ذلك يؤدي إلى أن العبد لا يخلو أن يكون بين نعمة يجب عليه شكرها وبلية يجب عليه الصبر عليها..

والأشعري يرد قائلاً: إن العبد لا يخلو من نعمة وبلية، والبلايا منها ما يجب الصبر عليها كالمصائب من الأمراض والأسقام، وفي الأموال والأولاد وما أشبه ذلك، ومنها ما لا يجب الصبر عليها كالكفر وسائر المعاصي[١].

وفي شرح الشهرستاني لمذهب الأشعري ما يدل على أن الأشعري فرق بين الأفعال الاضطرارية مثل الرعشة والرعدة، وبين الأفعال الاختيارية، والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة، بحيث أن القدرة تكون متوقفة على اختيار القادر، فعن هذا قال: المكتسب هو المقدور بالقدرة الحادثة، والحاصل تحت القدرة الحادثة، ثم على أصل أبي الحسن الأشعري لا تأثير للقدرة الحادثة في الأحداث، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى

---

(١) المصدر السابق نفسه، ص ٤٥، وانظر مذاهب الإسلاميين للدكتور عبدالرحمٰن بدوي ١/٥٥٦.

الجوهر والعرض، فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في قضية حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان والطعوم والروائح، وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام، فيؤدي إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة، غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يخلق عقيب القدرة الحادثة أو تحتها ومعها، الفعل الحاصل إذا أراده العبد وتجرد له، وسمى هذا الفعل كسباً، فيكون خلقاً من الله تعالى، إبداعاً وإحداثاً، وكسباً من العبد مجعولاً تحت قدرته.

والقاضي أبو بكر الباقلاني تخطى عن هذا القدر قليلاً، فقال: الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد، ولكن ليست تقصر صفات الفعل أو وجوده واعتباراته على جهة الحدوث فقط، بل هاهنا وجود آخر وراء الحدوث: من كون الجوهر متحيزاً، قابلاً للعرض، ومن كون العرض عرضاً ولوناً وسواداً، وغير ذلك. . وهذه أحوال عند مثبتي الأحوال.

قال: فجهة كون الفعل حاصلاً بالقدرة الحادثة أو تحتها، نسبة خاصة يسمى ذلك كسباً وذلك هو أثر القدرة الحادثة. .

قال: فإذا جاز على أصل المعتزلة، أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة في حال هو الحدوث والوجود، أو في وجه من وجوه الفعل، فلمَ لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة في حال هو صفة للحادث؟ أو في وجه من وجوه الفعل، وهو كون الحركة مثلاً على هيئة مخصوصة؟، وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقاً ومن العرض مطلقاً غير المفهوم من القيام والقعود، وهما حالتان متمايزتان، فإن كل قيام حركة وليست كل حركة قياماً، ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقاً ضرورياً بين قولنا أوجد وبين قولنا: صلى وصام وقعد وقام، وكما لا يجوز أن يضاف إلى الباري تعالى جهة ما يضاف إلى العبد، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى الباري تعالى. .

فأثبت القاضي أبو بكر الباقلاني تأثيراً للقدرة الحادثة، وأثرها هي

الحالة الخاصة، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل.. وتلك الجهة هي المتعينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب.. فإن الوجود من حيث هو وجود، لا يستحق عليه ثواب وعقاب، خصوصاً على أصل المعتزلة، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء، والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود، فالموجود من حيث هو موجود، ليس بحسن ولا قبيح.

قال ـ أي الباقلاني ـ: فإذا جاز لكم إثبات صفتين هما حالتان، جاز لي إثبات حالة هي متعلقة بالقدرة الحادثة، ومن قال هي حالة مجهولة فبينا بقدر الإمكان جهتها، وعرفناها ما هي، ومثلناها كيف هي.

ثم إن إمام الحرمين أبا المعالي الجويني تخطى عن هذا البيان قليلاً، قال: أما نفي القدرة والاستطاعة فمما يأباه العقل والحس، وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفي القدرة أصلاً، وأما إثبات تأثير في حالة فلا يعقل كنفي التأثير، خصوصاً والأحوال على أصلهم، لا توصف بالوجود والعدم، فلا بد إذاً من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة، لا على وجه الإحداث والخلق، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضاً عدم الاستقلال، فالفعل يستند وجوداً إلى القدرة، والقدرة تستند وجوداً إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة، وكذلك يستند سبب إلى سبب حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب، فهو الخالق للأسباب ومسبباتها، المستغني على الإطلاق. فإن كل سبب مستغن من وجه، ومحتاج من وجه، والباري تعالى هو الغني المطلق، الذي لا حاجة له ولا فقر[1].

وهذا الرأي إنما أخذه ـ أي الجويني ـ من الحكماء الإلهيين

---

(١) راجع الملل والنحل ٩٦/١ ـ ٩٩، ومذاهب الإسلاميين المرجع السابق ٥٥٧/١، وما بعدها.

وأبرزه في معرض الكلام، ولا تختص نسبة السبب إلى المسبب على أصلهم بالفعل والقدرة، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه، وحينئذ يلزم القول بالطبع وتأثير الأجسام في الأجسام إيجاداً، وتأثير الطبائع في الطبائع إحداثاً، وليس ذلك مذهب الإسلاميين، كيف ورأي المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر في إيجاد الجسم، قالوا: الجسم لا يجوز أن يصدر عن جسم، ولا عن قِوة ما في جسم، فإن الجسم مركب من مادة وصورة، فلو أثر لأثر من جهته، أعني بمادته وصورته، والمادة لها طبيعة عدمية، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم، والتالي محال، فالمقدم إذن محال، فنقيضه حق، وهو أن الجسم وقوة ما في جسم لا يجوز أن يؤثر في جسم.

وتخطى من هو أشد تحققاً وأغوص تفكراً عن الجسم وقوة في الجسم، إلى كل ما هو جائز بذاته، فقال: كل ما هو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئاً ما، فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز، والجواز له طبيعة عدمية، فلو خلي الجائز وذاته، كان عدماً، فلو أثر الجواز بمشاركة العدم لأدى إلى أن يؤثر العدم في الوجود، وذلك محال، فإذاً لا يوجد على الحقيقة إلا واجب الوجود بذاته، وما سواه من الأسباب معدات لقبول الوجود، لا محدثات لحقيقة الوجود... فمن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبي المعالي الجويني إذا كان بهذه المثابة، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة[1].

وبهذا النص الطويل الذي سقناه من كتاب الملل والنحل، نرى أن الشهرستاني حاول أن يشرح ويبين نظرية الكسب عند الأشاعرة، من لدن أبي الحسن الأشعري، فالقاضي أبي بكر الباقلاني، فأبي المعالي عبدالملك الجويني، حتى محمد بن عبدالكريم الشهرستاني نفسه، وبالتأمل في النص الآنف الذكر، يمكن القول بأن الأشاعرة رأوا أن موقف إمامهم لا بد من تعديله، فعدله الباقلاني بأن أثبت للقدرة

---

(١) راجع الملل والنحل ١/ ٩٩، ومذاهب الإسلاميين ١/ ٥٦٠.

الإنسانية تأثيراً هو حال يتصف به صاحب القدرة، بكسبه لهذا الفعل، وجعل هذه الحال هي التي ينالها العقاب أو الثواب، لكن الجويني رأى أن هذا غير معقول، ويساوي نفي التأثير الذي قال به الأشعري، ولهذا خطا خطوة أبعد فأقر قيام نسبة حقيقية بين فعل العبد وبين قدرته، لكن في غير أمور الإحداث والخلق، وهذه النسبة تطرد من فعل إلى سببه، باستمرار حتى نصل إلى مسبب الأسباب، أي الله عز وجل.

ومعنى هذا أن الجويني يقرر قيام نسبة السببية بين الفعل والفعل المباشر، وبصريح العبارة، يقول: إن الإنسان سبب ما يصدر عنه من أفعال إرادية، ولكنه يرجع هذه الأسباب الجزئية الخاصة بكل حالة حالة، في نهاية الأمر إلى مسبب الأسباب كلها، وهو الله تعالى.

ومن كبار متكلمي الأشاعرة المتأخرين الذين حاولوا شرح نظرية الكسب أبو عبدالله محمد بن يوسف الحسني السنوسي، المتوفى عام ٨٩٥هـ ومن كلامه في هذه المسألة قوله: ينسب الفعل للّه خلقاً واختراعاً، وللعبد كسباً واقتراناً فلا استحالة في دخوله تحت قدرتين لاختلاف جهة التعلق أعني الخلق والكسب[١].

وفي الحقيقة أن الأشاعرة هم أقرب فرق المتكلمين إلى مذهب السلف الصالح، ومع ذلك فإن نظرية الكسب غير واضحة عندهم، ولذلك قيل:

مما يقال ولا حقيقة تحته مقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري والحال عند البهشمي وطفرة النظام

قال ابن أبي العز الحنفي، مشيراً إلى نظرية الكسب عند الأشاعرة، قال: وطائفة أثبتت كسباً لا يعقل جعلت الثواب والعقاب

(١) راجع أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي ص ٩٢، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

عليه[1].

ولهذا قال الرازي الذي عجز هو الآخر عن فهمها: إن الإنسان مجبور في صورة مختار.

أما البغدادي فأراد أن يوضحها فذكر مثالاً لأحد أصحابه في تفسيرها شبه فيه اقتران قدرة الله بقدرة العبد مع نسبة الكسب إلى العبد بالحجر الكبير، قد يعجز عن حمله رجل ويقدر آخر على حمله منفرداً به، فإذا اجتمعا جميعاً على حمله كان حصول الحمل بأقواهما، ولا خرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملاً[2].

وقد أورد الدكتور سفر بن عبدالرحمٰن الحوالي هذا المثال ورد عليه بقوله: وعلى مثل هذا المثال الفاسد يعتمد الجبرية وبه يتجرأ القدرية المنكرون، لأنه لو أن الأقوى من الرجلين عذب الضعيف، وعاقبه على حمل الحجر فإنه يكون ظالماً باتفاق العقلاء، لأن الضعيف لا دور له في الحمل، وهذه المشاركة الصورية لا تجعله مسؤولاً عن حمل الحجر[3].

وقد مرت الإشارة إلى أن الأشاعرة اتهموا بالجبر، وذكرنا أن الشهرستاني نفى ذلك بقوله: فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثراً ما في الفعل، وسمى ذلك كسباً فليس بجبري.

ويشير بعض الباحثين إلى أن نظرية الكسب تؤول إلى الجبر، وقد صرح الدكتور سفر بن عبدالرحمٰن الحوالي بذلك في قوله: أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية، فجاءوا بنظرية الكسب

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٣٧.

(٢) للتوسع في هذا الموضوع راجع الكتب التالية: الإنصاف بهوامش محمد زاهد الكوثري، ص ٤٥ ـ ٤٦، ونهاية الإقدام ص ٧٧، وأصول الدين ص ١٣٣، والمواقف ص ٣١١، وشفاء العليل ص ٢٥٩ ـ ٢٦١.

(٣) راجع منهج الأشاعرة في العقيدة للدكتور سفر بن عبدالرحمٰن الحوالي، ص ٤٤، الطبعة الأولى، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٧هـ.

وهي في مآلها جبرية خالصة لأنها تنفي أي قدرة للعبد أو تأثير، أما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلاً عن إفهامها لغيرهم[1].

📖 📖 📖

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٤٣.

الفصل العاشر

الإيمان بالرسل والأنبياء

إن الإيمان بجميع رسل الله عز وجل وأنبيائه ورسالاته ركن أساسي من أركان العقيدة الإسلامية، فقد قال الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾[1]، وقال عز وجل: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾[2].

وليس في القرآن الكريم نص يحدد لنا عدد الأنبياء والمرسلين، وإنما الذي فيه أن الله عز وجل قد بعث في كل أمة رسولاً ونذيراً، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ ٱلضَّلَٰلَةُ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾﴾[3]، ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾[4].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٣) سورة النحل، الآية: ٣٦.

(٤) سورة فاطر، الآية: ٢٤.

وأنه لم يقص علينا أخبار جميع الرسل، وهو نص ما خوطب به النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾[1].

أما الذين قص الله علينا أخبارهم في كتابه فهم خمسة وعشرون نبياً، منهم ثمانية عشر، ورد ذكر أسمائهم مجتمعة في سورة الأنعام، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴿٨٣﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾[2]، وأما السبعة الباقون، فقد ذكروا في مواضع متفرقة في القرآن وهم: إدريس، وهود، وشعيب، وصالح، وذو الكفل، وآدم، وخاتم الأنبياء محمد عليهم الصلاة والسلام.

وقد نظمهم بعض العلماء حيث قال:

في تلك حجتنا منهم ثمانية	من بعد عشر ويبقى سبعة وهمو
إدريس هود شعيب صالح وكذا	ذو الكفل آدم بالمختار قد ختموا

وقد جاء في بعض الأحاديث بيان عدد الأنبياء والرسل على ما روي عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: قلت لرسول الله ﷺ كم عدد الأنبياء؟ فقال: مائة ألف، وأربعة وعشرون ألفاً، فقلت: وكم الرسل؟ فقال: ثلاثمائة وثلاثة عشر جماً غفيراً..

ولكن الأولى كما ذكر بعض العلماء أن لا يحصر عددهم، لأن ذلك يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ

(١) سورة غافر، الآية: ٧٨.

(٢) سورة الأنعام، الآيات: ٨٣ ـ ٨٦.

نَقۡصُصۡ عَلَيۡكَۗ﴾[1].

هذا والذي ينبغي التنبيه عليه أن قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ﴾[2] يشير إلى حقيقة مهمة وهي وحدة الرسالات السماوية فيما تهدف إليه من هداية الإنسان، وإقامة الدين، فهي ليست إلا حلقات متتابعة في سلسلة واحدة، ولبنات متساندة متعاونة يشد بعضها بعضاً في بناء واحد هو الوحي الإلهي، وكان محمد ﷺ هو آخر هذه اللبنات، ورسالته هي الحلقة الأخيرة، والرسالة الخاتمة، والمهيمنة على سائر الرسالات، فهو خاتم النبيين أرسله الله للناس كافة بشيراً ونذيراً.

وقد جاء التصريح بهذه الحقيقة في الكتاب، وفي السنّة، قال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ...﴾[3]، وقال عز وجل: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾[4]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾[5] ونحو ذلك من الآيات القرآنية الكريمة.

وفي الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: [مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه إلا موضع لبنة، فجعل الناس يطوفون به ويتعجبون من حسنه ويقولون ما أحسنه وما أجمله لولا موضع هذه اللبنة، فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين]، وقال عليه الصلاة والسلام: [أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت

---

(١) سورة غافر، الآية: ٧٨.
(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨٥.
(٣) سورة الشورى، الآية: ١٣.
(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٨.
(٥) سورة المائدة، الآية: ٤٨.

بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة].

تعريف النبي والرسول:

النبي في اللغة: قيل: مأخوذ من النبأ وهو الخبر العظيم.. وقيل: من النبوة، بفتح النون المشددة وسكون الباء، أو النباوة، وهي المكان المرتفع. ولا مانع أن يكون المعنيان جميعاً قد لوحظا في هذا الموضع اللغوي، فالنبي آت بالخبر العظيم عن الله وهو كذلك رفيع القدر عند الله وعند المؤمنين، وهو كذلك يكون من أشراف قومه، ولذلك جاء في حديث هرقل: وكذلك الرسل تبعث في نسب قومها.

والرسول في اللغة: هو المبعوث بالرسالة والموجه لغيره.

أما في الاصطلاح: فالنبي من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو إليها أو بعثه لتقرير شريعة سابقة، والرسول: من بعثه الله بشريعة جديدة يدعو إليها. فكل رسول نبي، وليس كل نبي رسولاً، فالنبسة بينهما العموم والخصوص المطلق، والنبي أعم مطلقاً. وقيل: النبي من أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه. والرسول من أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه.

قال ابن أبي العز: وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول وأحسنها أن من نبأه الله بخبر السماء، إن أمره أن يبلغ غيره فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره فهو نبي وليس برسول، فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من الرسالة، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم لا يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس،

فالرسالة أعم من جهة نفسها وأخص من جهة أهلها[1]..

دلائل النبوة وخاتم النبيين:

١ ـ دلائل النبوة:

لقد أطلق الله عز وجل في كتابه العزيز على دلائل النبوة وآيات ثبوتها لفظ «الآية» و«البرهان»، قال تعالى في قصة موسى عليه السلام عن معجزة العصا واليد: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[2]، وقال سبحانه في حق نبينا محمد ﷺ: ﴿قَدْ جَآءَكُم بُرْهَـٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾[3].

وأما كلمة الآية فقد وردت في مواطن كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ تِسْعَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ﴾[4]، وقوله عز وجل: ﴿وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ ﴿٢٢﴾﴾[5].. وحكى عن صالح عليه السلام قوله: ﴿هَـٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾[6]، وعن عيسى عليه السلام قوله: ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّىٓ أَخْلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ وَأُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِى بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَةً لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[7].

وقد ركز شيخ الإسلام ابن تيمية على أن معجزات الأنبياء سماها الله عز وجل آيات وبراهين، وعنون لبعض فصول كتابه النبوات

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ص ١٦٧.

(٢) سورة القصص، الآية: ٣٢.

(٣) سورة النساء، الآية: ١٧٤.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ١٠١.

(٥) سورة طه، الآية: ٢٢.

(٦) سورة هود، الآية: ٦٤.

(٧) سورة آل عمران، الآية: ٤٩.

بذلك حيث قال: فصل في آيات الأنبياء وبراهينهم..

وهي الأدلة والعلامات المستلزمة لصدقهم، والدليل لا يكون إلا مستلزماً للمدلول عليه مختصاً به، لا يكون مشتركاً بينه وبين غيره، فإنه يلزم من تحققه تحقق المدلول، وإذا انتفى المدلول انتفى هو، فما يوجد مع وجود الشيء، ومع عدمه لا يكون دليلاً عليه، بل الدليل ما لا يكون إلا مع وجوده فما وجد مع النبوة تارة ومع عدم النبوة تارة لم يكن دليلاً على النبوة، بل دليلها ما يلزم من وجوده وجودها.

وهنا اضطرب الناس فقيل: دليلها جنس يختص بها وهو الخارق للعادة فلا يجوز وجوده لغير نبي، لا ساحر، ولا كاهن، ولا ولي، كما يقول ذلك من يقوله من المعتزلة وغيرهم كابن حزم وغيره.

وقيل: بل الدليل هو الخارق للعادة بشرط الاحتجاج به على النبوة والتحدي بمثله، وهذا منتف في السحر، والكرامة، كما يقول ذلك من يقوله من متكلمي أهل الإثبات كالقاضيين أبي بكر وأبي يعلى وغيرهما.

وقد بسط القاضي أبو بكر الكلام في ذلك في كتابه المصنف في الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانات والسحر والنيرنجيات، وهؤلاء جعلوا مجرد كونه خارقاً للعادة هو الوصف المعتبر، وفرق بين أن يقال لا بد أن يكون خارقاً للعادة، وبين أن يقال كونه خارقاً للعادة هو المؤثر، فإن الأول يجعله شرطاً لا موجباً، والثاني يجعله موجباً.

وفرق بين أن يقال العلم والبيان وقراءة القرآن لا يكون إلا من حي، وبين أن يقال كونه حياً يوجب أن يكون عالماً قارئاً، ومن هنا دخل الغلط على هؤلاء، وليس في الكتاب والسنّة تعليق الحكم بهذا الوصف، بل ولا ذكر خرق العادة، ولا لفظ المعجز، وإنما فيه آيات وبراهين، وذلك يوجب اختصاصها بالأنبياء.

وأيضاً فقالوا في شرطها أن لا يقدر عليها إلا الله، لا تكون مقدورة للملائكة، ولا للجن، ولا للإنس، بأن يكون جنسها مما لا يقدر عليه إلا الله، كإحياء الموتى، وقلب العصا حية، وإذا كانت من أفعال العباد لكنها خارقة للعادة، مثل حمل الجبال، والقفز من المشرق إلى المغرب، والكلام المخلوق الذي يقدر على مثله البشر ففيه لهم قولان:

أحدهما: أن ذلك يصح أن يكون معجزة.

والثاني: أن المعجزة إنما هي إقدار المخلوق على ذلك، بأن يخلق فيه قدرة خارجة عن قدرته المعتادة، وهذا اختيار أبي بكر ومن اتبعه كالقاضي أبي يعلى(١).

وقد اصطلح العلماء على تسمية آيات الأنبياء وبراهينهم دلائل النبوة، أو أعلام النبوة، أو معجزات الأنبياء، ولا مشاحة في الاصطلاح، وإن كان الأولى والأفضل أن نستخدم ألفاظ الكتاب والسنّة، كما هو نهج السلف الصالح رضي الله عنهم.

ثم إن ألفاظ الكتاب والسنّة أبلغ في مطابقة الاسم لمسماه، وفي الدلالة على المدلول، وقد نص شيخ الإسلام ابن تيمية على أن الله سمى دلائل النبوة آيات وبراهين، كما تقدمت الإشارة إليه، ثم قال: وهو اسم مطابق لمسماه مطرد لا ينتقض فلا تكون قط إلا آيات لهم وبراهين، وأما تسميتها بخرق العادة، فللناس في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: أن ذلك حد لها مطرد منعكس، فكل خرق هو معجزة للنبي فهو خرق عادة.

والثاني: أن خرق العادة شرط فيها وليس بحد لها، فيجب أن

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وهذا الفرق ضعيف، راجع النبوات ص ٤٤ وما بعدها.

تكون خارقة للعادة، ولكن ليس كل خارق للعادة يكون آية لنبي كأشراط الساعة.. بل أن يقع على وجه مخصوص مثل دعوى النبوة، والاستدلال بها، والتحدي بمثلها، مع عجز الناس عن معارضته.

والقول الثالث: أن كونها خارقة للعادة ليس بحد، ولا شرط، قال القاضي أبو بكر في مناظرته في الكرامات: ويقال لهم أيضاً: إن من الناس من لا يشترط في الآية المعجزة أن تكون خارقة للعادة، ويقول: إنما تكون آية إذا كانت من فعل الله مع التحدي بمثلها، ودعوى النبوة فدلالتها على وجه لا يمكن أن يشترك في ادعائه الصادق والكاذب، فإذا ظهرت على هذا الوجه كانت آية لمن فعلت على يده.

قال المجيبون بهذا، ولهذا لم تكن أشراط الساعة آية لأحد وإن خرقت العادة إذ لم يكن معها دعوى نبوة، ولأن موت زيد عند قول الرسول آيتي أن يميت الله زيداً، عند دعائي موته، فإذا مات عند دعوته صار ذلك آية له، وإن كان فعل الموت في الإنسان وغيره من الحيوان معتاداً[1].

منهج الكتاب والسنّة في إثبات النبوة:

إننا واجدون في إثبات النبوة نفس الطريقة التي يمكن بها أن نثبت أنواعاً من العلماء في البشر، كالأطباء والفلكيين والأدباء والشعراء في ميادين المعارف والعلوم المختلفة، فما من أحد يدعي العلم بصناعة أو مقالة إلا والتفريق في ذلك بين الصادق والكاذب له وجوه كثيرة، والنبوة مشتملة على أشرف العلوم والأعمال[2].

إن المسالك النقلية والعقلية للاستدلال على النبوة كثيرة ونختار منها ثلاثة قام عليها المنهج القرآني في إثبات النبوة وفيما يلي بيان ذلك:

---

(١) للتوسع في هذا الموضوع راجع المصدر السابق نفسه ص ٢٨٩ وما يليها.

(٢) انظر شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية، ص ٨٢. وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي، ص ١٥٨ ـ ١٦٠.

أولاً ـ الخوارق الحسية:

ونعني بها الأفعال الخارقة للعادة التي تظهر على أيدي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، بحيث يعجز المنكرون عن الإتيان بمثلها، وذلك لكونها فعلاً إلهياً محضاً، ومثال ذلك عدم إحراق النار لإبراهيم عليه الصلاة والسلام، وكونها عليه برداً وسلاماً، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾﴾[1]، وناقة صالح عليه السلام، قال تعالى على لسان صالح: ﴿وَيَٰقَوْمِ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ ﴿٦٤﴾ فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا۟ فِى دَارِكُمْ ثَلَٰثَةَ أَيَّامٍ ذَٰلِكَ وَعْدٌ غَيْرُ مَكْذُوبٍ ﴿٦٥﴾ فَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَٰلِحًا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْىِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْعَزِيزُ ﴿٦٦﴾ وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دِيَٰرِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴿٦٧﴾﴾[2].

وكذلك ما ظهر على يد موسى عليه السلام من انقلاب العصا حية تسعى وإخراج يده من جيبه بيضاء من غير سوء[3].

وما أظهره الله على يد عيسى عليه السلام من إبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله[4].

وقد ظهر من هذا النوع على يد خاتم الأنبياء نبينا محمد ﷺ خوارق كثيرة، تربو على ألف كما يذكر شارح المقاصد، وقد فصلت وخصصت بمؤلفات مستقلة[5]، ومن تلك المعجزات والخوارق، معجزة الإسراء والمعراج، وانشقاق القمر، ونبع الماء من بين

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٦٩.

(٢) سورة هود، الآيات: ٦٤ ـ ٦٧.

(٣) ورد ذلك في سورة طه، الآيات: ٢٠ ـ ٢٢.

(٤) ورد ذلك في سورة المائدة، الآية: ١١٠، وفي آل عمران: ٤٩.

(٥) راجع في ذلك: كتب دلائل وأعلام النبوة وكتاب الشفا للقاضي عياض.

أصابعه ﷺ، وحنين الجذع في مسجد المدينة حين انتقل منه النبي ﷺ إلى المنبر، وشهادة الشاة يوم خيبر بأنها مسمومة، إلى غير ذلك مما جاءت به السنّة.

وهذه الخوارق تعتبر دليلاً على نبوة النبي بالنسبة لمن شاهدها مباشرة، وبالنسبة لغيره عن طريق الخبر المتواتر، من الكتاب والسنّة، وهو الذي يؤمن فيه عدم اتفاق الناقلين على الكذب مع كونهم جماعة عن جماعة.

يقول الحافظ البيهقي: ودلائل النبوة كثيرة، والأخبار بظهور المعجزات ناطقة، وهي وإن كانت في آحاد أعيانها غير متواترة ففي جنسها متواترة متظاهرة، من طريق المعنى، لأن كل شيء منها مشاكل لصاحبه في أنه أمر مزعج للخواطر ناقض للعادات، وهذا أحد وجوه التواتر التي يثبت بها الحجة وينقطع بها العذر[1].

ثانياً ـ المسلك الشخصي:

ويراد به حال مدعي الرسالة من صفاته، وأخلاقه، وأفعاله، ونسبه، والوجه في كون ذلك دالاً على النبوة أنه إذا عرف المدعي بالخبرة والاستفاضة بصدق القول، وكرم الأخلاق، وكمال العقل، وطهارة المنبت والنسب، فإن اجتماع ذلك في الشخص دليل على صدقه في دعوى الرسالة.

يقول القاضي عياض بعد أن ذكر صفات الكمال البشري للرسول ﷺ خَلقاً وخُلقاً: اعلم وفقنا الله وإياك أن صفات جميع الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم من كمال الخلق، وحسن الصورة، وشرف النسب، وحسن الخلق، وجميع المحاسن، هي هذه الصفة، لأنها صفات الكمال، والكمال البشري والفضل الجميع لهم صلوات الله

(١) الاعتقاد على مذهب السلف ص ١٢٧.

عليهم، إذ رتبهم أشرف الرتب، ودرجاتهم أرفع الدرجات، ولكن فضّل الله بعضهم على بعض[1].

وهذا الكمال البشري قد أثبته الله عز وجل، لجميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٨٧﴾ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ...﴾[2].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا۟ لَنَا خَٰشِعِينَ﴾[3].

فوصف الأنبياء بأوصاف الهدى والصلاح والاصطفاء والحكم والنبوة، والمسارعة في الخيرات والخشية من الله تعالى، دليل على ما أشرنا إليه من الكمال البشري الذي وهبه الله عز وجل لأنبيائه ورسله عليهم الصلاة والسلام، وفي نبينا محمد ﷺ يقول عز وجل: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾[4]، ويقول سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[5]، ويقول تعالى في نوح عليه السلام: ﴿ذُرِّيَّةَ

---

(١) الشفا ١/١٨٨.

(٢) سورة الأنعام، الآيات: ٨٤ ـ ٩٠.

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٩٠.

(٤) سورة القلم، الآية: ٤.

(٥) سورة التوبة، الآية: ١٢٨.

مَن حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴿٣﴾﴾[١]، وفي يحيى: ﴿وَكَانَ تَقِيًّا ﴿١٣﴾ وَبَرًّۢا بِوَٰلِدَيْهِ وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا ﴿١٤﴾﴾[٢]، وفي إسماعيل: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ﴿٥٤﴾ وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِۦ مَرْضِيًّا ﴿٥٥﴾﴾[٣]، وفي داود: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[٤].

وفي إبراهيم: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾[٥]، إلى نحو ذلك من الآيات في صفات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وكرم طباعهم وأخلاقهم وهي كثيرة[٦].

وقد أرشد القرآن إلى الاستدلال بهذا المسلك على نبوة محمد ﷺ في سياق الرد على معارضيه، ممن كانوا يتهمونه بالجنون أو غيره كالسحر والكهانة. قال تعالى: ﴿۞ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ۚ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍۚ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿٤٦﴾﴾[٧]، فقد أرشد الله عز وجل إلى التفكير في أمر النبي ﷺ واستخدام ميزان العقل للتثبت من صدق نبوته عليه الصلاة والسلام.

قال القاسمي في تفسير هذه الآية: أيٰ قياماً خالصاً للّه بلا محاباة ولا مراءاة، اثنين اثنين وواحداً واحداً، ثم تتفكروا، أي في أمره ﷺ، وما جاء به من الهدى والصلاح وإصلاح الأخلاق، ورفع النفس عن عبادة ما هو أحط منها من الأوثان إلى عبادة فاطر الأرض

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٣.
(٢) سورة مريم، الآيتان: ١٣ ـ ١٤.
(٣) سورة مريم، الآيتان: ٥٤ ـ ٥٥.
(٤) سورة ص، الآية: ٣٠.
(٥) سورة التوبة، الآية: ١١٤.
(٦) راجع كتاب الشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض اليحصبي ١/١٨٨ ـ ١٩٧.
(٧) سورة سبأ، الآية: ٤٦.

والسموات، واتباع الأحسن ونبذ التقاليد، وإنزال الرؤساء إلى مصاف المرؤوسين رغبة في الإخاء والمساواة إلى غير ذلك من محاسن الإسلام وخصائصه المعروفة في الكتب المؤلفة في ذلك، وقوله تعالى: ﴿مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍ﴾ أي جنون مستأنف منبه لهم على أن ما عرفوه من رجاحة عقله كاف في ترجيح صدقه والتعبير عنه ﷺ بصاحبهم للإيماء أن حاله معروف مشهور بينهم لأنه نشأ بين أظهرهم بقوة العقل ورزانة الحلم وسداد القول والفعل[1].

وقال الشوكاني في تفسيره لقوله تعالى: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ قيل: مستأنفة من جهة الله تعالى مسوقة للتنبيه على طريقة النظر والتأمل بأن هذا الأمر العظيم، والدعوى الكبيرة، لا يعرض نفسه له إلا مجنون لا يبالي بما يقال فيه، وما ينسب إليه من الكذب، وقد علموا أنه أرجح الناس عقلاً، فوجب أن يصدقوه في دعواه، لا سيما مع انضمام المعجزة الواضحة وإجماعهم على أنه لم يكن ممن يفتري الكذب، ولا قد جربوا عليه كذباً مدة عمره وعمرهم[2].

وقد تحدث الألوسي عن الاستدلال بهذا المسلك حيث قال: وإذ قد علمتم أنه عليه الصلاة والسلام أرجح الناس عقلاً وأصدقهم قولاً وأذكاهم نفساً وأفضلهم علماً، وأحسنهم عملاً، وأجمعهم للكمالات البشرية، وجب أن تصدقوه في دعواه، فكيف وقد انضم إلى ذلك معجزات تخر لها صم الجبال[3].

وقد استدل النبي ﷺ نفسه بهذا المسلك إذ كان ما عرف به من الصدق والأمانة هو الأساس الذي استند إليه واستدل به على صدقه في دعوته حينما جهر بها بين عشيرته الأقربين، فقد جمع الناس لأول مرة

---

(١) محاسن التأويل ١٤/ ٤٩٦٦، تصحيح: محمد فؤاد عبدالباقي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٢) فتح القدير ٤/ ٣٣٤.

(٣) تفسير الألوسي ٣٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

في رحاب جبل الصفا فقال لهم: [يا بطون قريش: أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادي تريد أن تغير عليكم، أكنتم مصدقي؟ قالوا: نعم، ما جربنا عليك كذباً. .].

وبهذا المسلك استدلت أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها على نبوته عليه الصلاة والسلام، فحينما أخبرها الرسول بنبأ الوحي وقال لها: إني قد خشيت على نفسي، قالت له: كلا والله لا يخزيك الله أبداً إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب المعدوم، وتعين على نوائب الحق[1].

كما استدل به - هرقل - ملك الروم، فقد جاء في الحديث الذي رواه البخاري أنه قال لأبي سفيان: وسألتك عن نسبه فذكرت أنه فيكم ذو نسب، وكذلك الرسل تبعث في أنساب قومها، وسأله: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقال: لا، قال هرقل: فقد علمت أنه لم يكن ليدع الكذب على الناس، ثم يذهب فيكذب على الله[2].

ثالثاً - المسلك النوعي:

إن المراد بالمسلك النوعي هو الاستدلال على صدق الرسول في دعوى النبوة باتفاق دعوته مع دعوات الأنبياء السابقين في الأصول التي جاؤوا بها، ونعني بذلك الدعوة إلى الحق والخير، وما علم بالعقل من جنس الحق والخير، وبهذا المسلك استدل النجاشي على نبوة نبينا محمد ﷺ فإنه لما استخبر الصحابة القادمين عليه فراراً بدينهم من قريش. عما يخبر به واستقرأهم القرآن، قال بعد سماعه لبضع آيات من سورة مريم: إن هذا والذي جاء به موسى ليخرج من مشكاة واحدة، أي أنه تبين له أن طبيعة الكلام تدل على وحدة المصدر.

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ٩٢.

(٢) المصدر السابق ص ٩٤، الشفاء ١/ ١٩٠.

وقد سبق النجاشي إلى الاستدلال بهذه الطريقة ورقة بن نوفل، عندما سألته خديجة بنت خويلد رضي الله عنها عن حقيقة ما حدث للنبي ﷺ فأجابها بقوله: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى عليه السلام.

وفي هذا المسلك تحدث شيخ الإسلام ابن تيمية، فذكر ما خلاصته أن الاستدلال على صدق النبي ﷺ بما جاء به من حكم وأمر ونهي من جهتين:

الأولى: موافقة ما جاء به لما جاء به سائر النبيين.

الثانية: موافقته لما هو معلوم بالفطرة والعقل الصريح من جنس الحق والباطل والخير والشر والصدق والكذب(١).

كما يضيف مجالاً آخر لهذه الدلالة النوعية وهو الاستدلال بسنّة الله تعالى في نصر الرسل وأتباعهم، وخذلان أعداء الرسل وأشياعهم على ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴿٥١﴾﴾(٢) يشرح ابن تيمية هذا المجال شرحاً مستفيضاً ويذكر الكثير من نصوص القرآن في نصر الرسل، وعقاب المكذبين لهم، وإنزال العذاب بهم كقوم نوح، وهود، وصالح، وموسى عليهم السلام(٣).

ثم يقول: ومثل هذا في القرآن متعدد في غير موضع، يذكر الله تعالى قصص رسله ومن آمن بهم وما حصل لهم من النصر والسعادة وحسن العاقبة. وقصص من كفر بهم وكذبهم وما حصل لهم

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانية ص ١٠٥، وانظر كتاب الغزالي المنقذ من الضلال ص ١٨٣ ـ ١٨٤، تحقيق: الدكتور عبدالحليم محمود.

(٢) سورة غافر، الآية: ٥١.

(٣) شيخ الإسلام ابن تيمية، شرح العقيدة الأصفهانية ص ٩٩ ـ ١٠٠.

من البلاء والعذاب وسوء العاقبة..

وهذا من أعظم الأدلة والبراهين على صدق الرسل وبرهم، وكذب من خالفهم وفجوره، ثم إنه سبحانه بيّن أن ذلك يعلم بالبصر أو السمع أو بهما، فالبصر والمشاهدة لمن رآهم أو رأى آثارهم الدالة عليهم، والسمع فبالأخبار التي تفيد العلم كتواتر الأخبار بما جرى في قصة موسى وفرعون... وقصة الخليل مع النمرود. واشتراك البصر والسمع كما يشاهد بعض الآثار مع تواتر الأخبار[1].

كما يقرر عموم هذا المسلك النوعي بقوله: وهذه الطريق تسلك جملة حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وتفصيلاً في حق واحد واحد بعينه. فيستدل المستدل بما يعلمه من الحق والخير جملة على علم صاحبه وصدقه، ثم يستدل بعلمه وصدقه على ما لم يعلمه تفصيلاً.

والعلم بجنس الحق والباطل والخير والشر والصدق والكذب معلوم بالفطرة، والعقل الصريح، بل جملة ذلك مما اتفق عليه بنو آدم، ولذلك يسمى معروفاً ومنكراً[2].

ويعتبر المسلك النوعي أقوى الأدلة على النبوة، ويبدو ذلك بصورة أوضح في القرآن الكريم المعجزة النوعية المعنوية الخالدة الدالة على نبوة محمد ﷺ.

معجزة القرآن [التي هي آيات وبراهين]:

المعجزة المعنوية الخالدة هي القرآن الكريم، وهو كتاب الله تعالى المنزل على نبينا محمد ﷺ بلفظ عربي مبين؛ للتعبد بتلاوته والتحدي بأقصر سورة منه.

---

(١) المصدر السابق نفسه ص ١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٥.

والقرآن هو الآية الكبرى على نبوة خاتم الرسل محمد عليه الصلاة والسلام بل هو آية مشتملة على آيات كثيرة، فالقرآن في جملته آية علمية، وفي تفصيله آيات كثيرة، عقلية، وكونية، وهي دائمة لا تزول، وعامة لا تختص بعصر أو أمة، بخلاف المعجزات الكونية الحسية، فإنها خاصة بعصرها وبمن رآها، وهو أدل على الرسالة من الآيات الكونية لأن موضوع الرسالة علمي، فهو علم موحى به غير مكتسب يقصد به هداية الخلق إلى الحق، فظهور علوم الهداية على لسان أمي لم يجلس إلى معلم ولم يدخل مدرسة، ولا معهد ولا جامعة، بعبارة أعجزت فصحاء العرب وبلغاءهم، أدل على الرسالة من عصا موسى ونحوها من الآيات الكونية، إذ الآية العلمية القطعية لا يمكن الجدال فيها كالجدال في الآية الكونية، التي هي أمر غريب غير معتاد يشتبه بكثير من الأمور النادرة كالسحر وغيره.

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٧﴾ وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٥٠﴾ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥١﴾﴾[1].

وقد تحدث ابن خلدون في مقدمته عن علامات الأنبياء، فذكر المعجزة القرآنية وتميزها عن غيرها من المعجزات في قوة الدلالة على نبوة محمد ﷺ وبين الوجه في ذلك حيث قال:

ومن علاماتهم أيضاً وقوع الخوارق لهم شاهدة بصدقهم، وهي

---

(١) سورة العنكبوت، الآيات: ٤٧ ـ ٥١.

أفعال يعجز البشر عن مثلها، فسميت بذلك معجزة، وليست من جنس مقدور العباد، وإنما تقع في غير محل قدرتهم.

وإذا تقرر ذلك فاعلم أن أعظم المعجزات وأشرفها وأوضحها دلالة القرآن الكريم، المنزل على نبينا محمد ﷺ، فإن الخوارق في الغالب تقع مغايرة الموحى الذي يتلقاه النبي، ويأتي بالمعجزة شاهدة مصدقة.

والقرآن هو بنفسه الوحي المدعى، وهو الخارق المعجز، فشاهده في عينه، ولا يفتقر إلى دليل مغاير له كسائر المعجزات مع الوحي، فهو أوضح دلالة لاتحاد الدليل والمدلول فيه.

وهذا معنى قوله ﷺ: [ما من نبي إلا وقد أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحياً أوحاه الله إلي، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعاً يوم القيامة].

يشير إلى أن المعجزة متى كانت بهذه المثابة في الوضوح وقوة الدلالة، وهو كونها نفس الوحي، كان التصديق لها أكثر لوضوحها، فكثر المصدق المؤمن وهو التابع والأمة.

ومن معاني الحديث أيضاً عند المحققين: بقاء معجزته ما بقيت الدنيا، وسائر معجزات الأنبياء ذهبت للحين، ولم يشاهدها إلا الحاضر لها، ومعجزة القرآن يقف عليها قرن بعد قرن إلى يوم القيامة[١].

التحدي بالقرآن الكريم:

قال الشوكاني: القرآن المنزل من عند الله الموصوف بالصفات الجليلة من كمال البلاغة وحسن النظم وجزالة اللفظ، عجز المعارضون عن الإتيان بمثله على كل حال[٢].

---

(١) نقلاً عن الدكتور صلاح عبدالعليم إبراهيم في كتابه: العقيدة في ضوء القرآن الكريم ص ٢٨٨.

(٢) راجع فتح القدير ٣/ ٢٥٧.

لقد تحدى الرسول ﷺ المعارضين لنبوته بالقرآن، سالكاً بهم طريق التدرج، فتحداهم أولاً أن يأتوا بمثله، فعجزوا، ثم تحداهم أن يأتوا بعشر سور من مثله، فعجزوا، ثم انتهى بهم أخيراً إلى التحدي بأن يأتوا بسورة واحدة من مثله، فعجزوا!!.

قال تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾[1]، وقال عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾[2] وقال جل شأنه: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۖ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾[3].

إعجاز القرآن الكريم:

بتلك الآيات الكريمة تحدى القرآن ويتحدى أياً من البشر أن يأتي بمثل أقصر سورة منه، ولكن في أي مجال وأية ناحية يكون عجز البشر عن الإتيان بمثل القرآن؟..

عن هذا السؤال أجاب كثير من العلماء فيما كتبوه كشفاً عن أوجه الإعجاز في القرآن:

قال الشوكاني: وقد وقع الخلاف بين أهل العلم هل وجه الإعجاز في القرآن هو كونه في الرتبة العلية من البلاغة الخارجة عن طوق البشر أو كان العجز عن المعارضة للصرفة من الله سبحانه لهم عن أن يعارضوه والحق الأول[4].

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

(٢) سورة يونس، الآية: ٣٨.

(٣) سورة البقرة، الآيتان: ٢٣ ـ ٢٤.

(٤) راجع فتح القدير ١/٥٣.

وقد أشار أبو حيان إلى ذلك حيث قال: والمثلية في حسن النظم، وبديع الوصف، وغرابة الأسلوب، والإخبار بالغيب، مما كان وما يكون، وما احتوى عليه من الأمر والنهي، والوعيد، والقصص، والحكم، والمواعظ، والأمثال، والصدق، والأمن من التحريف والتبديل(١).

وجملة ما ذكره العلماء من أوجه إعجاز القرآن نجملها فيما يلي:

١ ـ كونه في الدرجة العليا من الفصاحة والدرجة القصوى من البلاغة فأشراف العرب مع إحاطتهم بأساليب الكلام، ومهارتهم في فن البيان، وفرط عداوتهم للإسلام، عجزوا عن الإتيان بمثل أقصر سورة من القرآن، ولم يجدوا فيه مجالاً للطعن، ولذا نسبوا القرآن إلى السحر، وهذا هو شأن المحجوج المبهوت تعجباً من فصاحته وحسن نظمه وبلاغته، وأقروا بأنه ليس من جنس خطب الخطباء أو شعر الشعراء، وهذا هو ما فعله الوليد بن المغيرة، زعيم قريش في الفصاحة والبلاغة، فقد روي عن عكرمة أنه جاء إلى النبي ﷺ فقرأ عليه القرآن، فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل فأتاه فقال: أي عم، إن قومك يريدون أن يجمعوا لك مالاً، قال: ولمَ؟ قال: ليعطوكه فإنك تتعرض لما يقوله، قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالاً، قال: فقل له قولاً يبلغ قومك أنك منكر لما قال وإنك كاره له، قال: وماذا أقول فيه؟ قال: فوالله ما منكم أعلم بالأشعار مني، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، والله إن لقوله لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغذق أسفله، وإنه ليحطم ما تحته، وإنه ليعلو وما يعلى عليه.. فقال أبو جهل: والله ما يرضى قومك حتى تقول فيه، قال: فدعني حتى أنظر إليه، فلما فكر قال: هذا سحر يؤثر، أي يؤثر عن غيره، فنزل فيه قوله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾﴾(٢).

---

(١) تفسير البحر المحيط ١/١٠٤.

(٢) راجع دلائل النبوة للدكتور عبدالحليم محمود ص ٢٣٦، والآيات من سورة المدثر: ١١ ـ ٢٥.

٢ ـ الإخبار بالغيوب الماضية مثل: قصص الأنبياء السابقين مع أقوامهم، كقصة موسى وفرعون، وقصص نوح وإبراهيم ويوسف وغيرهم عليهم الصلاة والسلام، فقد أخبر القرآن بهذه القصص على لسان نبينا محمد ﷺ وهو الأمي الذي لم يقرأ كتاباً ولم يجلس إلى معلم، فدل هذا على صدقه وأنه يخبر عن الله، وأن القرآن كلام الله، وإلى هذا النوع من الغيبيات يشير قوله تعالى: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنتَ تَعْلَمُهَا أَنتَ وَلَا قَوْمُكَ مِن قَبْلِ هَذَا﴾[1].

٣ ـ الإخبار بالغيوب المستقبلة الدالة على صدقه قطعاً لوقوعها، كما أخبر كقوله: ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ مع قوله: ﴿وَلَن تَفْعَلُوا﴾ وقوله: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿الم ۝١ غُلِبَتِ الرُّومُ ۝٢ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِي بِضْعِ سِنِينَ...﴾[3].. وقوله: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾[4]، وقوله في أبي لهب: ﴿سَيَصْلَى نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ۝٣ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۝٤﴾[5] وهذا دليل على أنهما يموتان على الكفر، إلى غير ذلك، وقد تحقق كل ذلك على حسب ما ورد النص به في الآيات القرآنية الكريمة.

٤ ـ حفظه من الاختلاف والتناقض والتبديل، وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾[6] أي: لتفاوت في مراتب البلاغة بحيث يكون بعضه قاصراً عن مرتبة الإعجاز، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[7].

(١) سورة هود، الآية: ٤٩.
(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٧.
(٣) سورة الروم، الآيتان: ١ ـ ٤.
(٤) سورة آل عمران، الآية: ١٢.
(٥) سورة المسد، الآيتان: ٣ ـ ٤.
(٦) سورة النساء، الآية: ٨٢.
(٧) سورة الحجر، الآية: ٩.

فهذه الآية الكريمة تقرر وتؤكد أن الله عز وجل هو الحافظ للقرآن من عوامل التغيير والتحريف على مر الزمان وتغير الظروف، وقد تحقق الحفظ الموعود به تحققاً فعلياً رغم القرون والأحداث التي مرت على نزول القرآن، فالقرآن قد بقي وسيظل كما هو دون تبديل أو تحريف، بألفاظه وترتيب سوره وآياته وكلماته وحروفه، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[١].

٥ ـ اشتمال القرآن على دقائق العلوم الإلهية وأحوال المبدأ والمعاد ومكارم الأخلاق، والإرشاد إلى فنون الحكمة العلمية والمصالح الدينية والدنيوية، ويتضح هذا بالتدبر والتفكر فيما اشتمل عليه القرآن من ذلك كله[٢].

فقد تسابق الفلاسفة والمفكرون في وضع المذاهب الأخلاقية وأجهدوا عقولهم في التفكير بدون جدوى، واجتهد أصحاب القوانين والدساتير في صياغة النظم والتشريعات الوضعية، في محاولاتهم لإصلاح المجتمعات، ولكن هذه المحاولات كلها ليست بشيء في مقابل ما جاء به القرآن الكريم، من عقيدة، وشريعة، وأخلاق، وغير ذلك من محاسن الإسلام التي لا تحصى كثرة، فهل يبقى بعد ذلك أدنى شك في كون القرآن كلام الله عز وجل؟.

وهو الذي نزل على النبي الذي يخاطبه ربه بقوله: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾﴾[٣].

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٢.

(٢) للتوسع في هذا الموضوع راجع الكتب التالية: إعجاز القرآن للباقلاني، والرافعي، وشرح المواقف للأيجي، وشرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني، والإسلام في عصر العلم للدكتور محمد أحمد الغمراوي، الإسلام يتحدى، لوحيد الدين خان، دلائل النبوة للدكتور عبدالحليم محمود.

(٣) سورة العنكبوت، الآية: ٤٨.

ومما سجله التاريخ في هذا الوجه من إعجاز القرآن ودلالته على نبوة محمد ﷺ موقف النجاشي حينما سمع القرآن ووقف على ما يدعو إليه النبي ﷺ من عقيدة وشريعة وأخلاق، وذلك في الحوار الذي سجلته كتب السيرة بين النجاشي ملك الحبشة، وجعفر بن أبي طالب رضي الله عنه، إذ حينما سأل النجاشي المهاجرين المسلمين عن دينهم كان مما قاله له جعفر: أيها الملك: كنا قوماً أهل جاهلية، نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسيء الجوار، ويأكل القوي منا الضعيف، فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولاً منا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده، ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان. وأمرنا بصدق الحديث، وأداء الأمانة، وصلة الرحم، وحسن الجوار، والكف عن المحارم، والدماء، ونهانا عن الفواحش، وقول الزور، وأكل مال اليتيم، وقذف المحصنات.. وأمرنا أن نعبد الله وحده ولا نشرك به شيئاً، وأمرنا بالصلاة، والزكاة، والصيام... فصدقناه وآمنا به، واتبعناه على ما جاء به من الله..

وبعد أن سمع النجاشي جزءاً من سورة مريم، قال: إن هذا والذي جاء به عيسى ليخرج من مشكاة واحدة[1].

ويسجل التاريخ الحديث مواقف إنصاف لكثير من المفكرين في شهادتهم بسمو الإسلام وتشريعه، ومن هؤلاء الفيلسوف الإنجليزي برناردشو - إذ يقول: لقد وضعت دائماً دين محمد موضع الاعتبار السامي بسبب حيويته العظيمة، فهو الدين الوحيد الذي يلوح لي أنه حائز أهلية العيش لأطوار الحياة المختلفة، بحيث يستطيع أن يكون جذاباً في كل زمان ومكان..

ويقول عن الرسول ﷺ ودعوته: يجب أن يدعى منقذ الإنسانية، وإني

(١) انظر دلائل النبوة، المرجع السابق ص ٣٠٩ وما بعدها.

لأعتقد أنه لو تولى رجل مثله حكم العالم الحديث لنجح في حل مشكلاته، بطريقة تجلب إلى العالم السلام، والسعادة، اللذين هو في أشد الحاجة إليهما[1].

خاتم النبيين والمرسلين

إن نبينا محمداً ﷺ هو خاتم النبيين والمرسلين، فلا نبي ولا نبوة بعده ورسالته هي خاتمة الرسالات السماوية، وهي عامة لجميع المكلفين، من الإنس والجن، في كل زمان ومكان، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، ومن ثم فهي لا تقبل النسخ كالشرائع السماوية التي سبقتها، وقد دل على ذلك الكتاب والسنّة وإجماع الأمة، وفيما يلي بيان ذلك بالأدلة..

القرآن الكريم:

١ ـ قوله تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[2].

فهذه الآية الكريمة ـ وكل آية من القرآن كريمة ـ تصرح بأنه ﷺ خاتم النبيين، فكلمة خاتم تعني في دلالتها اللغوية أن نبينا محمداً ﷺ هو آخر الرسل وخاتم الأنبياء الذي لا نبي بعده.

٢ ـ ما جاء من النصوص في عموم رسالته عليه الصلاة والسلام، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾[3]، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا

---

(١) انظر كتاب الدكتور صلاح عبدالعليم إبراهيم، العقيدة في ضوء القرآن الكريم ١/٢٩٣، ودلائل النبوة، المرجع السابق ص ٤٣٣.

(٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٠.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

﴿النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[1]، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ۝١٠٧﴾[2]، وقوله جل من قائل: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾[3]، وكون رسالته عليه السلام للناس كافة وكون القرآن الكريم ذكراً للعالمين يدل بوضوح على أن محمداً خاتم النبيين ورسالته هي الخاتمة لكل الرسالات السماوية.

٣ ـ النص الصريح في أن الدين الذي جاء به محمد ﷺ هو إكمال للدين وإتمام لنعمة النبوة التي امتن الله بها على الناس، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾[4] فهذا تصريح واضح بأن الدين قد بلغ برسالة محمد ﷺ طوره الأخير من الكمال والوفاء بحاجات البشر والصلاحية للبقاء والاستمرار، وليس ذلك إلا إعلاناً بانتهاء سلسلة النبوات والرسالات السماوية بنبوة محمد ﷺ ورسالته[5].

٤ ـ النصوص الدالة عى عناية الله تعالى باستمرار هذا الدين وبقائه ظاهراً منتصراً وسالماً من التحريف والتبديل، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ۝٢٨﴾[6]، وقال عز وجل: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ۝٨﴾[7]، وقال جل شأنه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[8].

فتكفل الله تعالى بنصر هذا الدين وإظهاره على الدين كله وحفظ

---

(١) سورة الأعراف الآية: ١٥٨.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٧.

(٣) سورة ص، الآية: ٨٧.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٣.

(٥) خاتم النبيين للشيخ الندوي ص ١٥.

(٦) سورة الفتح، الآية: ٢٨.

(٧) سورة الصف، الآية: ٨.

(٨) سورة الحجر، الآية: ٩.

كتابه حفظاً كاملاً سالماً من كل عبث أو تغيير أو تبديل صريح في الدلالة على ختم النبوات بمحمد ﷺ، وكذلك جعل القرآن ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ فالهيمنة تقتضي أن يكون القرآن هو الهداية الثابتة والدائمة.

٥ - الإعلان في القرآن أن محمداً ﷺ هو القدوة الدائمة والمستمرة في الهداية السماوية لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، أعلن القرآن الكريم هذه القدوة مطلقة عن كل قيد وذلك يدل على عمومها زماناً ومكاناً. قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾﴾[1].

الأدلة من السنّة:

قال العلاّمة السيد أنور شاه الكشميري، شيخ المحدثين في عصره في كتابه عقيدة الإسلام: تواترت الأحاديث في ختم النبوة نحو مائتي حديث[2].

وحسبنا أن نذكر من تلك الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان منها، فقد أخرجا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: [إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له ويقولون هلا وضعت هذه اللبنة فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين][3].

وأخرج الشيخان أيضاً من حديث جابر بن عبدالله

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٢١.

(٢) نقلاً عن الندوي في كتابه النبوة والأنبياء ص ٢١٥، وراجع صلاح عبدالعليم إبراهيم، العقيدة في ضوء القرآن الكريم ١/ ٢٩٥.

(٣) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ٣/ ٩٤، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: [مثلي ومثل الأنبياء كرجل بنى داراً فأكملها وأحسنها إلا موضع لبنة فجعل الناس يدخلونها ويتعجبون ويقولون لولا موضع هذه اللبنة][1].

دليل الإجماع:

استناداً إلى ما تقدم من نصوص القرآن الكريم والسنّة النبوية المطهرة الدالة على أن نبينا محمداً عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم خاتم النبيين أجمع صحابة رسول الله ﷺ رضوان الله عليهم وسائر علماء المسلمين في كل عصر وفي كل قطر على ختم النبوة بمحمد ﷺ وانقطاع النبوة والرسالة بعده، وأن كل من يدعي ذلك مارق من دين الإسلام متبع لغير سبيل المؤمنين[2].

تم الكتاب بحمد الله تعالى وعونه وتوفيقه
في ١٤١٤/٨/٣٠ هـ



(١) المرجع السابق نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) الشفا للقاضي عياض ٢/٢٨٦، دار الفكر، بيروت [د.ت] وانظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ص ١٦٨ ـ ١٧٦، وخاتم النبيين للشيخ الندوي ص ٣٥، والأنبياء له ص ٢١٧، وما يليها، والعقيدة في ضوء القرآن الكريم للدكتور صلاح عبدالعليم إبراهيم ٢٩٦/١.



الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة